كلية الآداب
برنامج ماجستير اللغة العربية وآدابها

شرحا أبي حيّان وابن هشام على ألفيَّة ابن مالك
دراسة موازانة

إعداد الطّالبة:
كارينا عبد الكريم بدر الجعبري
1125377

إشراف الدّكتور:
نصر الله الشَّاعر

2017 -2016

جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب

برنامج ماجستير اللغة العربية وآدابها

شرحا أبي حيّان وابن هشام على ألفيَّة ابن مالك
دراسة موازنة

Abu Hayyan and Ibn Hisham's Commentary of Alfiyyat Ibn Malik:

Parallel Study

تاريخ المناقشة. ٢٠١٧/١٢/٤ م.

إعداد الطّالبة:
كارينا عبد الكريم بدر الجعبري
١١٢٥٣٧٧

أعضاء لجنة النقاش:-

د. نصر الله الشّاعر (رئيسًا)_____.

د. عمر مسلّم (عضوًا)_____.

د. ناصر الدِّين أبو خضير (عضوًا)_____.

قدّمت هذه الرِّسالة استكمالًا لدرجة الماجستير في اللغة العربيَّة وآدابها/ جامعة بيرزيت.

الإهداء

- **إلى كل نفس تاقت إلى المعرفة، ولم تركن إلى مقولة عنترة:**

  هَلْ غادَرَ الشُّعراءُ من مُتَرَدَّمِ أَمْ هَل عرَفْت الدَّار بعد تَوَهُّمِ.

- **إلى كل من رغب في التَّجديد لكنَّه قدَّرالتُّراث العظيم الذي تركه لنا أجدادنا.**
- **إلى الذين يسهمون في نهضة الأمَّة ولو بالقليل.**
- **إلى روح أبي رحمه الله، وإلى أمي الحبيبة.**
- **إلى زوجي صنو نفسي، الذي وفَّر لي أسباب النَّجاح، إبراهيم.**
- **إلى أبنائي، فلذة كبدي: خضر، وروى، وعمر.**
- **إليكم جميعًا أهدي عملي هذا.**

الشُّكر

في هذا المقام لا يسعني إلّا أن أتقدَّم بجزيل الشّكر والامتنان، إلى أساتذتي في دائرة اللغة العربيّة في جامعة بيرزيت، وإلى مشرفي على هذه الرِّسالة الدّكتور نصر الله الشَّاعر، الذي غمرني بعلمه طوال فترة دراستي في الجامعة، وكما أزجي شكري للأفاضل عضوي لجنة النِّقاش: الدّكتور ناصر الدِّين أبو خضير، والدّكتور عمر مسلّم، إذ لم يبخلا علينا بالنّقد البنَّاء لما وقع في هذا العمل من خلل، ولا أنسى أن أشكر كل من أسهم ولو معنويًا في إنجاز هذه الدِّراسة.

فهرس المحتويات

الإهداء ..... أ
الشُّكر ..... ب
فهرس المحتويات ..... ج
ملخَّص الدِّراسة .....و
الملخص باللغة الإنجليزيّة..... ح
المقدمة 1
التَّمهيد 7
الفصل الأوّل: أصول النّحو، وأدلَّته لدى كل من أبي حيّان وابن هشام. 20
المبحث الأول: الأصول السّماعيّة لدى الإمامين 20
المطلب الأول: موقف أبي حيّان وابن هشام من السّماع في شرحيهما للألفية. 20
أولًا: السّماع عند أبي حيّان 20
ثانيًا: السّماع عند ابن هشام الأنصاري. 22
المطلب الثاني: موقف أبي حيّان وابن هشام من الاحتجاج بالقران الكريم وقراءاته. 23
أولا: احتجاج الإمامين بالقرآن الكريم. 23
ثانيًا: منهجهما في الاحتجاج بالقراءات القرآنية. 26
المطلب الثّالث: الاحتجاج بالحديث النَّبوي عند الإمامين. 33
أولًا: أبو حيّان والاحتجاج بالحديث النَّبوي. 34
ثانيًا: ابن هشام والاحتجاج بالحديث النَّبوي. 37
المطلب الرابع: منهج الإمامين في الاحتجاج بالشِّعر 39
أولًا: منهج أبي حيّان في الاحتجاج بالشِّعر. 39
ثانيًا: منهج ابن هشام من الاحتجاج بالشِّعر 42
المبحث الثَّاني: القياس والتَّعليل لدى الإمامين 44
المطلب الأول: القياس والتَّعليل النّحوي عند أبي حيّان في شرح الألفيَّة: 45
المطلب الثّاني: القياس والتَّعليل عند ابن هشام في أوضح المسالك 49

الفصل الثّاني: الاتجاه النّحوي عند الإمامين. 54
المبحث الأول: موقف الإمامين من المدرستين البصريَّة والكوفيَّة: 54
المطلب الأوَّل: موقف أبي حيَّان من المدرستين البصريّة والكوفيَّة. 54
ترجيحات أبي حيّان لآراء المدرسة البصريّة. 54
أ. اعتراضات أبي حيّان على المدرسة البصريّة: 56
ب. موافقات أبي حيّان للمدرسة الكوفيَّة. 59
ج. اعتراضات أبي حيّان على المدرسة الكوفية. 60
المطلب الثَّاني: موقف ابن هشام من المدرستين البصريّة والكوفيّة. 63
ترجيحات ابن هشام الأنصاري في النّحو. 63
أ.موافقات ابن هشام الأنصاري للمدرسة البصريّة. 63
ب. موافقات ابن هشام للمدرسة الكوفيّة: 65
ج. اعتراضات ابن هشام الأنصاري على المدرسة الكوفيّة: 66
المبحث الثاني: المصطلح النَّحوي عند الإمامين. 68
المطلب الأول: المصطلح النَّحوي عند الإمامين. 68
الفصل الثَّالث: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من النّحاة. 75
المبحث الأول: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من ابن مالك في نظمه. 75
المطلب الأول: موقف أبي حيّان من ابن مالك. 75
المطلب الثاني: موقف ابن هشام الأنصاري من ابن مالك. 90
المبحث الثّاني: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من بعض النّحاة. 98
المطلب الأول: موقف الإمامين من الفرّاء. 98
المطلب الثّاني: موقف الإمامين من ابن عصفور. 104
المبحث الثّالث: موقف ابن هشام الأنصاري من أبي حيّان في أوضح المسالك. 111
الفصل الرّابع: ملامح النّحو التّعليمي في شرح أبي حيّان، وابن هشام للألفيّة. 115
المبحث الأوَّل: ملامح النّحو التّعليمي لدى كل من أبي حيّان، وابن هشام في شرح الألفيّة. 115
المطلب الأول: سمات النّحو التّعليميّ في شرح أبي حيّان الأندلسيّ للألفيَّة. 117
المطلب الثّاني: سمات النّحو التّعليمي في شرح ابن هشام للألفيّة. 124
المبحث الثَّاني: طريقتهما في عرض المادَّة العلميَّة، وشرح أبيات الألفيَّة. 129
المطلب الأوَّل: منهجهما في ابتداء الشَّرح: 129
المطلب الثَّاني: تسمية الأبواب، وبيان وجه تسميتها. 130
المطلب الثّالث: طريقة كل من أبي حيّان، وابن هشام في البدء بشرح الأبيات. 133
المطلب الرّابع: علاقة الشّرحين بالنّص 139
المطلب الخامس: توجيه ما فعله ابن مالك من تقديم أو تأخير. 139

المطلب السّادس: الخاتمة عند أبي حيّان وابن هشام في الشَّرح. 140
المطلب السّابع: الخصائص الأسلوبيّة للغة الشَّارحين. 143
الخاتمة 151
قائمة المصادر والمراجع..... 155

ملخَّص الدِّراسة

وازنت هذه الدِّراسة بين شرحي أبي حيَّان الأندلسي (منهج السَّالك)، وابن هشام الأنصاري (أوضح المسالك)، على ألفيَّة ابن مالك، من حيث:

أ. الأصول النَّحويَّة التي تبناها الإمامان.

ب. موقف كل منهما من ابن مالك.

ت. موقف كل منهما من المدرسة البصريَّة والمدرسة الكوفيَّة.

ث. سمات النَّحو التَّعليمي في كل من الكتابين.

وهي دراسة قائمة على المنهج الوصفي التَّحليليّ الموازن. وقد بنيت إحصاءات هذه الفصول على دراسة المنصوبات نموذجًا؛ كونها أوسع الأبواب النَّحويَّة؛ تبعًا لأنَّ أساس الاختيار في غالبيَّة كتب النَّحو قائمة على نظريَّة العامل، وما يحدثه من اختلاف في حركات الإعراب.

وتألفت الدِّراسة من مقدِّمة، يليها تمهيد للتَّعريف بأبي حيَّان، وابن هشام، والخلاف الذي دار بينهما، ثمَّ الكلام على شرحهما من حيث مصادر كل منهما في شرح الألفيّة، ووصف الكتابين، يليها أربعة فصول، ثمَّ خاتمة تجمل نتائج الدِّراسة.

وتناول الفصل الأوَّل: أصول النّحو، وأدلته لدى كل من أبي حيَّان وابن هشام، إذ قسِّم إلى مبحثين: الأوَّل: الأصول السَّماعيَّة، كالاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النَّبوي الشَّريف، والشِّعر. والمبحث الثّاني: يتحدَّث عن القياس والتّعليل لدى الإمامين.

أمَّا الفصل الثَّاني، فقد عُنِيَ بدراسة الاتجاه النَّحوي عند الإمامين، ومنهج كل منهما في دراسة النَّحو وضمَّ مبحثين، الأوَّل: موقف كل منهما من المدارس النَّحويَّة الأساسيّة (البصريَّة، والكوفيَّة)، والثّاني يتناول دراسة المصطلح النَّحوي عند الإمامين.

والفصل الثَّالث: تناول اعتراض كل منهما على النّحاة، وينقسم إلى ثلاثة مباحث: الأوَّل: يتناول اعتراضاتهما على ابن مالك في النَّظم أو الانتصار له. والثّاني: يتناول اعتراضاتهما على النُّحاة أو الانتصار لهم، مثل الفرَّاء، وابن عصفور. والثَّالث: يتناول اعتراضات ابن هشام على أبي حيَّان.

ويضمّ الفصل الرَّابع، دراسة ملامح النَّحو التّعليمي في شرحهما للألفيَّة، مقسم إلى مبحثين، فالأول: يتناول ملامح وسمات النَّحو التَّعليمي في الشَّرح، والثَّاني: يدرس طريقتهما في شرح أبيات الألفيَّة وعرضها.

الملخص باللغة الإنجليزيّة

Abstract

This study talk over the explanation of **Abu Hayyan Al andalusi** (**Manhaj Alsalik**) and I**bn Hisham Al Alansari** (**Awdah Almasalek**), by making a comparison between both of them. The study used the descriptive- analytical and comparative approach to make the comparison between both of them. In several subjects, one of them is the Arabic grammatical traditions that both of them adopted, and their attitude of I**bn Malik** poem and their attitude for the grammarians **Al_faraa** and I**bn Usfour**, and their grammatical choices also their attitude from the main grammar schools of **Kufa** and the **Basrah** school, also the educational features that distinguish between both of them.

About The limits of the study the statistics has been built on (**Mansobat**) studies, as an example, because it's the largest field in Arabic grammar therefore, the basic of choice in most of grammar book based on the factor theory.

The study contains the introduction and foreword to define **Abu Hyyan** and I**bn Hisham,** also the conflict between them. Then their resources of how they explain the Alfyyah .

Also the description of the tow books after it four chapters finally a conclusion contains study results.

Chapter1: contains the Arabic grammatical traditions and its evidence of **Abu Hayyan** and I**bn Hisham** in two topics first the hearing traditional like the holy Quran and its readings and **Al_hadeeth a Shareef** and poet second topic talk about analogy and reasoning.

Chapter 2: this chapter studies the grammatical approach of the two writers first topic include their opinion about the two grammar basic schools of the (**basrian , kufyan**), the second one is the studies of the grammar **idiom.**

Chapter3: this chapter studies their objections on the grammarians, the chapter has three topics: first topic about their agreement or disagreement with the poetize, second topic about their agreement or disagreement on I**bn Usfour** and Al **_Faraa** final topic about their objections on **Abu Hayyan**.

Chapter4: this chapter studies the features of educational grammar in their explanations of (**Alfyyat Ibn Malik**), this chapter contains tow topics: first topic

contains the features of the educational grammar in the explanations, second topic about their way in explaining (**Alfyyat Ibin Malik**).

المقدمة

تُعدّ ألفيَّة ابن مالك من أهم المنظومات النَّحويَّة التي كتب لها الانتشار بين طلاب العلم والعلماء، فقد حظيت باهتمام العلماء والشُّرّاح؛ لما لها من ميزات كتنظيم المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة، والتَّبحر في موضوعاتها، ومن مظاهر اشتهار هذه الألفيَّة كثرة الشُّروح التي من أشهرها شرح: أبي حيَّان، وابن هشام، وابن عقيل، والشَّاطبي، والأشموني.

أهداف الدراسة وأسئلتها الرَّئيسة:

تتناول هذه الدِّراسة شرحي أبي حيَّان وابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، وذلك من خلال عقد موازنات عدة بين الشّرحين في أصول النّحو التي اعتمدها كل من أبي حيّان، وابن هشام، والمذهب النَّحوي لكل منهما، وحصر المواطن التي تأثر بها ابن هشام بأبي حيَّان في شرحه للألفيّة، في ظِلّ ما اشتهر به ابن هشام من كثرة مخالفته لأبي حيَّان. وذلك من أجل الكشف عن مرحلة مهمة من مراحل تطور النَّحو العربيّ التّعليميّ، وتحاول الدّراسة الكشف عن ملامح النَّحو التّعليميّ خلال الشَّرحين: " منهج السَّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك"، و" أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"، وأي الكتابين كان أقرب إلى سمات النّحو التَّعليميّ من الآخر، وتحاول الدِّراسة أيضًا تحديد الملامح الأساسيَّة لمنهجيهما في شرح الألفيّة.

وتحاول هذه الدِّراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أصول النَّحو عند الإمامين؟
2. ما موقف كل من الإمامين من المدارس النَّحويَّة؟
3. ما مدى التَّشابه والاختلاف بين الإمامين في المصطلح النَّحوي؟
4. ما الاعتراضات التي اعترضها الشَّارحان على ابن مالك في نظمه؟
5. ما مواضع الاتفاق والاختلاف المنهجية بين الشرحين؟
6. كيف ظهر تأثُّر ابن هشام بأبي حيَّان في شرحه للألفيَّة؟

7. ما ملامح النَّحو التعليميّ لدى كل منهما؟

أهميَّة الدِّراسة:

تكمن أهمية الدِّراسة في مضمونها، فعلى الرَّغم من أهميَّة الكتابين وغزارة المادّة العلميَّة فيهما، إلَّا أنّ الدِّراسات التي تتبَّعت كتاب "منهج السَّالك" كانت قليلة. وتأتي أهميَّة الدِّراسة أيضًا في الكشف عن الفكر النَّحويّ للإمامين، إذ كان لكل منهما رؤيته المستقلَّة في شرحه للألفيَّة.

منهج الدِّراسة:

تقوم هذه الدِّراسة على المنهج الوصفيّ التّحليليّ الموازن، من طريق عقد موازنات بين الشَّرحين: "منهج السّالك"، و " أوضح المسالك"، في موضوعات عدّة مثل: أصول النّحو لدى كل من الإمامين، وموقفهما من المدارس النّحويّة، وترجيحاتهما في النّحو، وملامح النَّحو التَّعليميّ لدى كل منهما. لما في هذه الموضوعات من إبراز نقاط التَّشابه والاختلاف في الكتابين.

أمّا الإحصاءات في الفصول النَّحويّة التي تتناولها الدِّراسة فهي مبنيَّة على أبواب المنصوبات في الشَّرحين، وقد بنيت هذا الاختيار على أساس أنّ غالبيَّة كتب النَّحو العربيّ بُنِيَت على نظريَّة العامل، وما يحدثه من اختلاف في حركات الإعراب؛ فارتأيت أن أجعل المنصوبات التي هي أوسع أبواب النَّحو أنموذجًا لإحصاءات الدِّراسة.

الدِّراسات السَّابقة:

وفقا لما تيسَّر لي الاطلاع عليه من الدِّراسات التي بحثت الألفيَّة وشروحها، يبدو أنَّه لا يوجد أيَّة دراسة تعمَّقت في الموازنة بين هذين الشَّرحين، فمعظم الدِّراسات ركَّزت على شرح ابن هشام، في حين قلَّت الدِّراسات حول شرح أبي حيَّان بشكل لافت.

ومن هذه الدِّراسات: دراسة محمَّد نجيب بعنوان: " **شروح الألفيَّة مناهجها والخلاف النّحويّ**"، تناول فيها منهج ابن هشام في كتابه أوضح المسالك، وأشار إلى اختلاف العلماء في مناهج شرحهم للألفيَّة، إلى قسمين: الأوَّل: شرح ممزوج بأبيات المنظومة، مثل: "شرح أبي حيَّان"، وهو ما اصطلح عليه بالتَّوضيح.

والثَّاني: شرح مجرَّد من أبيات الألفيّة، كشرح "ابن هشام"، وهو ما سمّاه بشروح الألفيَّة.

أضف إلى ذلك موافقاته واعتراضاته على ابن مالك في الكتاب، لكنَّه لم يتناول كتاب "منهج السَّالك " بالدِّراسة والتَّحليل، فاكتفى بذكر اسم الكتاب ضمن تعداده لشروح الألفيَّة.

إضافةً إلى دراسة أحمد محمّد السّعيد نافع (1996) بعنوان: "**موقف ابن هشام من بعض آراء ابن مالك**"، تناول فيه موقفه من بعض آراء ابن مالك النّحويّة، وتوصّل الباحث إلى أنّ موقف المخالفة والتَّعقيب يفوق موقف التَّأييد والاستحسان، لكنّه لم يخصّص الدّراسة ضمن كتاب معيَّن من كتب ابن هشام، فانتقى هذه الآراء من عدَّة كتب هي: "التَّسهيل"، و"المغني"، و"أوضح المسالك". فكلّ كتاب من هذه الكتب يحتاج إلى بحث منفصل.

ودراسة أخرى قام بإعدادها د.صبيحة طعيس ود.سلام عنوان، نشرت في مجلَّة كليَّة التَّربية الأساسيّة (٢٠١١)، بعنوان: "**النّقد النّحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك**"، يقسِّم مصطلحات ابن هشام في النَّقد إلى قسمين:

الأوّل: مصطلحات القبول والاستحسان.

والثَّاني: مصطلحات الرَّفض والتَّضعيف.

وتقسيمه هذا مبني على المنهج الإحصائيّ. وتناول أيضًا أسلوبه في النَّقد، والأسس التي اعتمدها في ذلك كالسَّماع والقياس، لكنَّ أمثلته على هذا لم تكن بالكافية.

كما أنَّ هناك دراسة بعنوان: "**من اعتراضات ابن هشام الأنصاري على أبي حيَّان الأندلسي**"، لحسن موسى الشَّاعر، عام (2006)، تكلَّم فيها عن العلاقة بين ابن هشام وأبي حيّان، وقسَّم مصنفات ابن هشام إلى قسمين:

الأول: شرح بعض الكتب لأبي حيّان.

والثَّاني: كتب خاصَّة لابن هشام.

وهو يذكر اعتراضاته على أبي حيَّان، لكنَّه في أغلب الأحيان يكتفي بتتبع أبرز الاعتراضات كما وردت في مصنَّفات ابن هشام دون التَّعليق عليها، أو الرُّجوع إلى المصدر الذي ورد فيه رأي أبي حيَّان.

وثمَّة دراسة أخرى، وهي: "**التَّبويب بين الشَّكل والمعنى في كتب ابن هشام الأنصاريّ**"، قام بإعدادها د. نوح بن يحيى الشِّهري. تقوم على تصنيف كتب ابن هشام إلى تعليميَّة، وكتب أخرى، ويقول إنّ الكتب التَّعليميّة مثل: "شذور الذَّهب"، و"قطر النَّدى"، راعت الشَّكل، أي: الحركات في تبويب موضوعاتها، في حين أنّ الكتب التي جاءت لهدف آخر، ككتاب "أوضح المسالك"، وكتاب "مغني اللبيب"، بوِّبت حسب المعنى. لكنَّ الدِّراسة خلت من الأمثلة والأدلّة ، وقد بُنِيَت على الأسلوب العاطفيّ، والتَّزيّد بالألفاظ، والخلو من العمق.

ثم كتاب د.علي فودة نيل بعنوان: "**ابن هشام الأنصاريّ آثاره ومذهبه النّحويّ**" وهو رسالة دكتوراه نشرها عام (1985). قدَّم فيه عرضًا لأهمّ كتب ابن هشام، من بينها "أوضح المسالك"، وفصَّل في الدِّراسة الكلام حول خصائص الكتاب، وعقد موازنات بين شرح "أوضح المسالك" و"شرح ابن النَّاظم"، وبين "أوضح المسالك"، و"شرح الأشموني"، لكنَّ موازناته هذه كانت مختصرةً اختصارًا لافتًا.

بنية الدِّراسة:

تتكوَّن الدِّراسة من مقدِّمة، وتمهيد، وأربعة فصول وخاتمة وفق الآتي:

التَّمهيد: التَّعريف بالإمامين، ووصف كتابيهما، ومصادر كل منهما في شرح الألفيَّة.

الفصل الأول: أصول النَّحو وأدلَّته لدى كل من أبي حيَّان وابن هشام، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الأصول السَّماعيّة لدى الإمامين.

المبحث الثاني: القياس والتَّعليل لدى الإمامين.

الفصل الثاني: الاتجاه النَّحويّ عند الإمامين، ويضم هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأوَّل: موقف الإمامين من المدرستين البصريَّة والكوفيّة.

المبحث الثَّاني: المصطلح النَّحوي عند الإمامين.

الفصل الثَّالث: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من النحاة، ويحتوي في ثلاثة مباحث على النَّحو الآتي:

المبحث الأوَّل: موقف أبي حيَّان وابن هشام من ابن مالك في نظمه.

المبحث الثَّاني: موقف الإمامين من سائر النُّحاة، مثل:

- الفرَّاء.
- ابن عصفور.

المبحث الثَّالث: موقف ابن هشام من أبي حيَّان، وتأثّره به.

الفصل الرَّابع: ملامح النَّحو التَّعليميّ في شرح أبي حيّان وابن هشام للألفيَّة، وهو على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: ملامح النّحو التّعليميّ لدى كل منهما.

المبحث الثَّاني: طريقة كل منهما في عرض المادّة العلميّة وشرحها في ضوء نظم ابن مالك.

التّمهيد

- **أولًا: ترجمة الأئمة:**

- **ترجمة ابن مالك.**
- **ترجمة أبي حيّان الأندلسي.**
- **ترجمة ابن هشام الأنصاري.**

- **ثانيًا: وصف الكتابين**

التَّمهيد

أولًا: ترجمة الأئمة.

1. ترجمة الإمام ابن مالك.

نسبه ومولده: هو محُمَّدُ بن عبدِ اللهِ، بنِ مُحَمَّد بن عبد اللهِ بن مالك، جمال الدّين، أبو عبد الله، الطَّائي، الجَيَّاني، نسبة إلى المدينة التي ولد فيها (جَيَّان) بالأندلس، سنة ستمئة تقريبًا[1].

شيوخه: تلقى ابن مالك العلم في المغرب على يد عدد من الأئمة منهم: أبو الحسن ثابت بن خيار (ابن الطَّيْلَسان)، وأبو عَليّ الشَّلَوْبين. وممن أخذ عنهم بعد رحيله إلى المشرق: عليّ بن حمد السَّخاوِي، وابن يَعِيش، وابن الحَاجِب[2].

تلاميذه: أمضى ابن مالك جلّ حياته في التّدريس، إذ تصدّر للتّدريس في حلب، وحمص، وحماة، ودمشق بعد رحيله إلى المشرق، ومن تلاميذه: ابنه محمد بدر الدّين، ومُحيي الدّين، يحيى بن شَرَف النّووي، وابن النّحاس، وبَدْرُ الدّينِ بن جَماعَة[3].

2. ترجمة أبي حيّان:[4]

اسمه ونسبه: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، أثير الدِّين، أبو حيّان الأندلسي الجَيَّانِيّ النِّفْري[5]، نِسبة إلى نِفْرة بكسر النون وسكون الفاء، قبيلة من البَربَر،[1] وأغلب الدِّراسات نصّت على هذا النّسب واللقب، إلاّ أنَّ أبا الفِداء وابن الوَردي والسّيوطِي يسمّونه: أبا حيّان المَغرِبي[2].

---

(1) ابن العماد، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ج7، ص 591/590.
(2) الصفدي، صلاح الدين، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الارناؤوط، وتركي مصطفى، ج3، ص286.
(3) المصدر السّابق،ج3، 286.
4 انظر: النّهار، عمّار محمد، **أبو حيّان الأندلسي الغرناطي**، مجلّة التُّراث العربي، سوريا، 2015م، ع139_138، ص86_91.
5 الكتبي، محمد شاكر، **فوات الوفيات والذَّيل عليها**، تحقيق: إحسان عبّاس، د.ط، دار صادر، بيروت، ج4، ص71. وانظر: السُّبكي، تاج الدِّين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، **طبقات الشَّافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتَّاح الحلو، د. ط، دار إحياء الكتب العربيَّة، 1964، ج9، ص276.

المولد: ولد أبو حيّان الأندلسي في مدينة غرناطة، ويذكر أنّه ولد في "مَطَخْشَارَشَ"، وهي مدينة من حاضرة غرناطة.[3] في أواخر شهر شوَّال سنة أربع وخمسين وستمئة.[4]

شيوخه: تلقى علومه الأولى في مسقط رأسه غرناطة على شيوخ عصره، ودرس القرآن الكريم والحديث واللغة العربيّة.[5] لكنّه انتقل إلى القاهرة واستقرَّ فيها مدّة غير يسيرة، يتلقى العلم عن أكابر علماء عصره، ولم يتقدّم للتَّدريس إلّا بعد وفاة شيخه ابن النَّحاس، سنة 698هجرية،[6] فازدحم طلبة العلم على مجالسه.[7]

آثاره: ترك أبو حيَّان مصنَّفات في عدّة موضوعات، ومن بين كتب النّحو: كتاب "ارتشاف الضّرب من لسان العرب"، و"إعراب القرآن"، و"غاية الإحسان في علم اللِّسان"، و"النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان".

ومن كتيّباته ورسائله النَّحوية: "اللمحة البدريّة في علم العربيّة"، و"الشَّذا في أحكام كذا"، و"الهداية في النَّحو".

وصنّف أيضًا كتبًا لغويَّة، منها: "تُحفَة الأَرِيب بِمَا فِي القُرآنِ مِن الغَرِيب"، و"الارتِضاء في الفَرْقِ بيْنَ الضَّاد والظَّاء". وله كتاب التَّفسير المشهور "البحر المحيط".

ما يلاحظ على عنوانات كتبه، أنّها كانت في أغلبها على نسق واحد؛ فهو يبدأ بجملة اسميّة إمّا أن تكون معرّفة بالإضافة أو بال التّعريف، وتلي هذه الجملة حرف جرّ، ثمّ يتبعه بجملة اسميّة مركبة تركيبًا إضافيًا.[8]

وفاته: توفي أبو حيّان – رحمه الله – بعد العصر من يوم السَّبت، الثَّامن والعشرين من شهر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمئة هجريَّة.[1]

---

[1] ابن العماد الحنبلي، أبو فلاح عبد الحيّ، **شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب**، دار الفكر، بيروت، 1988م، ج6، ص145.
[2] الجنان، مأمون محيي الدِّين، **أبو حيان الأندلسيّ ومنهجه التفسيريّ**، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993م، ص28.
[3] ابن العماد، **شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب**، ج6، ص145.
[4] الصَّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **أعيان العصر وأعوان النَّصر**، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عمشة، محمد موعد، محمود سالم محمد، ط1، دار الفكر، دمشق، 1998م، ج5، ص328. وانظر:السّبكي، **طبقات الشافعيَّة الكبرى**، ج9، ص277.
[5] ابن العماد، **شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب**، ج6، ص145.
[6] ابن قاضي شهبة، الأسدي الشَّافعي، **طبقات النُّحاة واللّغويين**، تحقيق: محمد فاخر، مطبعة النُّعمان، بغداد، 1974م، ص290.
[7] الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشّافعي أبو محمد جمال الدِّين، **طبقات الشافعيّة**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، دار الكتب العلمية، 2002م، ج1، ص458. وانظر: ابن العماد، **شذرات الذَّهب**، ج6، ص145. وانظر: السُّيُوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل، **بغية الوعاة**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2004م، ج1، ص280.
[8] مليكة، ناعيم، **سؤال النَّسق في عناوين كتب أبي حيّان**، مجلة البحوث والدِّراسات الإنسانيّة، ع9، 2014، ص49.

أبو حيّان الأندلسي وابن مالك.

على الرّغم من المعاصرة التي بين ابن مالك وأبي حيّان معاصرة، في مدّة وجيزة، إلاّ أنّ إمكانيّة اللقاء بينهما لم تكن متوافرة؛ ذاك أنّ أبا حيّان غادر المغرب سنة ستمئة وتسع وسبعين (679هـ)[2]، وفي هذا الوقت كان ابن مالك قد توفي سنة (672هـ) في المغرب[3]، أي قبل قدوم أبي حيّان بسبع سنوات. وعند وفاة ابن مالك كان عمر أبي حيّان (18 سنة) أي في مقتبل تحصيله للعلم، وهذا كلّه دليل على أنّ أبا حيّان لم يقصد الترفع عن أخذ العلم من ابن مالك، وليس كما قال محققا كتاب "منهج السالك" النَّجار وأبو الهيجاء: إنَّ أبا حيّان قد تزّفع عن أخذ العلم عن ابن مالك.[4]

ثمَّ إنَّ أبا حيَّان قد اهتم كثيرًا بدراسة كتب ابن مالك، ووقف طويلًا على كتابه: " تَسهيل الفَوائِد وتكمِيل المَقاصِد"، فقد شرحه بكتاب سمّاه: " التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيلِ"، وقد لخّصه بكتاب "التّذييل الملَخَّص من شرح التَّسهيل"، واختصر التّذييل والتّكميل بكتاب: "ارتِشاف الضَّرَب من لِسان العَرَب". واعتنى بألفية ابن مالك فشرحها في كتاب: "منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك".

3. ترجمة ابن هشام الأنصاري

اسمه ونسبه: جمال الدِّين أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسُف بن أَحْمَد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المِصْرِيّ الخَزْرَجِيّ الشَّافِعيّ الحَنْبَلِيّ، المعروف بابن هشام النَّحويّ.[5]

المولد: ولد بالقاهرة في ذي القعدة، سنة ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة.[6]

---

[1] ابن حجرالعسقلاني، شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن عليّ بن أحمد، **الدرر الكامنة في أعيان المنة الثَّامنة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج4، ص310. السّبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج9، ص279.وانظر: أبو المحاسن، يوسف ابن تغري بردي بن عبد الله الظَّاهري الحنفي، **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دار الكتب، مصر، ج10، ص114.

[2] ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المنة الثامنة**، ج4، ص310.

[3] ابن العماد، **شذرات الذهب**، ج7، ص591.

[4] أبو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج1، ص9.

[5] ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص 308.

[6] السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللّغوين والنّحاة**، ج2، ص68.

شيوخه: لزم ابن هشام عددًا من العلماء في عصره، وتلقّى العلم على أيديهم، أمثال: ابن السَّرَّاج المِصْريّ، والتَّاج التَّبْريزي، والتَّاج الفاكَهاني، والشِّهاب بن المُرَحّل، وابن جماعة، وسمع عن أبي حيّان الأندلسي ديوان زهير بن أبي سلمى، لكنَّه لم يلازمه ولم يقرأ عليه، وغيرهم.[1]

آثاره: مصنَّفاته كثيرة منها: "الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"شرح قطر النَّدى"، و"شرح شذور الذَّهب"، و"شرح اللّمحة لأبي حيّان"، و"رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة"، و"مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب"، و"أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك"، و"الجامع الصَّغير"، و"الجامع الكبير"، و"شرح البردة"، و"شرح الشَّواهد الصُّغرى"، و"شرح الشَّواهد الكبرى"، و"عمدة الطَّالب في تحقيق صرف ابن الحاجب"، و"القوعد الكبرى"، و"القواعد الصُّغرى"، و"المسائل السّفرية في النّحو"، وغيرها.

وفاته: توفي في الخامس من ذي القعدة، سنة إحدى وستين سبعمئة من الهجرة، هذا ما ذكرته أغلب كتب التراجم[2]، إلاّ أنّ حاجي خليفة،[3] يذكر أنَّه توفي سنة اثنتين وستين وسبعمئة هجريَّة، أمَّا البغداديّ[4] فيذكر أنّه توفي سنة ثلاثٍ وستين وسبعمئة هجريَّة.

الخلاف بين ابن هشام وأبي حيّان

لم يذكر ابن هشام في كتاباته سبب خلافه مع أبي حيَّان، لكنَّ الكتب التي أرَّخت لهما نصَّت على شيء من هذا، فابن حجر يقول في ترجمته لابن هشام: "كان كثير المخالفة لأبي حيَّان شديد الانحراف عنه".[5]

---

[1] ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص 809 وابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**،ج6، ص 191

[2] السُّيوطي، **بغية الوعاة**، ج2، ص 69 وانظر: ابن العماد، **شذرات الذهب**، ج6، ص 192.

[3] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق: محمد شرف الدِّين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص49.

[4] البغدادي، إسماعيل باشا، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص 465.

[5] ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص 308.وانظر: ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج6، ص192.

وممن حاول تفسير سبب الخلاف بينهما الإمام الشَّوْكَانِي في كتابه: "البَدر الطَّالِع"، فذهب إلى تعليل ذلك بالتَّنافس العلميّ الذي يقع عادة بين العلماء؛ لأنَّ أبا حيّان كان منفردًا بهذا الفنّ في ذلك العصر، غير مدافع عن السَّبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو ابن هشام، وكثيرًا ما ينافس الرَّجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها.[1]

ويفسّر بعض الدّارسين أنَّ الخلاف ناجم عن حدّة مزاج أبي حيّان التي ظهرت في موقفه من ابن تيمية، واختلافه معه بسبب تعرض ابن تيمية لسِيبَويه، وأنّ أبا حيّان كان يتعصب لنحاة الأندلس، ويفضّلهم على غيرهم.[2]لكنّ النّاظر في شرح أبي حيّان للألفيَّة، يجده لا يتورّع عن نقد ابن مالك، -بلديِّه- في أكثر من موضع بسبب كتابته النّحو شعرًا، فهذا دليل على أنّه لم يتعصب تعصُّبًا أعمى كما يدّعون.

وقد علَّل بعض الدّارسين هذا الخلاف بأنَّ أبا حيان كان معقَّدًا بعض التَّعقيد، وكان قوي الحافظة معتمدًا على الرِّواية والنَّقل، بينما كان ابن هشام في كتاباته يمتاز بالدّقة والوضوح، وكان أقدر منه على الاستنباط والقياس، وأكثر منه ميلًا إلى المناقشة. من أجل ذلك خالف ابن هشام أبا حيّان في كثير من القضايا.[3] والحق أنّ النّاظر في شرح الإمامين يجد أنّ ابن هشام أدق وأوضح من أبي حيّان في ترتيب المادّة، أمّا من حيث قدرتهما على المناقشة فلم يكن أبو حيّان أقلّ من ابن هشام، ففي كثير من المسائل يستعمل أبو حيّان القياس دون الاكتفاء بالسّماع، ولم يرفض القياس بل وضع شروطًا وضوابط لاستعماله.

ثانيًا: وصف الكتابين

1. منهج السّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك:

كتاب منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك لأبي حيّان الأندلسي (ت: 745)، وهو شرح لألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف، قسَّمه إلى قسمين، يبدأ الأول من مبحث: (الكلام وما يأتلف منه)،

[1] حسن موسى الشّاعر، **اعتراضات ابن هشام على أبي حيّان الأندلسي**، مجلة جامعة دمشق، م 22، ع 1+2، ص 188.
[2] نيل، علي فودة، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحوي**، ط1، عمادة شؤون المكتبات، الرِّياض، 1985م، ص461.
[3] هذا هو رأي الدكتور عبد اللطيف نقلًا عن: الحديثي، خديجة، **أبو حيَّان النَّحوي**، ط1، منشورات مكتبة النَّهضة، بغداد،1966، ص527.

وينتهي بـ(التَّمييز)، وقد جاء في نهايته، "نَجَزَ السِّفر الأول من كتاب "منهج السّالك في الكلام على ألفيَّة ابن مالك"، وذلك في الثَّامن عَشر من ذي الحِجّة، سبع وثلاثين وسبع مائة للهجرة"[1]. والمبحث الثَّاني يبدأ بـ(حروف الجرّ)، وينتهي بـ(أفْعَل التّفضيل)، لكنَّه لم يتمّ شرحه للألفيَّة، إذ توقف عند البيت خمسمئة وستة، لذلك لا يجد القارئ خاتمة لكتابه على الرَّغم من وجود المقدِّمة.

وعند محاولة رصد مسوِّغات تأليفه للكتاب، لسنا بحاجة إلى البحث خارج نصّ الكتاب، فقد أغنانا صاحبه عن ذلك في مقدمته، ويحصرها في ثلاثة مقاصد[2]:

المقصد الأوَّل: توضيح عبارات ابن مالك في الألفيَّة، والتَّفصيل في المواضع التي أجملها النّاظم.

المقصد الثّاني: الإشارة إلى المواضع الخلافيَّة في الأحكام، ونسبة الآراء إلى أصحابها.

المقصد الثَّالث: كتاب تعليميّ، يوضِّح من خلاله ما يُلبِس على النَّشء.

وهو شرح ممزوج بأبيات الألفيَّة، راعى فيه أبو حيّان ترتيب ابن مالك للأبيات، مع وضع عناوين لكل موضوع من موضوعات الألفيَّة.

أمّا اللغة التي استعملها في شرحه، فلغة علميّة، واضحة، بعيدة عن التَّكلف في استعمال المحسنات، عدا المقدمة التي أكثر فيها من السَّجع.

ويفصح الكاتب عن سبب تسمية الكتاب في مقدِّمته فيقول: إنّه فتح بهذا الكتاب ما أُقفل في هذه الألفيَّة، وأوضح لسالك النّحو منهجًا؛ فلهذا سمّى كتابه بـ "منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك"[3].

تعددت مصادره في شرحه للألفيّة، منها:

[1] أبو حيّان الأندلسي، **منهج السَّالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق: النّجار وأبو الهيجا، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015، ج2، ص787.
[2] أبو حيّان، **منهج السَّالك**، ج1، ص34، 35.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص36.

- كتاب "المَسَائِل"[1]، وكتاب "الأوْسَط في النَّحو" للأَخْفَش الأَوسَط، سَعيد بن مَسْعَدَة. فاستشهد به في كلامه على الوصف بـ(إلاّ)، فقال بعض النُّحاة: إنّه لا يجوز أن يوصف بها الظَّاهر والمضمر، والمعرفة والنَّكرة، وبعض النَّحويين فسّر قولهم: (يوصف بها)، على أنّه عطف البيان. أمَّا الأخفش في كتابه "الأوسط في النّحو"، فيقول: إذا كانت (إلّا) والاسم الذي بعدها بمعنى الاستثناء، وكان الاسم نكرة أو فيه ألف ولام، فإنّه يعرب صفة[2].

واستشهد به في قضية الجرّ بـ (خلا) فيقول: كلّ العرب تجرّ بـ (خلا)، أمّا النّصب بها فإنّه لا يعرف، أمّا (عدا) فإنّهم ينصبون بها ويجرّون، فإذا جرّوا فهو حرف جاء لمعنى وضع للجرّ بمنزلة (مِنْ)، وإذا نصبوا فهو فعل كأنَّكَ قلت: "جاوز بعضهم زيدًا" "[3].

- كتاب "البَغداديَّات" لأبي عليّ الفارسيّ. استشهد به في إعرابه المصدر المؤول (أنْ تعذِّبَ)، و(أنْ تَتَّخِذَ)، في قوله تعالى: {إمّا أنْ تُعذِّبَ وَإمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِم حُسْنًا} [الكهف: 86]. فتقدير الكلام: (إمّا التَّعذيب، وإمّا الاتِّخاذ)، فإن نصبت يكون على إضمار العامل، وإن رفعت فيكون على إضمار مبتدأ تقديره: (فإمّا شأنهم التَّعذيب)، أو (شأنهم الاتِّخاذ). أو على إضمار الخبر، والتَّقدير إمّا التَّعذيب شأنك. وهذا هو قول سيبويه. أمّا أبو الحَسَن بن البَاذِش فيرى أنّ الرفع هو الأوجه.[4]
- كتاب "المُشْرِق" لابن مَضَاء، إذ يَعُدُّ ابن مَضَاء (لا سيَّما) من أدوات الاستثناء، خلافًا لأبي حيّان والبصريين.[5]

ومن هذه المصادر أيضًا:

- "الحَماسَة"، لأبي تَمّام[6].
- "التَّعليقةُ على كِتابِ سيبَوَيه"[7]، و"الإيضاح"،[8] و"التَّذكِرَةُ"[9]، و"الحَلَبِيَّات" لأبي عليٍّ الفَارِسيّ[1].

---

[1] المصدر السَّابق، ج3، ص929.
[2] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص592.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص608.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص504.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص618.
[6] المصدر السَّابق، ج3، ص843.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص430..
[8] المصدر السَّابق، ج1، ص283.
[9] المصدر السَّابق، ج1، ص118.

- ""الخَصائِص"[2]، و"سِرُّ صِناعَة الإعْراب"، لابن جِنِّي[3].
- "ردُّ الشّارد إلى عقال النّاشِد"، لابن الطَّراوة[4].
- " الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباريّ[5].
- "الزَّهْو في الرّدّ على من نسب السَّهْو إلى أئمةِ النَّحْو" لابن خَروف[6].
- " الإفصاح" لابن هشام الخضراويّ.[7]
- "المُقَرَّب"[8]، و"شرح الجمل" لابن عُصفور[9].
- التَّسْهيل"، لابن مالِك[10].
- "شرح الألفيَّة" لبدر الدين بن مالك[11].

وقد يحيل أبو حيّان إلى كتب من كتبه، مثل: كتاب "النُّكت الحِسان في شَرْح غايَة الإحْسان"[12].

وقد يصرِّح أبو حيّان باسم بعض الكتب عندما يريد أن يؤكد على معلومة، ولكنَّها لم تسمع كثيرًا، كما في المصدر من الفعل (ظلَّ) (الظلول) فيقول: إنَّه لم يسمع، لكن نصَّ عليه أبو جعفر الطُّوسي في تفسيره.[13]

وقد وقع بين يدي الباحثة مجموعة من التّحقيقات لكتاب "منهج السَّالك"، هي: تحقيق سيدني كليزر عام: 1947م، وتحقيق: أحمد محمَّد توفيق السّوداني، وعبد العزيز فاخِر، وعلي محمد فاخر، إذ حقِّق وطبع عام: 2011م، وتحقيق: شريف عبد الكريم النّجار، ويس أبو الهيجاء. الصّادر عن عالم الكتب الحديث عام: 2015م، وهذه هي النّسخة التي اعتمدت الدِّراسة عليها.

---

[1] المصدر السَّابق، ج2، ص686.
[2] المصدر السَّابق، ج4، ص1248.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص723.
[4] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص789.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص193.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص787.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص122.
[8] المصدر السَّابق، ج1، ص190.
[9] المصدر السَّابق، ج1، ص190.
[10] المصدر السَّابق، ج3، ص937.
[11] المصدر السَّابق، ج4، ص1250.
[12] المصدر السَّابق، ج1، ص49، ج2، ص426، ج2، ص569.
[13] المصدر السَّابق، ج1، ص210.

2. أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك

سمّى ابن هشام الأنصاريّ (ت: 761) شرحه للألفية بـ "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"، وعرف أيضًا بالتَّوضيح، إذ أطلق ابن هشام عليه هذا الاسم اختصارًا، فسمَّاه توضيح الخلاصة في كتابه "تخليص الشَّواهد"[1].

أمّا الدّافع وراء تأليف الكتاب، فكان لما في الألفيّة من الأهميّة في علم العربيّة، إضافة إلى كثافة علمها على الرَّغم من إيجازها[2].

ويمكننا أنْ نتبيَّن أهم خصائص هذا الشَّرح من المقدِّمة،[3] على النّحو الآتي:

- لم يتقيّد ابن هشام تمامًا بالترتيب الدَّاخلي لأبواب المسائل النحوية في الألفيَّة.
- شرح ابن هشام مجرَّد من أبيات الألفيّة؛ فقد يكون ذلك للاختصار، أو لأنّ طلاب العلم آنذاك كانوا يحفظون الألفيَّة، فلم يجد ضرورة لذكر الأبيات. إلّا ما جاء على سبيل الاعتراض على ابن مالك، كما في اعتراضه على البيت:[4]

وَيَكثُرُ الجُمُودُ في سِعرٍ، وَفِي مُبدِي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّفِ.

فيقول ابن هشام: "ويفهمُ منه أنّها–أي الحال– تقعُ جامدةً في مواضعَ أُخَرَ بِقِلَّةٍ، وأنّها لا تُؤَوَّلُ بالمشتقِّ كما لا تُؤَوَّلُ الواقعةُ في التّسعيرِ."[5]

- لم يذكر ابن هشام سببًا لتسمية شرحه، لكنّ القارئ يلحظ التَّشابه بين تسمية أبي حيّان، وتسمية ابن هشام، فقد يكون هذا من قبيل تأثّر اللّاحق بالسَّابق، أو قد يكون ابن هشام قد سمّاه بـ " أوضح المسالك" دلالة على التّفضيل. وكأنّه يقول: إنّ كتابه أوضح من كتاب أبي حيّان "منهج السّالك"، أو غيره ممن سبقه في شرح الألفيَّة.

---

[1] نيل، علي فودة، **ابن هشام آثاره ومذهبه النَّحوي**، ص47 الحاشية.

[2] ابن هشام الأنصاري، جمال الدِّين عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1994م، ج1، ص8 المقدمة.

[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص8 المقدمة.

[4] المصدر السَّابق، ج2، ص255.

[5] المصدر السَّابق، ج2، ص255.

مصادر ابن هشام في شرحه للألفية:

ناقش ابن هشام في شرحه للألفيَّة الكثير من النُّحاة والعلماء، وأكثر من ناقشه، أو استدلّ بقوله هو سيبويه، والفرّاء، ويليه الأخفش، ثم الكسائي، ثم المبرّد، ثم أبو علي الفارسيّ، ثمّ ابن عصفور، ثم الزَّمخشري، وغيرهم.

ومن أمثلة ذلك في الكتاب:

يقول ابن هشام إنّ اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) قليل، ومثاله؛ قول محمد بن مناذر:

كادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عليهِ إِذَا غَدا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرودِ[1].

لكنّ سيبويه لم يذكر في خبر (كاد) إلّا التَّجريد من (أنْ).[2]

ومنه استدلاله بكلام الأخفش على استعمال المصدر لـ (طفق) على وجهين:

الأول: طُفُوقًا عمن قال: طَفَقَ.

الثاني: طَفْقًا عمن قال طَفِقَ.[3]

ومنه استدلاله بقول الكِسائي إنّه سمع عن العرب قولهم: "أتقول للعميان عقلًا"، على إجراء القول مجرى الظّن، إذا كان بعد استفهام، سواء بحرف أو باسم. فتعرب (عقلًا) مفعولًا به أوّل، و(للعميان) مفعولًا به ثانيًا مقدمًا لـ (تقول). فهنا عملت (تقول) بعد حرف الاستفهام[4].

صرّح ابن هشام في شرحه للألفية بأنّه رجع إلى كتب عدة منها:

- كتاب "شرح ديوان كُثيِّر" ليعقوب بن السِّكيت[(1)]. يعترض ابن هشام على ابن مالك في احتجاجه على أنَّ (كاد) يشتق منها اسم فاعل، ودليل ابن مالك على هذا، قول كُثيِّر عزَّة:

---

[1] أوضح المسالك،1،303. وهو من شواهد ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله العقيلي الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، 2004، ج1، ص152.

[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص303.

[3] المصدر السَّابق، ج1، ص308.

[44] المصدر السَّابق، ج2، ص66.

أَمُوتُ أسىً يَومَ الرِّجامِ وَإِنَنِي يَقِيْنًا لَرَهْنٌ بِالَذِي أَنَا كَائِدُ[2]

فيرى ابن هشام أنَّ الّذي في البيت (كابَدَ) من المكابدة والعمل. وبهذا جزم ابن السِّكيت في شرحه لديوان كُثيِّر.

- كتاب "الخَصائِص" لابن جِنّي[(3)]: إذا كان اسم (لا) النّافية للجنس مفردًا، أي غير مضاف ولا شبيهًا بالمضاف، فإنّه يُبنى على الفتح في محل نصب، إذا كان مفردًا أو جمع تكسير، ويبنى على الكسر إذا كان جمع مؤنث سالمًا. ولكن ابن جنّي، يجيز أن يبنى على الفتح، أو يبنى على الياء إن كان مثنى أو جمعًا عند إعرابه بالحروف. وابن جنّي هو الإمام البصريّ الوحيد الذي تبنّى هذا الرأي، كما ورد في كتاب الخصائص.
- كتاب "تاج اللغة وصِحاح العربيّة"، لأَبِي نَصْر إِسمَاعيِل بِن حَمّاد الجَوهَرِي.[4]

- كتاب "التّرشيح" لأبي بكر خَطَّاب بن يُوسُف[(5)]. إذ يذهب الماوردي إلى عدم جواز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي المقترن بـ (قد)، وإذا جاء الفعل الماضي مقترنًا بـ (قد) قدِّرت لام جواب لقسم محذوف. ومثاله: إنّ زيدًا لقد قام، فتقدير الجملة: إنَّ زيدًا واللهِ لقد قام.

- كتاب "الغرّة"، لسعيد بن المبارك، المعروف بابن الدّهان[6].

- كتاب "الإفصاح شرح لكتاب الإيضاح"، وهو لمحمد بن يحيى، المعروف بابن هشام الخضراوي.[7]

- كتاب "التَّسهيل" لابن مالك.[8]

ويذكر بعض الدّارسين[1] أهم المصادر التي اعتمدها ابن هشام في شرحه للألفية في عدّة مصادر، منها:

[(1)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص308.
[2] كثيِّر عزة، **ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عبّاس، بيروت، 1971، ج2، ص114.
[(3)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص9.
[4] المصدر السَّابق، ج3، ص140.
[(5)] المصدر السَّابق، ج1، ص336.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص337.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص60.
[8] المصدر السَّابق، ج4، ص207.

- "معاني القرآن" للفرّاء.
- الحواشي" للأخفش.
- "الأصول" لابن السَّراج.
- "الكشّاف" للزَّمخشري.
- المقرَّب" لابن عصفور.

[1] نيل فودة، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحوي**، ص79. وانظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، تحقيق: محمد عز الدِّين السَّعيدي، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت، 1999م، ص886_887.

❖ الفصل الأول: أصول النّحو، وأدلّته لدى كل من أبي حيّان وابن هشام.

- **المبحث الأول: الأصول السّماعيّة لدى الإمامين.**
  - **المطلب الأول: موقف أبي حيّان وابن هشام من السّماع في شرحيهما للألفية.**
  - **المطلب الثَّاني: موقف أبي حيّان وابن هشام من الاحتجاج بالقران الكريم وقراءاته.**
  - **المطلب الثّالث: الاحتجاج بالحديث النَّبوي عند الإمامين.**
  - **المطلب الرابع: منهج الإمامين في الاحتجاج بالشعر.**

- **المبحث الثَّاني: القياس، والتَّعليل لدى الإمامين.**
  - **المطلب الأول: القياس والتَّعليل عند أبي حيّان في شرح الألفيَّة.**
  - **المطلب الثّاني: القياس والتَّعليل عند ابن هشام في أوضح المسالك.**

الفصل الأوّل: أصول النّحو، وأدلَّته لدى كل من أبي حيّان وابن هشام.

كان للأصول النّحويّة التي تبناها النّحاة أثر في اختلافهم في الأحكام النّحوية، وفي هذا الفصل نتحدث عن هذه الأصول عند كل من أبي حيّان وابن هشام، مقسّمة الفصل إلى مبحثين: الأوّل يتناول السّماع، وموقف كل منهما منه. ويضم احتجاجهما بالقرآن الكريم وقراءاته، واحتجاجهما بالحديث النّبويّ، واحتجاجهما بالشّعر العربيّ. أمّا المبحث الثّاني: فيتحدَّث عن القياس والتّعليل عند الإمامين، ووظائف القياس في شرحيهما.

المبحث الأول: الأصول السّماعيّة لدى الإمامين

المطلب الأول: موقف أبي حيّان وابن هشام من السّماع في شرحيهما للألفية.

السَّماع هو أحد المصادر الّتي اعتمدها العلماء في تقعيد اللغة، وهو تلقّي اللغة من أهلها، ويقابل هذا الاصطلاح مصطلح آخر وهو القياس[1]، ويعرِّفه السّيوطي بأنّه: "ما ثَبَتَ فِي كلامِ مَنْ يُوثق بفصاحتِهِ"[2]، فَحدد ذلك بأنّه؛ كلام اللهِ تعالى وهو القرآنُ، وكلامَ نبيِّهِ صلَّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب[3].

أولًا: السّماع عند أبي حيّان

عند مطالعة كتاب أبي حيّان نلاحظ أنّه كغيره من النّحاة، يقدم السّماع على غيره من الأصول النَّحويّة. وفيما يلي عرض لبعض النّصوص التي يذكرها في الكتاب، وتكشف عن الأهمية التي يحتلها السّماع لديه.

- "يوقفُ على ما وَرَد مِنْ ذلك على السَّماع"[4].

---

[1] اللبدي، محمد سمير نجيب، **معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية**، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1985م، ص102.
[2] السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النَّحو**، تحقيق: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص39.
[3] المصدر السَّابق، ص39.
[4] أبو حيان، **منهج السَّالك**، ج2، ص768

- "ولا يُبْنى إلاّ على الكثيرِ من المعروفِ مِنْ كلامِ العَرَبِ لا النَّادِرِ الشَّاذِ"[1]. وهذا هو قول النّحاة الأوائل أمثال سيبويه وتلامذته.
- "ولولا السَّماعُ لمَا أثبتنا ذلك"[2].
- "السَّماعُ والقياسُ يردانِ عليهِ"[3].

ونجده يعترض على بعض الآراء التي تخالف النّصوص المسموعة عن العرب، ويستعمل سندًا سماعيًّا لترجيح رأي على رأي، ومن ذلك:

- اعتراضه على عبد الدائم القَيْرَواني فيما يذهب إليه من أنّ (سَواءك) مبنية على الفتح[4]، لتضمنها معنى الحرف (إلّا)، مع قلّة تصرّفها، لكنّ اعتراض أبي حيّان على هذا القياس أنَّه لا يُبتدأ بـ (إلَّا)، ولا يكون مفعولًا صريحًا، ولا يجرّ به إلّا في الشِّعر ضرورة، بخلاف (غير) فإنّها لا يكون فيها كل ذلك. فالقياس يقتضي عدم إجازة هذا إلّا إذا ورد سماعًا عن العرب.[5]

ويظهر استعماله للسَّماع معيارًا للصحَّة والبطلان أيضًا في اعتراضه على قول ابن عُصفور: إنَّه لا يجوز تخفيف الياء من (لا سيّما)، ودليله على هذا أنّه لم يَرِد به دليل، وأنَّه مخالف للقِياسُ لأنَّ تخفيف (الياء) يؤدي إلى بقاءِ الاسمِ المعربِ على حرفين، وثانيهما حرفُ علّةٍ، وهذا لم يرد في اللغة[6].

ويقولُ أبو حيّان: والذي ذكره ابن عصفور معارضٌ للسَّماع. وهو قول الشّاعر:

فِ بالعُقُودِ وبِالأَيْمانِ لا سِيَما عَقْدٍ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أعظَمِ القُرَبِ[7].

ردّ عليه بالدَّليل السّماعي مكتفيًا به، ولم يردّ عليه بالقياس، فكأنّه إذا احتجّ بدليل سماعيّ لم يلزمه الردّ على القياس.

---

[1] أبو حيان، **منهج السَّالك**، ج1، ص250.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص374.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص675.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص602.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص603.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص620.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص620. والبيت بلا نسبة . ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت،ج1، ص160. برواية:
فِهْ بِالعُقُودِ والأَيْمَانِ لا سِيَمَا عَقْدٌ بِهِ مِنْ أعظَمِ القُرَبِ.
و ابن مالك، **شرح التّسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السّيّد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطِّباعة والنّشر، 1990م، ج2، ص319.

خالف أبو حيّان ابن مالك في مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءًا أو كالجزء من المضاف إليه، محتجًا بقوله تعالى: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا}[الحجر: 47]، وبقوله تعالى: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} [النَحل: 123].. ذاهبًا إلى أنَّ كلمة (إخوانًا) منصوبة على المدح، وأنَّ كلمة (حنيفًا) في الآية الثَّانية حال من (ملّة) أو حالًا من الضمير المستتر في (اتبع).[1]

ويقرر أبو حيّان أنّه إذا دخل الاحتمال إلى الدَّليل فإنّه لا يجوز أن يُستدلّ به على قاعدة كلّية، إنّما يكون ذلك باستقراء جزئيات كثيرة.[2]

ثانيًا: السّماع عند ابن هشام الأنصاري.

حوى كتاب ابن هشام الأنصاري بين دفتيه شواهد كثيرة استندت إلى السَّماع، وقد اعتمد في شواهده على آيات القرآن والشِّعر بالدَّرجة الأولى، في حين كان استشهاده بالحديث النَّبوي الشريف وبالنَّثر قليلًا إذا ما قورن مع سابقيه، كما سيأتي تفصيله في هذا الفصل.

يعتمد ابن هشام السّماع لإثبات قاعدة نحويَّة، أو لإثبات لغة من لغات العرب، أو للاعتراض على أقوال غيره من النّحاة. وفيما يأتي أمثلة على كل منها:

ذهب ابن هشام إلى أنّه يغلب على خبر (عسى)، و(أوشك) أن يقترن بـ (أنْ)[3]. وساق لذلك أدلّة سماعيَّة، مثل قوله تعالى: {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ} [الإسراء،:8]، وقول الشَّاعر:

ولَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُو أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا.[4]

ويذهب ابن هشام إلى أنَّ إعمال (إنْ) النَّافية عمل (ليس) نادر في لغة أهل العالية محتجًا بقول بعضهم: إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلّا بالعافية[5].

---

[1] منهج السالك، ج2، 669، 671.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص671.
[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص298.
[4] من شواهد ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج1، ص153.
[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص279، 280.

واعترض ابن هشام على قول ابن مالك: إنَّ (فُلُ)، و(فُلَةُ)، بمعنى زيدٌ وهندٌ وغيرهما. أمّا ابن هشام فيرى أنَّ ذلك بمعنى فُلان وفُلانة وحذفت الألف والنّون تخفيفًا[1]. كما في قول أبي النَّجْم العجلي:

تَضِلُّ مِنْهُ إبلي بالهَوْجَلِ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عنْ فُلِ.[2]

المطلب الثاني: موقف أبي حيّان وابن هشام من الاحتجاج بالقران الكريم وقراءاته.

أولا: احتجاج الإمامين بالقرآن الكريم.

1. موقف أبي حيّان من الاحتجاج بالقرآن الكريم

يولي أبو حيّان الشّاهد القرآني أهميّة كبيرة، إذ يكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم بصورة لافتة في كتابه هذا. وهو يقدِّم الشَّاهد القرآني على غيره من الشّواهد السّماعيّة الأخرى، لإثبات القواعد النّحويّة، أو في اعتراضه على النّحاة، ونراه يعرض الشَّاهد القرآني ثم الشِّعري في كثير من المسائل النّحوية، كما في قوله: إنّ الاستثناء المفرّغ لا يكون في الموجب المحض، إنّما يكون في النَّفي وشبه النَّفي، وإذا تضمن الإيجاب معنى النّفي جاز أن يكون مفرغًا[(3)].

ويستدل بقوله تعالى: {هَلْ يُهْلَكُ إلاّ القَوْمُ} [الأنعام: 47]، وقوله تعالى: {وَيَأبَى اللهُ إلاَّ أنْ يُتِمَّ نُورَهُ}. [التوبة:32]

وقال النَّابِغَة:

أبَى اللهُ إلاّ عَدْلَه وَوَفاءَهُ فلا النُّكرُ مَعْروفٌ ولا العُرْفُ ضائعُ[(4)].

ويتجلى تقديم أبي حيّان الشّاهد القرآني على غيره من الشَّواهد في مسألة:

---

[1] المصدر السَّابق، ج4، ص36.

[2] من شواهد ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج3، ص126.

[(3)]،أبو حيان، **منهج السَّالك**، ج2، ص580.

[(4)]المصدر السَّابق، ج2، ص580. **ديوان النّابغة الذبياني**، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1991م، ص 76.

المواضع الّتي يجب فيها حذف العامل، منها أن يكون في موضع تفصيل[1]، وساق لإثبات ذلك دليلين من القران الكريم هما: قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِداءً} [محمد:4]، وقوله تعالى: {إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِم حُسْنًا} [الكهف: 86] فبَعد أن عرض الدَّليل من القرآن، يعرض دليلًا من الشِّعر، وهو قول عَبد الله بن يَعْرُب:

فَسِيْرَا فَإِمَّا حَاجَةٌ تَقْضِيَانِها وإِمَّا مَقِيلٌ صَالِحٌ وَصَدِيقٌ. [2]

أمّا عند غياب الشّاهد القرآنِي على المسألة النّحوية، فإنّ الشّاهد الشِّعري يتسنّم المركز الأول؛ كما في احتجاجه على الجمل الاسمية الواقعة حالًا، ولا (واو) معها ولا (ضمير). ويستدل على ذلك بقول الحُطَيْئة:

أيا لَيْلَةً قَد بِتُّها بجَدودَ نَوْمُ العَيْنِ سَاهِرْ[3]

فجملة (نوم العين ساهر)، اسمية في محل نصب حال، ولم يأت معها (واو) ولا (ضمير)، ويحتمل أن تكون على وجهين؛ الأول: أنّ الضّمير محذوف تقديره: (ونوم منى ساهر)، والثَّاني: أن تكون الألف واللام أغنت عن الضَّمير[4].

2. موقف ابن هشام من الاحتجاج بالقرآن الكريم:

لم يكن ابن هشام مختلفًا في احتجاجه بالقرآن الكريم عن أبي حيّان أو غيره من النّحاة، فقد عني بتوظيف الشّاهد القرآني عناية تلفت أنظار القارئ، وكان من مظاهر عنايته؛ إحاطته الكبيرة بمواطن الاستشهاد في كتاب الله، ودرايته بمدى استعمال كثير من الأساليب والكلمات فيه، أو بكيفيَّة مجيئها به[(5)]. ومثال ذلك: في أفعال الرُّجحان، يقول[(6)]: إنّها تقترن (بأنْ)، و(أنّ) وصلتهما كثيرًا، نحو: {زَعَمَ الَّذينَ كَفَرُوا أنْ لنْ يُبْعَثُوا} [التغابن: 7].

يقدّم ابن هشام الشّاهد القرآني على الشّاهد الشّعري في كثير من المسائل كما يلي:

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 503.

[2] وهو من شواهد الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منور الدليمي، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النّجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ج2، ص185.

[3] **ديوان الحطيئة** بشرح ابن السّكيت والسّكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ص55.

[4] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص726 و727.

[(5)] نيل، علي فودة، **ابن هشام الأنصاري ومذهبه النحوي**، ص483.

[(6)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص37.

من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، أفعال الرّجحان مثل:(جَعَلَ)، و(حَجَا)، و(عَدَّ)، و(هَبْ)، و(زَعَمَ)[1]، ويمثّل عليها بشاهد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: {وَجَعَلُوا المَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَحمَنِ إِنَاثًا}[الزّخرف:19]، ثمّ ينتقل إلى الشّاهد الشّعري، وهو قول تَميم بن أُبَي بن مُقْبِل:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ[2]

وكما في كلامه عن جواز حذف المفعولين اختصارًا،[3]فإنّه يقدّم الشّاهد القرآني على الشّعري بدليل، قوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الّذِيْنَ كُنْتُمْ تَزْعُمُون} [القصص:74]، فكلمة (يَزْعُم) متعديَّة، لكن حُذِفَ مفعوليها لدلالة ما قبلها، فتقدير الجملة: أين شركائي الَّذين كنتم تزعمونهم شركائي. ويتبعه بدليل من الشِّعر، وهو قول الكُمَيْت بن زَيْد:

بأيِّ كِتَابٍ أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عارًا عَلَيَّ وتَحْسِبُ.[4]

ففي قوله: (وَتَحْسِبُ) حذف مفعوليها اختصارًا لدلالة ما قبلها عليها.

لكنّه لم يلتزم بتقديم الشّاهد القرآني كشاهد أول في احتجاجه دائمًا، فقد يأتي بشاهد شعريّ ثم يتلوه بشاهد قرآني. كما في قوله: إنّ من الأفعال الّتي تتعدّى إلى مفعولين، أفعال ترد بمعنى اليقين، والرُّجحان لكن الغالب كونه للرُّجحان، مثل: (ظَنَّ)، و(حَسِبَ)، و(خَالَ).[5] فيحتجّ بقول الشَّاعر:

ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الحَرْبِ صَاليًا فَعَرَّدْتَ فيمَن كانَ عنها مُعَرِّدَا[6]

فالفعل (ظَنَنْتُ) بمعنى الرُّجحان، نصب مفعولين هما: (الكاف) في ظننتك، و(صاليًا). ثمّ ينتقل إلى الاحتجاج بقوله تعالى: {يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلاقُو رَبِّهِم} [البقرة: 46] فالفعل (يَظُنُّ) بمعنى اليقين لأنّ المؤمنين يتيقّنون من ملاقاة ربِّهم، وهنا سدَّت (أَنَّ) وصلتها مسدّ مفعولي (يظنون).

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص32.
[2] ليس في ديوان تميم بن أبي مقبل. وهو من شواهد ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص17.
[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 59.
[4] محمد نبيل طريفي، **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م، ص516. والبيت من شواهد ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص25
[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص38، 39.
[6] لم ينسب البيت إلى قائل معين. ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 38.

ثانيًا: منهجهما في الاحتجاج بالقراءات القرآنية.

1. منهج أبي حيّان في الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

ينظر أبو حيّان إلى القراءة القرآنية نظرة تقديس، فهو يخضع القاعدة النَّحوية للقراءة القرآنية لا العكس، ومن أمثلة ذلك في كتاب "منهج السَّالك":

- في الظروف المختصّة: لا يتعدى الفعل فيها إلاّ بوساطة (في):

يحتج أبو حيّان بقراءة ابن عباس والحسن وجمهور السَّبعة: {عالِيَهُمْ ثيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ} [الإنسان: 21] [1]، وقراءة نافع وحمزة وابن مُحَيْصِنْ: (عاليْهم) ساكنةُ الياء[2]. يقرر أبو حيّان أنّه في الظُّروف المختصّة كـ (داخل الدّار وخارجها)، لا يتعدّى الفعل إلى الظَّرف إلَّا بوساطة (في)، وكذلك اختار ثعلب ما قاله سيبويه لكنَّه يرى أنَّه يجوز أن يتعدَّى الفعل إلى الظرف بغير وساطة (في). ودليله قراءة: {عالِيَهُمْ ثيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ} [الإنسان: 21]، بنصب (عاليَهم) على أنّها ظرف. ويردُّ عليه أبو حيّان مذهبه هذا؛ بأنَّ (عاليَهم) منصوبة على الحال لا الظَّرف، و(ثياب) فاعل بالحال.[3] فإمّا أن تكون (عاليَهم) حالًا من (الهاء والميم)، في قوله: يطوف عليهم أي الأبرار، وإمّا أن تكون حالًا من (الولدان).[4]

- وجاء إخضاعه القاعدة للقراءة القرآنية في معرض كلامه عن الأداة: (لات) بأنّها لا تعمل شيئًا: قراءة الجمهور للآية: {وَلاتَ حيْنَ مَناصٍ} [ص:3][5]، لا يردّ قراءة أبي السمال: {وَلاتَ حِيْنُ مَنَاصٍ} [الإنسان:21] ،[6] "بالرفع" كما قال سيبويه: "لا يكاد يعرف"[7] أي: أنَّه لا يجوز استعماله في الكلام والقياس عليه، بل قدّم القراءة القرآنية على القاعدة النَّحوية[8]. فقال: (لات) لا تعمل شيئًا، وإن كان

---

[1]. أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج8، ص391.

[2]القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التّركي، ط1، مؤسسة الرّسالة، 2006م، ج21، ص 482.

[3] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص530، 531.

[4] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج21، ص482. وأبو حيَّان، **البحر المحيط**، ج8، ص391.

[5] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج7، ص367. والقيسي، مكي بن طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضَّامن، ط2، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1405هـ، ج2، ص624.

[6] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج7، ص368.

[7]أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص257. وسيبويه، **الكتاب**، ج1، ص60.

[8]المصدر السَّابق، ج1، ص257.

معناها معنى (لا)؛ لأنّه لم يرد عن العرب الإتيان باسمها وخبرها مثبتين. ولا تقاس (لات) على (لَيْسَ) في العمل لأنَّ اسم (لَيْسَ) لا يجوز حذفه، واسم (لاتَ) يجوز حذفه[1].

فأبو حيّان هنا لم يقبل القراءة بالرَّفع ولم يردَّها بل اختار إلغاء عمل (لات).

وعندما تتعارض القراءة القرآنية والقياس فإنَّه يقدم القراءة القرآنية، وقد يخرّج القراءة ويفهمها فهمًا آخر[2].

وظائف القراءات القرآنيّة عند أبي حيّان في شرحه للألفيّة:

بعد أن تبين لنا موقف أبي حيّان من القراءات القرآنية واحتجاجه بها، وبعد أن ثبت لنا حجيتها عنده، علينا أن نحدد وظائفها في كتابه. فهي لا تخرج في تصوّرنا عن ثلاث وظائف:

1- تثبيت قاعدة مستنبطة.

2- الاعتراض على غيره من النُّحاة، وترجيح رأي على آخر.

3- إثبات لغة من لغات العرب.

من خلال رصد النُّصوص القرآنية في كتاب "منهج السّالك"، يتبين أنّ الغرض الأساسيّ من إيراد القراءات هو **تثبيت القواعد اللغوية**، فأغلب النّصوص جاءت على هذا القبيل، ومن أمثلة هذه الوظيفة في الشَّرح ما يأتي:

- حذف نون (كان) [3]، وإن كان قليلًا، فإنَّه يستدلّ بالقراءة: {وإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا} [النّساء: 40]على قراءة أهل الحجاز بالرفع[4].
- في اسم المكان لا يقبل النّصب على الظَّرفيَّة منه إلّا نوعان، أحدهما: المبهم، والثّاني: ما صيغ من المصدر، وشرط نصبه –قياسًا– أن يكون عامله من لفظه، نحو: (قعدتُ مقعدَ زيدٍ)، و(جلست مجلسَ زيدٍ). فلو كان عامله من غير لفظه تعيّن جرّه بـ (في) مثل: (جلست في مرمى زيدٍ)، فلا

[1] المصدر السَّابق، ج1، ص258.
[2] نعيم، مزيد إسماعيل، **أبو حيَّان النَّحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، مجلَّة التُّراث العربي، سوريا، 1984م، مج4، ع13_14، ص143.
[3] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص234، 235.
[4] القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الفكر، ج6، ص322.

تقول: (جلست مرمى زيدٍ)، إلّا شذوذًا، سواءٌ في ذلكَ أنْ يكونَ اسمُ المكان المشتق من الفعل جاريًا عليه، أو غير جارٍ نحو: {وقلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكًا} [المؤمنون:29]، و{مَنْزِلاً مُبَارَكًا}[1]. فتعدد القراءات القرآنية في هذه الآية، يتوافق والقاعدة النَّحوية، فقد جيء بها على سبيل تأكيد القاعدة.[2]

- في حكم المستثنى بـ (إلّا) إذا كان تامًا موجبًا سواء أكان متصلًا أم منقطعًا، جاز أن ينتصب على الاستثناء، أو أن يأتي بدلًا مما قبله. ففي الآية: {إلاَّ قليلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنا مِنْهُمْ} [هود: 116] يستحسن أبو حيّان قراءة رفع (قليل) على الصِّفة[3].

– يثبت أبو حيّان قاعدة: إضمار مبتدأ بعد (الواو)، وقبل الجملة الفعلية المصدَّرة بمضارع سواءٌ أكان الفعل مثبتًا أم منفيًا بـ (لا)[4]. ومثال ذلك قراءة ابنِ ذَكْوان وابن عباس: {فَاسْتَقيمَا وَلا تَتَّبِعانِ}[يونس: 89] بتخفيف النّون[5]. فتقدير الآية: فاستقيما وأنتما لا تتَّبعانِ[6].

أمّا **الوظيفة الثانية** للقراءة القرآنية عند أبي حيّان؛ فتتمثل في التَّرجيح والمفاضلة بين الآراء النَّحوية، فهو يعتمد القراءة القرآنية مِقياسًا للترجيح والاعتراض على الآراء النَّحوية. ومن ذلك:

يرجح أبو حيّان[7] إعراب: {حَصِرَتْ صُدورُهُم}، في قوله تعالى: {أو جاؤوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهم} [النِّساء: 90]أنَّها ليست دعاءً؛ كما فسّرها بعضهم على أنّ (حصرت) في الماضي يفيد الدّعاء عليهم بضيق الصّدور. ولا نعتًا لموصوف محذوف تقديره (قومًا حصرت صدورهم). إنَّما هي على الحال، بإضمار (قد)، التي تقرّب الماضي من الحال، بدليل قراءة الحسن: {حَصِرةً صُدُورُهُمْ}[8].

أمّا **الوظيفة الثَّالثة** من وظائف إيراد القراءات القرآنية، فتتمثل في إبراز مواطن الاختلاف في اللّهجات العربيّة بين القبائل، إذ يجعل القراءة أصلًا يستند عليه في إثبات ظاهرة لغويّة في لغات العرب.

---

(1) قرأ أبو بكر عن عاصم بفتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضم الميم وفتح الزّاي. **تفسير البحر المحيط**، ج6، ص372.
[2] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص536.
(3) المصدر السَّابق، ج2، ص591.
(4) المصدر السَّابق، ج2، ص731.
[5] ابن الجزري، **النَّشر في القراءات العشر**، ج2، ص323.
(6) أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص731.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص734.
(8) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج6، ص509.

ومنه: أنَّ الظَّرف (لَدُنْ) مبنيّ عند العرب، إلّا في لغة (قَيْس) فإنّه معرب، ويثبت هذا بقراءة أبي بكر[1]: {لِيُنـْذِرَ بَأسًا شَدِيدًا مِنْ لـدُنْهِ} [الكهف: 2]، بإسْكان الدّال وأشمامها الضّم[(2)].

وهنا نلاحظ أنّه لم يفاضل بين القراءات، ولم يرجح قراءة على أخرى، إنّما أثبت بها لهجة من لهجات العرب.

أمّا فيما يتعلق بالقراءة الشّاذّة؛ فإنّه لم يعتدّ بقراءة سَعِيدِ بن جُبَيْر[3]: {إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادًا أَمْثَالَكُمْ}[الأعراف: 194] بتخفيف (إنْ)، ونصب (عبادًا أمثالَكم)؛ على أنّ (إنْ) نافية، و(الّذين) اسمها و(عبادًا) خبرها و(أمثالَكم) صفة لـ (عبادًا). لشذوذ هذه القراءة . فهو يعترض على أنّ (إنْ): تعمل عمل (ليس). [4]

2. منهج ابن هشام في الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

يولي ابن هشام القراءة القرآنية أهمية كبيرة في الاحتجاج النَّحوي، فهو يقدمها على الشَّاهد الشِّعري في أغلب الأحيان، فهي أصل من أصول الاحتجاج النّحوي عنده. ولم يطعن في القراءات، إنّما جاء بها على سبيل إثبات القواعد التي ارتآها. أمّا القراءة التي في ظاهرها خروج عن القاعدة، فيخرِّجها على وجه ترتضيه اللغة، ويقبلها النّحو.

وظائف القراءات القرآنيّة عند ابن هشام في الكتاب

من وظائف القراءات القرآنية عند ابن هشام في كتابه، توضيح ما دار حول مسألة ما من خلاف ونقاش، والاعتراض على غيره من النّحاة، إضافة إلى إثبات لهجة معينة من لهجات العرب. وفيما يلي تفصيل لكل وظيفة من وظائف الاحتجاج بالقراءات القرآنية في كتاب (أوضح المسالك):

---

[1] ابن الجزري، **النّشر في القراءات العشر**، ج2، ص310 وانظر: أبو حيّان الأندلسي، **البحر المحيط**، ج6، ص95

[(2)]أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص544.

الإشمام هو: تهيئة الشفتين للنطق بالضم بعد إسكان الحرف، وهو لرؤية العين فقط، من غير صوت تسمعه الأذن.الشيرازي، نصر بن علي بن محمد أبو عبد الله، **الكتاب الموضّح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط1، مكة، 1993م، ج2، ص773.

وانظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عفان الداني الأندلسي، **الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة بالتجويد والدلالات**، ط1، دار المغني، الرِّياض، 1999م، ص273.

و غانم قدري الحمد، **الإشمام في اللغة حقيقته وأنواعه**، مجلة معهد الإمام الشّاطبي للدِّراسات القرآنيّة، جمادى الآخرة، 1431هـ ، ع9، ص207.

[3] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج4، ص444.

[4] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص253.

الوظيفة الأولى: أدلّة لتثبيت القواعد النّحوية، ومن ذلك:

إن من شروط إعمال (لات) عمل (ليس)[1]، حذف أحد معموليها والغالب كونه المرفوع، ومن القليل حذف المنصوب كما في قراءة عيسى بن عمر: {وَلَاتَ حِينُ مَناصٍ} [ص: 3].

وهنا لم يذكر ابن هشام اسم القارئ، إنّما اكتفى بعبارة: {قراءة بعضهم}[2]، ولم يشر إلى أنها من القراءات العشر أم أنَّها شاذّة.

جواز فتح همزة (إنَّ) وكسرها إذا وقعت بعد فاء الجزاء[3]، في قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سوءًا بِجَهالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[الأنعام: 54]

يفسر ابن هشام كل وجه من وجوه القراءة؛ فالكَسْرُ على مَعْنى: فهوَ غَفُورٌ رَحيمٌ، والفَتْحُ على مَعْنى: فَالغُفْرانُ والرَّحْمَة، أي حاصلان[4]. ولا يُرَجِّحُ قراءة على أخرى، إنّما يُجَوِّزُ في اللّغة القراءتين.

وهنا لا يذكر اسم القارئ سواء في فتح الهمزة، وهي قراءة عاصم وابن عامر، أو في كسر الهمزة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو[5].

ومن الحالات التي يجوز فيها كسر همزة (إنّ) وفتحها؛ أن تقع في موضع تعليل، [6] ويستدل على ذلك بالقراءتين للآية: {إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحيمُ}[الطّور:28]، وهنا يذكر من قرأها بالفتح (أنَّهُ)؛ وهما نافِع والكِسائيُّ، أمّا الكسر (إنَّهُ) فهي قراءة الباقين[7] فمن قرأ بفتح الهمزة قدّر معنى؛ ندعوه لأنَّه هو البَرُّ الرَّحيم فلرحمته يجيب من دعاه، أمّا من قرأ بالكسر، فعلى استئناف جملة جديدة وقطع الكلام مما قبله[8].

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص276.
[2] ا المصدر السَّابق، ج1، ص276.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص326.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص326.
[5] أبو حيّان، **تفسير البحر المحيط**، ج4، ص144. وابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج2، ص258.
[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص329.
[7] النّحاس، أبو جعفرأحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1988م،ج4، ص258. و أبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص150.
[8] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص329.

ونراه يقيس على القراءة القرآنية؛ ففي إعراب (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ) في حالة فتحهما، يقيس على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: (لا بَيْعَ فيهِ وَلا خُلَّةَ) [البقرة: 254]. هنا يذكر اسم القارئ، لكنَّه لا يذكر القراءة الثّانية للآية القرآنية ولم يخرِّجها[1].

- في باب المستثنى

يرجّح ابن هشام إتباع المستثنى للمستثنى منه إذا كان الكلام غير موجب، وكان الاستثناء متصلًا[2]. بدليل قراءة الجمهور رفع (قليل) في قوله تعالى: {ما فَعَلوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم}[3]. وهو لا يَرُدّ قراءة ابن أبي إسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر بالنّصب، في قوله: (قليلًا) [هود:81].[4] إنّما يقول: "والنّصْبُ عَرَبِيٌّ جيدٌ وقد قرأ به السّبعة"[5].

- صاحب الحال قد يأتي نكرة، بشرط أن يكون مخصوصًا بوصف.[6] كقراءة إبراهيم بن أبي عبلة[7]: {وَلَمّا جاءَهُمْ كتابٌ من عِنْد الله مُصَدِّقاً} [البقرة: 101]. جاءت كلمة (مصدقًا) حالًا، وصاحب الحال (كتابٌ) نكرة. هنا لم يذكر الوجه الثّاني للقراءة، وهي قراءة الجمهور برفع (مصدقٌ)، أو اسم القارئ إنّما اكتفى بقوله: "كقراءة بعضهم"[8].

والوظيفة الثَّانية من وظائف القراءات القرآنية في شرح ابن هشام لألفية ابن مالك، تكمن في توضيح ما دار حول قضية نحويَّة من خلاف ونقاش، أو اعتراضه على غيره من النّحاة. والملاحظ على أدلته في هذا أنَّها أقلّ عددًا من القراءات التي ساقها على سبيل تثبيت القواعد النّحويَّة. ومنها:

- اشتراطه في العطف على أسماء الحروف المشبَّهة بالفعل (إنّ وأخواتها) استكمال الخبر، وكون العامل (أنّ) أو (إنَّ)، أو (لكنّ)[9]. كما في قوله تعالى: {أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ

---

[1] المصدر السَّابق، ج2، ص12.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص226.
[3] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج3، ص298.
[4] المصدر السَّابق، ج3، ص298.
[5] أبو زرعة، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرِّسالة، ص206. والنّحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص431.
[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص261.
[7] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج1، ص493.
[8] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص261.
[9] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص343.

وَرسوُلُهُ}[التَّوبة:3]. فقد عطف (رسوله) بالرفع على اسم الجلالة المنصوب بـ (أنَّ) بعد استكمال الخبر وهو (بريءٌ).[1]

ويعرض رأي الكسائي والفرّاء في المسألة، إذ لم يشترطا الشّرط الأول[2] بدليل قراءة ابن عبّاس، وأبي عمرو[3]: {إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [الأحزاب: 56]

برفع (ملائِكَتُه)، فيكون معطوفًا على محلّ اسم (إنَّ) وهو (اللهَ). وابن هشام لا يردّ القراءة إنّما يُخرِّجها تخرّيجًا آخر؛ فإمّا على التّقديم والتأخير، أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر، أو على الحذف أي حذف خبر الأول لدلالة الثّاني عليه، أي: يصلون على النبي وملائكته يصلون[4]. وهو الأوجه عنده لأجل (الواو) في (يصلّون) لأنّها تدلّ على الجماعة، والله واحد لا شريك له. إلّا إذا قدرنا (الواو) لأجل تعظيم الواحد[5].

- قول الأخفش وابن مالك: إنّ توسط الحال بين المُخْبَرِ عنه والمُخْبَر به قليل[6]، مثل: زيدٌ قائمًا في الدّارِ. بدليل قراءة الحَسَن[7]: {وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ}،[الزمر: 67] وابن هشام لا يردّ القراءة إنّما يخرّجها على وجه آخر؛ أنّ (السّماوات): مبتدأ، و(مطوياتٍ): حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور(بيمينه)، والعامل في الضَّمير المستتر هو الجار والمجرور، فبهذا يكون الحال قد تقدم على العامل. والجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ.

أمّا في قراءة الرفع، فتعرب (الأرض): على أنّها مبتدأ، و(قبضته): خبر وفيها ضمير مستتر على أنّه نائب فاعل مرفوع فقبضته بمعنى مقبوضة. و(السَّماوات): معطوف على هذا الضّمير المستتر، أجيز العطف على الضَّمير المرفوع دون توكيد؛ لأنّه قد فُصِل بين معمول الضّمير والاسم المعطوف

---

[1] قراءة الجمهور بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي ورسوله بريء منهم، وحذف لدلالة ما قبله عليه، أما قراءة النصب (ورسولَه) فهي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن عليّ، فهي عطف على اسم (إنّ)، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنّه مفعول معه. أبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص8.

[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص346.

[3] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج7، ص239.

[4] المصدر السَّابق، ج7، ص239.

[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص345.

[6] المصدر السَّابق، ج2، ص274.

[7] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج7، ص422.

بقوله: (يوم القيامة). و(مطوياتٍ): حال من السَّماوات، و(بيمينه): جار ومجرور متعلق بمطويات وليس خبرًا فهو معمول الحال لا عاملها. [1]

و**الوظيفة الثَّالثة** لاحتجاج ابن هشام بالقراءات القرآنية، هي إثبات لهجة من لهجات القبائل العربيَّة، فمنه احتجاجه بقراءة نافِع: {فَهَلْ عَسِيْتُمْ إنْ تَوَلَّيتُمْ} [محمد: 22]على جواز كسر سين (عسى)[2]. لكنَّه يرجح لغة فتح (سين) عسى بقوله: "وهو المختار"[3].

- لغةُ أهلُ العَالِيَةِ في إعمال (إنْ) عمل ليس[4]. إذ يثبت ابن هشام هذه اللغة بقراءة سعيد بن جبير: {إِنِ الَّذِيْنَ تَدْعوُنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ} [الأعراف: 194] [5]. وهذا هو رأي أبي حيّان أيضًا في البحر المحيط.

المطلب الثّالث: الاحتجاج بالحديث النَّبوي عند الإمامين.

الحديث هو المصدر الثَّاني من مصادر الاحتجاج عند علماء أصول الفقه باتفاق. أما النّحاة فلم يتفقوا على كونه الأصل الثّالث من أصول النّحو بعد القرآن الكريم والشِّعر، فقد انقسموا في ذلك إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: المانع مطلقًا؛ ويمثله ابن الضَّائِع (ت: 686هـ)، وتلميذه أبو حيّان الأندلسي (ت: 745هـ)[6].

الثاني: المجوّز مطلقًا؛ وهم اللُّغويون أصحاب المعاجم، إذ لم يجدوا حرجًا في ذلك؛ لأنّ عمدتهم المعنى، وعدّهُ اللُّغويون من الأصول الّتي يرجعون إليها[7]. ويمثله من النُّحاة: ابن مالك (ت: 672هـــ)، وَرَضِيّ الدِّيْن الأَسْتَرَابَاذِيّ (ت: 688هـ)، الذي أضاف إليه الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم[8]، كونه من أصحاب المذهب الشِّيعي.

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص277.
[2] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج8، ص81، ج2، ص255.
[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص312.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص280.
[5] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج4، ص440.
[6] الحديثي، خديجة، **موقف النَّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، ص17.
[7] نحلة، محمود أحمد، **أصول النَّحو العربي**، دار المعرفة الجامعيَّة، مصر، 2004، ص51 – 52.
[8] عسكري، محمد صالح شريف، **الاستشهاد بالحديث النبوي الشّريف عند اللغويين**، آفاق الحضارة الإسلامية أكاديمية العلوم الإنسانية والدّراسات الثقافية، 1431هجري، ع2، ص102.

الثالث: المتوسط بين المَنع والتَّجويز، ويمثله أبو إسحاق الشَّاطِبي (ت: 790هـ)، والسُّيُوطِي (ت: 911هـ) في أحد مذهبيه[1].

لم يكن الاحتجاج بالحديث النّبوي موضع جدل بين النّحاة الأوائل، إلى أن لاحظ بعض النّحاة المتأخرين أنّ المتقدمين قد تجنبوا الاحتجاج بالحديث النّبوي، فجعلوا حجّتهم في الاعتراض على احتجاج نحاة عصرهم – القرن السابع الهجري – بالحديث مطلقًا، أمثال ابن مالك. فانبرى العلماء في الردّ على هذا المذهب الذي سلكه ابن مالك، وكان منهم أبو حيّان الأندلسي الذي يردّ عليه مسلكه هذا، بأنّه قد أكثر من الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وهذا لم يأت به أحد من المتقدمين والمتأخرين[2].

ويعلل بعض الدَّارسين السَّبب في قلة احتجاج النّحاة بالحديث النَّبوي مقارنة بالشِّعر؛ "أنَّ سوق الشِّعر كانت رائجة، ومادته جاهزة قريبة"[3].

أمّا قرار مجمع اللغة العربيَّة بالنسبة للاحتجاج بالحديث النَّبوي الشَّريف، فقد أقرَّ بأنَّه لا يحتجّ بحديث لم يوثق في الكتب المدونة في الصَّدر الأول، ككتب الصِّحاح السّت وما قبلها.[4]

أولًا: أبو حيّان والاحتجاج بالحديث النَّبوي.

يحصر أبو حيّان سبب منع علماء النّحو الاحتجاج بالحديث في قبول رواية الحديث بالمعنى، ولو لم يكن ذلك لكان الحديث بمنزلة القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلّيّة[5].

إجازة النَّقل بالمعنى، واحتمال وقوع اللَّحن في الرِّواية؛ لأنّ من رواة الحديث من كان من الأعاجم، هما السَّببان اللَّذان دفعا بأبي حيّان أنْ يرفض الاحتجاج بالحديث في استنباط القواعد اللّغويَّة[6]. لكن يُرَدُّ على

---

[1] الحديثي، **موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف**، 29. وانظر: محمود، محمد حسني، **احتجاج النَّحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، 1979م، مج1، ع2، ص43. وانظر: الخطيب، عماد علي، **الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف دراسة في اختلاف آراء العلماء**، مجلة هدى الإسلام، الأردن، 2009م، مج53، ع5، ص28.

[2] السُّيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النَّحو**، ص44.

[3] الشَّاعر، حسن موسى، **النّحاة والحديث النَّبوي**، ط1، وزارة الثقافة والشَّباب، عمّان، 1980م، ص97.

[4] مجمع اللغة العربيَّة، قرار الاحتجاج بالحديث الشَّريف، **مجلّة مجمع اللغة العربيّة في القاهرة**، مصر، 1937م، ج7، ص7.

[5] السيوطي، **الاقتراح في أصول النَّحو**، ص44.

[6] التواتي، التواتي، الاحتجاج بالحديث النَّبوي في النَّحو العربيّ، **مجلة المجمع الجزائري للغة العربيَّة**، الجزائر، 2009م، مج5، ع10، ص66.

هذا القول بأنّ علماء الجرح والتعديل لم يقبلوا رواية الحديث عن النَّبي بالمعنى إلاّ إذا كان الرّاوي عالمًا باللغة.

وأبو حيّان في كتابه "منهج السَّالك" يذكر الحديث النّبوي في سبعة مواضع، في باب المنصوبات، بتكرار حديث واحد مرتين، وفي أربعة مواضع لم تكن على سبيل الاحتجاج، إنّما كان يسوقها على سبيل الاعتراض على ابن مالك.

كما في مسألة: مجيء المضارع بعد (كاد) مقرونًا بـ (أنْ) قليل[1]. إذ يستدل ابن مالك على وقوع (أنْ) في النَّثر، بأثر عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه وهو: "ما كِدْتُ أنْ أُصَلِّي العصرَ حتى كادَت الشَّمْسُ أنْ تَغْرُبَ"[2].

جاء اعتراض أبي حيّان على هذا المذهب؛ لأنّ دخول (أن) على المضارع بابه الشِّعر، وهو مختصّ به فقط[3].

ويناقش أبو حيّان استدلال غيره من النّحاةِ بحديثِ عائشة: "لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وَمَالَنَا طَعَامٌ إلاَّ الأَسْوَدَانِ"[4]. على أنّ (رأى) إذا كانت بَصَريّة تعدَّت إلى مفعولين. وسبب اعتراضه عليه أنّ (رأى) في الحديث بمعنى العِلْم، وتستعمل بمعنى عَلِمَ، أي: قَدْ عَلِمْتُنَا، أي أنّها من أفعالِ القلوبِ[5].

واللافت للانتباه أنّ أبا حيّان يخالف المنهج الذي رسمه في الاحتجاج بالحديث، باحتجاجه بقول النَّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "أنا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضّادِ بَيْدَ أنّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتُرْضِعْتُ في بَنِي سَعْدٍ"[6]، وذلك لإثبات أنّ (بَيْدَ) تساوي (غير) في الاستثناء المنقطع مضافًا (لأنْ) وصلتها[7].

---

[1] أبو حيان، **منهج السالك**، ج1، ص268.

[2] النّيسابوري، الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**، أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنَّشر والتّوزيع، ص248.

[3] أبو حيان، **منهج السالك**، ج1، ص268.

[4] ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النّهاية في غريب الحديث والأثر**، طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطنطاوي، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ج2، ص419.

[5] أبو حيان، **منهج السالك**، ج1، ص360، 361.

[6] الزَّمخشري، جار الله محمود بن عمر، **الفائق في غريب الحديث**، علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1993، ج1، ص141.

[7] أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص616.

وقولٌ آخر للنَّبيِّ، صلّى الله عليه وسلَّم: "وَيَتَمَثَّلُ لي المَلَكُ رَجُلًا "[1]. يحتج به على كَوْن (رَجُلًا) منصوبًا على الحال وهو جامد[2].

ويحتج به مرّة أخرى في الحال الموطئة، كقوله تعالى: {هذا كتابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًا} ا(الأحقاف: 12) فـ (لسانًا) هو الحال، و(عربيًا) هو التوطئة. ويفسر أبو حيّان التوطئة في الحال بأنّه: إمّا أن تكون لها موصوف تجري عليه، أو أن يتأوّل في الاسم الجامد تأويلًا يجعله بحكم الاسم المشتق، كقوله عليه السّلام: "يتمثلُ لِي المَلَكُ رجلًا"، ويذكر أنَّ التوطئة هنا على نوعين: أحدهما: أن تكون رجلًا في تأويل مرئيًا فتكون كالفعل. والثَّاني: أن يكون مقصود الكلام: (مثل رجل) فحذف المضاف. [3]

من الملاحظ في احتجاجه بالحديث أنّه لم يكن على سبيل تقوية ما ضعَّفه العلماء، أو ترجيح مذهب على آخر، ولم يكن مصدرًا لاستنباط حكم نحوي لم يسبق إليه. إنّما يبدو أنّه جاء على سبيل التَّوضيح والتوثيق لهذه المسائل، والتَّقوية لما يستشهد به من القرآن الكريم دون أنْ يكون مقصودًا إليه في الاحتجاج[4].

وممن حاول تفسير سبب احتجاج أبي حيّان بالحديث على الرغم من المنهج الذي رسمه، محقِّق كتاب (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) مصطفى النّماش بقوله: كان متناقضًا أوّل الأمر؛ إذ كان لا يجوِّز الاحتجاج بالحديث، ويعترض على ابن مالك في احتجاجه، لكنَّه يبدو أنّه اقتنع بالاحتجاج بالحديث المتواتر لفظه، بحيث نقل بطرق متعددة في بناء القواعد النّحوية[5].

وبعد عرض هذه الشَّواهد الَّتي أوردها أبو حيّان في شرحه للألفية يتبين أنّه خالف ما سنّه من منهج؛ وهو عدم جواز الاستدلال بالحديث النّبويّ على بناء القواعد، منكرًا على ابن مالك الاحتجاج بالحديث مطلقًا فهو يستدل بالحديث، وإن لم يقرّ بذلك في كتابه.

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، ج1، ص6. النَّسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **السُّنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م، ج1، ص324.

[2] أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص634.

[3] المصدر السَّابق، ج2، ص707.

[4] نعيم،مزيد إسماعيل، **أبو حيَّان النَّحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، مجلَّة التُّراث العربي، سوريا، 1984م، مج4، ع13_14، ص145.

[5] خربيش، محمد، **الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وشواهد الشِّعر عند أبي حيّان الأندلسي بين الأصول المقرَّرة والاضطراب المنهجيّ قراءة في كتاب إرتشاف الضَّرب من لسان العرب**، مجلة المعارف، 2010، ع8، ص200.

ثانيًا: ابن هشام والاحتجاج بالحديث النَّبوي.

عرف بين الباحثين أنّ ابن هشام أكثر من الاحتجاج بالحديث النَّبوي[1]، فتقول الحديثي في بحثٍ لها: إنّ ابن هشام أكثر من الاستدلال بالحديث كثرة فاقت استشهاد ابن مالك، لكنَّها لم تذكر أدلَّة من كتب ابن هشام على قولها[2]. وللتَّحقُّق من هذا الرأي الذي اشتهر عن ابن هشام، لابدّ من تتبُّع ما له من تعليق يعبِّر عن وجهة نظره تجاه هذه القضيَّة، وما احتجَّ به في كتابه (أوضح المسالك)، من أحاديث نبويّة وتحقيق لهذه المواضع.

نلمس لابن هشام موضعًا يذكر فيه رفضه الاحتجاج بالحديث إذا كان منقولًا بالمعنى، في قضية وجوب حذف الخبر بعد (لولا)[3]، فأوجب بعضهم ذكره إذا كان كونًا خاصًا، وهذا لا دليل عليه عند ابن هشام، ويعترض على احتجاجهم بقول النَّبي، صلَّى الله عليه وسلَّم: "لَوْلا قومُكِ حَديثو عَهْدٍ بالإسْلامِ لأسَّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبراهيم"[4]. وحجته في الاعتراض قوله: " فلعلّه مما يروى بالمعنى"[5].

ومما يثبت احتجاجه بالحديث المنقول بلفظه لا بمعناه ما جاء في قوله: في لغات (أب) الجائزة أن يكون مضافًا إلى غير الياء، فاستشهد لهذه اللغة بقول النَّبي، صلَّى الله عليه وسلَّم يوم بدر: "ما صَنَعَ أبو جهل، فانْطَلَقَ ابن مسعود، فَوَجَدَهُ قد ضَرَبَهُ ابنا عَفراء حتَّى بَرَدَ، فقال له: "أنت أبا جهل"[6]، " فقلت هذا من أوضح الأدلة، وهو مما روي بمعناه لا بلفظه"[7].

حين نرجع إلى كتابه (أوضح المسالك)، نجد أنّ عدد الأحاديث التي وردت فيه بلغت ستَّة وعشرين حديثًا في الكتاب كلّه، أمّا في أبواب المنصوبات، فكانت أربعة أحاديث، هي:

---

[1] الأفغاني، سعيد، **في أصول النّحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص50 وانظر: الحديثي، خديجة، **موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف**، دار الرَّشيد للنَّشر، العراق، 1981م، ص22. وانظر: البجادي، عبد العزيز بن أحمد، **ملامح اضطراب في أوضح المسالك**، مجلة العلوم العربيَّة والإنسانيَّة، جامعة القصيم، السُّعوديَّة، 2010م، مج3، ع2، ص217.

[2] الحديثي، خديجة، **موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، ص22.

[3] ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دط، المكتبة العصرية، بيروت، 2013م، ج2، ص694.

[4] الحديث في صحيح مسلم، بلفظ: (لولا حداثةُ عهد قومك بالكفر، لنقضت الكعبةَ، ولجعلتها على أساس إبراهيم). ص528.
وقد ورد في المغني في موضع آخر برواية:{ لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة}. ج1، 302.

[5] ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج2، ص694.

[6] البخاري، 3693

[7] ابن هشام الأنصاري، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م، ص58.

1. قوله، صلّى الله عليه وسلّم: "التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ"[1].
2. قول النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم: "لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عزَّ وَجَلّ"[2].
3. قول النَّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم: "ما أَنْهَرَ الدَّمَ، وذُكِرَ اسمُ اللهِ عَلَيْهِ فكلوا لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ"، [3].
4. قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "وصلى وراءَهُ رجالٌ قيامًا"[4].

وإذا ما أجرينا موازنة بين عدد الأحاديث، وشواهد الكتاب الأخرى كالقرآن والشِّعر، فإنَّها تعدُّ قليلة بالنِّسبة إليها، وهذا يتنافى مع ما ذكره بعضهم من أنّه أكثر من الاستدلال بالحديث النَّبوي.

يعلّل بعض الدارسين ما قيل من أنّ ابن هشام استكثر من الاستشهاد بالحديث متأثرًا بما نقل من أنّ أبا حيّان قال عن ابن مالك في شرحه لكتابه (التَّسهيل): إنَّه أكثر من الاستدلال بالأحاديث في إثبات القواعد الكليَّة، فخلطوا بين تعليق أبي حيّان على ابن مالك وأطلقوه على ابن هشام [5].

وبالعودة إلى الأحاديث التي احتجَّ بها ابن هشام في المنصوبات، نجد أنَّ أغلبها لم تكن في مسائل خلافية، فكأنّه يضع للقارئ أمثلة لتوضيح القاعدة، ومثال ذلك:

- جواز حذف (كان) بعد (لو) في قوله، صلّى الله عليه وسلّم: "التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ"[6].

من المسائل المتَّفق عليها بين النُّحاة، التي يحتجّ عليها ابن هشام بحديث نبويّ شريف، أنّه إذا جهل الخبر وجب ذكره، في قول النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم: "لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عزَّ وَجَلّ"[7].

- ومنه احتجاجه بقول النَّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم: "ما أَنْهَرَ الدَّمَ، وذُكِرَ اسمُ اللهِ عَلَيْهِ فكلوا لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ"، على وجوب النّصب في المستثنى بـ (لَيْسَ)[8].

---

[1]ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص255.
صحيح مسلم، ص560. بلفظ: (انظر ولو خاتمًا من حديد).
[2]البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط2، دار السَّلام، الرِّياض، 1999، ص793.
[3] البخاري، صحيح البخاري، ص980. وصحيح مسلم، ص815.
[4]ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص265.
صحيح مسلم، ص176.
[5]نيل، علي فودة، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النَّحوي**، ص496.
[6]ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج1، ص255.
صحيح مسلم، ص560. بلفظ: (انظر ولو خاتمًا من حديد).
[7]ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج2، ص25 – 26.
البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط2، دار السَّلام، الرِّياض، 1999، ص793.
[8]ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص242.
البخاري، صحيح البخاري، ص980. وصحيح مسلم، ص815.

- أمّا احتجاجه بالحديث في مسألة خلافيّة، فكان مرّة واحدة في قول النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "وصلى وراءَهُ رجالٌ قيامًا"، وذلك على أنَّ صاحب الحال قد يقع نكرة بغير مُسَوِّغ[1].

المطلب الرابع: منهج الإمامين في الاحتجاج بالشِّعر.

قسم علماء العربيَّة قديمًا الشعراء إلى طبقات، فيقول ابن رَشيق القَيْرَواني: "يقسِّم الشُّعراء إلى أربع طبقات: جاهليٌّ قديمٌ، ومخضرمٌ، وهو الذي أدْرَكَ الجاهليَّةَ والإسلام، وإسلاميٌّ، ومُحْدَثٌ، ثم صار المُحْدَثونَ طبقات: أولى وثانية على التَّدَرُّجِ"[2]. فشعر الطبقتين الأولى والثَّانية يحتج به بإجماع علماء اللغة وإن طُعِنَ في بعضهم كعَدِي بن زَيْد [3]، أمّا الطبقة الثَّالثة: فإن أكثر العلماء على قبول الاحتجاج بشعرها. أمّا الرَّابعة فقد رفض العلماء الأخذ بشعرها[4]. لانتشار اللحن بينهم، ودخول الموالي. وقد ترتب على هذا، أنَّه من باب أولى ألَّا يحتجَّ بشعر لا يعرف قائله، وهذا هو رأي ابن الأنْباري في كتابه الإنصاف[5].

أولًا: منهج أبي حيّان في الاحتجاج بالشِّعر.

إنّ إلقاء نظرة سريعة على الشَّواهد النَّحويَّة في معظم كتب النَّحو العربي تشير إلى أنّ الاستشهاد بالشِّعر هو الأكثر، ونستدل على عناية أبي حيّان بالاحتجاج بالشِّعر من كثرة الأبيات الشعريّة الّتي يوردها في كتابه. وأكثر شواهده من شعراء الطبقتين الأولى والثّانية، أمثال: (زَيْد الخَيْل)[6]، و(زُهَيْر)[7]، و(تَأبَّطَ شَرًّا)[8]،

---

[1] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج2، ص265.
صحيح مسلم، ص176.

[2] ابن رشيق القيرواني، أبو العلي الحسن، **العمدة في محاسن الشِّعر ونقده**، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، سوريا، 1981م، ج1، ص113.

[3] عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1982م، ص44.
احتج كل من ابي حيّان، و ابن هشام بشعره، على الرّغم من أن العلماء قد طعنوا في شعره.

[4] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، طه عبد الرَّؤف سعد، مكتبة الصَّفا، القاهرة، 1999م، ص70.

[5] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م، ج2، ص475.

[6] أبو حيان، **منهج السالك**، ج4، ص1179.

[7] المصدر السَّابق، ج1، ص118، 319.

[8] المصدر السَّابق، ج1، ص263.

و(لَبِيد)[1]. وهو يكثر أيضًا من الاحتجاج بشعر الطَّبقة الثّالثة؛ وهم الشّعراء الإسلاميون في صدر الإسلام، والعصر الأموي؛ مثل: (جَرِيرْ)[2]، و(الفَرَزْدَق)[3]، و(الأَخْطَل)[4].

يصرّح أبو حيّان بأنَّه لا يجيز الاحتجاج بكلام المُوَلَّدين في قوله عن (لا) في (لاسيّما): "وكذلك حَذْفُ (لا) مِنْ لاسِيّما إنّما يُوجَدُ في كلامِ الأدباءِ المُوَلَّدِين لا في كلامِ من يُحْتَجُّ بهِ"[5]. فهنا يعبِّر عن التزامه بالقيد الزَّمني الذي وضعه العلماء للتَّعامل مع شواهد الشِّعر، وهو كذلك يلتزم بمنهجه المانع للاستدلال بشعر المُوَلَّدين. فعندما يذكر بيتًا لمُوَلَّد يقول: "كقول واحدٍ من المُوَلَّدِين"[6]، فلم يتعمد أنْ يُبْهِمَ أهو شعر لمُوَلَّدين أم لا؟

كالبيت الذي أورده لواحدٍ من المُوَلَّدين:

كُرَة وُضِعَتْ لِصَوالِجِهِ فَتَلَقَّفَها رجلٌ رجلٌ[7]

فتكرار (رجلٌ رجلٌ) لا يدلّ على أنّ المراد به شَفْع الواحد، بل المراد به الاستغراق بجميع الرّجال[8].

ويورد أيضًا بيتًا للشَّريف الرَّضِيّ (ت: 406هـ) هو:

قلبي وطَرْفِي مِنكَ هذا في حِمَى قَيظٍ وهذا في رياضِ ربيعِ[9].

---

[1] المصدر السَّابق، ج1، ص41، ج2، ص576.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص625.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص625، ج3، ص826.
[4] المصدر السَّابق، ج3، ص801.
[5] أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن عليّ، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1998م، ج2، ص229 – 230.
[6] أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص636.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص636.
والبيت بلا نسبة في: الزبيدي، السيِّد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط1، التراث العربي، الكويت، ج29، ص398، مادة (كرو).
[8] أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص636.
[9] المصدر السَّابق، ج2، ص705.
الشَّريف الرَّضي، محمد بن الحسين بن موسى أبو الحسن الرَّضيّ العلويّ الموسويّ، **ديوان الشَّريف الرَّضيّ**، دار بيروت للطباعة والنَّشر، بيروت، 1983م، ج1، ص496.

لكنَّه لم يأتِ به على سبيل الاحتجاج، بل يقول: قالوا – أي من سبقه من النُّحاة – ومن ذلك قول الشَّريف الرَّضِي: في قضيّة إذا كان العامل في الحالين واحد، فالأفصح عنده أن يجعل المقدَّم للمقدّم، والمؤخّر للمؤخّر. وقبل أن يذكر هذا البيت يحتجّ بما ورد في القرآن الكريم {وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلولةً إلى عُنُقِكَ ولا تَبْسُطْها كُلَّ البَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلومًا مَحْسورا}[إسراء:29]. فـ (ملومًا) و(محسورًا) حالان من الضَّمير المستتر في (تقعد).

أمّا **احتجاجه بشعر مجهول القائل،** فقد ورد في موضعين منه:

احتجاجه بقول شاعر من بني كُلاب:

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أَخْبَرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أنْ تَعوديني[1].

في إثباته أنّ الفعل (أخبر) قد يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيل[2].

وفي استدلاله على أنّ الفعل اللازم ينصب ضمير ظرف الزَّمان. يحتجّ بقول شاعر من بني عامر:

ويومًا شهدناهُ سليمًا وعامرًا قليلٌ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ[3]

وخلاصة القول في مسألة احتجاج أبي حيّان بالشِّعر، أنَّ أبا حيّان قد التزم بالقيد الزَّمني الَّذي حدّده النُّحاة. لا كما وصفه محمد خربيش[4] بأنَّه اضطراب في المنهج، فإذا ما أجرينا موازنة بين عدد الأبيات الشِّعرية الَّتي يحتجّ بها للمُوَلَّدِين مقابل غيرهم من القدماء فإنّها في بيتين فقط، أحدهما: يصرّح بأنَّه لشاعر مُوَلَّد، والآخر: بيت للشَّريف الرَّضِيّ.

---

[1] أبو حيان، **منهج السالك**، ج1، ص375.. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ج2، ص31.

[2] المصدر السَّابق، ج1، ص375.

[3] المصدر السَّابق، ج2، ص453. والمبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة، 1994م. وأبو حيّان، **البحر المحيط**، ج5، ص261. وابن هشام الأنصاري، **المغني**، ج2، ص579.

[4] خربيش، محمد، الاحتجاج **بالحديث النَّبوي الشريف وشواهد الشِّعر عند أبي حيَّان الأندلسيّ بين الأصول المقررة والاضطراب المنهجيّ، قراءة في كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب)**، مجلة معارف، 2010، ع8، ص193.

ولأبي حيّان أقوالٌ في كتبه الأخرى غير كتابنا هذا، تؤكد أنّه جاء بها على سبيل الاستئناس، والاعتضاد أي أنّها أمثلة لا شواهد، كما في احتجاجه ببيت أبي تمام قائلًا: "ولا يحضرني شاهد في شيء من ذلك إلا أني رأيت في شعر أبي تمام بيتًا، والظَّاهر الوثوق به، وإن كنّا لا نستشهد به، قال:

هَلَمْنَ اعْجَبُوا من ابْنَة النَّاسِ كلَّهم ذرِيعتُه فيما يُحَاوِلُ خَامِلُ.[1].

ثانيًا: منهج ابن هشام من الاحتجاج بالشِّعر

كثر احتجاج ابن هشام بالشَّاهد الشِّعريّ كثرة تدلّ على أهميّة الشّعر في الاحتجاج، كأصل من أصول النّحو عنده، فيحتجّ بشعر الجاهليين أمثال: "سَعْدِ بنِ مَالِك"[2]، و"الشَّنْفَرَى"[3]، و"تأبَّطَ شَرّاً"[4]، و"النَّابِغَة"[5]، و"امْرِئ القَيْس"[6]...، ومن مخضرمي العصر الجاهليّ والإسلاميّ: "عَمْرو بن أحمَر البَاهِليِّ"[7]...، ومن العصر الإسلامي والأموي: "هُدْبَة بن خَشْرَم العُذرِيّ"[8]، و"الفَرَزدَق"[9]...

أمّا الاحتجاج بشعر المُوَلَّدين فلصاحِبنا موقف حياله: فعندما أورد بيتًا للمَعَرِّي يقول: "وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتمثيل، لأنَّ المعرِّي لا يحتجّ بشعره"[10].

وعلى هذا سار في أنّ أحد شروط وقوع الحال جملة هو كونها خبريَّة،[11] مثل قول أحد المُوَلَّدين:

اطْلُبْ وَلا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ فآفةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرا.[12]

---

[1] أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى النّحاس، ط1، مطبعة المازني، القاهرة، 1989م، ج3، ص210.
[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص274.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص283.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص291.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص253.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص286.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص294.
[8] المصدر السَّابق، ج1، ص299.
[9] المصدر السَّابق، ج1، ص251.
[10] نقلًا عن علي فودة، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النَّحوي**، ص158 . نقلًا عن تخليص الشواهد، الورقة 61ب.
[11] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص285.
[12] ابن هشام، **المغني**، ج2، ص457.

ولم يأتِ بهذا البيت على سبيل الاحتجاج، إنّما جاء به لبيان خطأ المعربين في أنّ (لا) ناهية والواو للحال، والصّواب أنّها عاطفة[1]. ويحتجّ على هذا الوجه الإعرابي بقوله تعالى: {وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُشْرِكوا به شيئًا} [النّساء: 36]. ولم أجد بيتًا لمُوَلَّد غير هذا في حدود الدِّراسة؛ هذا لا بدَّ أن يدلّ على أنّ ابن هشام كان حريصًا على عدم خرقه لرأي العلماء في عدم الاحتجاج بكلام المُوَلَّدِين.

أمّا بالنسبة للاحتجاج بشعر مجهول القائل فالأمر مختلف؛ فهو يصرِّح في كتب أخرى له بعدم جواز الاحتجاج بشعر مجهول القائل[2]، لكنّه في هذا الكتاب يُكثِرُ منها لتصل إلى واحدٍ وسبعين بيتًا في المنصوبات. ومنه:

- جواز حذف (كان) بعد (لو): يحتجّ على هذه القاعدة بقول لم ينسب إلى قائل معيَّن هو:

  لا يَأمَنِ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا[3].

  وقلّ حذف كان بدون (إنْ) و(لَوْ)، ويحتجّ هنا بقول مجهول قائله هو:

  مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلَى إتْلائِهَا[4].

- تكرار (إلاّ) لتوكيد ولغير توكيد، فقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

  مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ إلاّ رَسيمُهُ وإلاّ رَمَلُهْ[5].

وهذه الأبيات التي استدلّ بها، وكانت مجهولة القائل:

- من مسوِّغات مجيء صاحب الحال نكرة أن يكون مخصوصًا بوصف،[6] ويحتجّ على هذا بقول مجهول القائل هو:

  نَجَّيْتَ يا ربِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ في فُلْكٍ مَاخِرٍ في الْيَمِّ مَشْحُونا[7].

---

(1) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص286.

(2) السُّيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج1، ص142.

(3) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص255.وابن هشام الأنصاري، **المغني**، ج1، ص 297.

(4) المصدر السَّابق، ج1، ص256. وابن هشام الأنصاري، **المغني**، ج2، ص485. والأزهري،خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، **شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو**، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م، ج1، ص256.

(5) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص234. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص99. و الأزهري، **التصريح**، ج1، ص256.

(6) المصدر السَّابق، ج1، ص261.

(7) المصدر السَّابق، ج1، ص261. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص116.

المبحث الثَّاني: القياس والتَّعليل لدى الإمامين

القياس لغةً واصطلاحًا:

القياس في اللغة التَّقدير على مثال[1]، وفي أصول النّحو تدور تعريفات العلماء حول معنيين، الأول: حَمْلُ غَيْرِ المَنْقُولِ على المَنْقُولِ إذا كانَ في مَعْناه[2]. والثَّاني: حمْلُ فَرعٍ على أَصلٍ بعلّةٍ [3]. ولا بدّ لكل قياس من مستند السّماع[4]، لذا يعدّ القياس فَرع السّماع[5].

فالقياس يشكل الدِّعامة المركزيَّة الّتي قام عليها النَّحو العربيّ منذ نشأته؛ لأنّه الإمكانية الأساسيّة للإنتاج اللّغوي الّتي تتجاوز النّصوص المسموعة[6].

أركان القياس:

يقوم القياس على أربعة أركان، هي[7]:

1. الأصل؛ وهو المقيس عليه، وقد اشترط له النّحاة شروطًا حصرها بعضهم في ناحيتين:
   - النَّاحية الكميّة: أي أن يكون كثيرًا لا شاذًا.
   - النَّاحية النَّوعية: أي أن يكون قائمًا على شرط الفصاحة والزَّمن الذي يحتجّ به[8].
2. الفَرعُ، وهو المَقيس.
3. الحكم.
4. العلّة الجامعة بين الأصل والفرع: فلا يتم القياس إلاّ بها، إذ لا بُدَّ لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علَّة تجمع بينهما، وعلى أساس منها يجب للمقيس حكم المقيس عليه[9].

---

[1] ابن منظور،أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت، 1997م، مادة "قاس".
(2) الجوهري، أبو نصر أسماعيل بن حمّاد الفارابي، **تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، مادّة (قَيَسَ).
[3] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدِّين، **لمع الأدلة في أصول النَّحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971م، ص93.
[4] السُّيوطي، **الاقتراح**، ص21.
[5] آل ياسين، محمد حسين ، **الدراسات اللُّغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثَّالث**، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1989م، ص342.
[6] أبو علي، فؤاد، **الأسس الفكرية واللّغويَّة للدِّراسة النَّحوية عند أبي حيّان الأندلسيّ**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2014، ص89.
[7] الأنباري، **لمع الأدلة**، ص93.
[8] الحلواني، محمد خير، **أصول النَّحو العربيّ**، ط2، إفريقيا الشَّرق، الدَّار البيضاء، ص95 – 96.
[9] نحلة، محمود أحمد ، **أصول النَّحو العربي**، د.ط، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 2004م، ص124.

المطلب الأول: القياس والتَّعليل النّحوي عند أبي حيّان في شرح الألفيَّة:

على الرَّغم ممّا عرف عن أبي حيّان من مذهبه الظَّاهريّ، واهتمامه بالسّماع إلاّ أنّه لم يرفض القياس مطلقًا كما فعل (ابن مَضَاء القرطبي). وشرح أبي حيّان يزخر بكثير من العبارات التي تدل على استعماله القياس في الاستدلال النّحوي بشروط، وهذه الشُّروط هي:

- **ربط القياس باستناده بالمسموع:** ومن هذا قوله: لا يَنْبَغي أنْ يُقال بشيءٍ إلاّ إذا ورد فيه نصّ سماعيّ عن العرب. [1].
- **عدم القياس على الشّاذ النَّادر**، فالكثرة دليل القياس،[2] ولا يبنى إلّا على الكثير المعروف من كلام العرب، إلاّ إذا ثبت في القرآن الكريم، ويأتي هذا في مسألة إعمال (ما) وإهمالها، فعند بني تميم (ما) لا تعمل عمل (ليس)، في حين يعملها أهل الحجاز. وبالقياس لا تعمل على اعتبار أنَّ (ما) حرف لا يختصّ، وقد وردت نادرًا في لغة العرب على الإعمال في قول طَرَفة:

أَبناؤها متكنِّفون أباهم حَنِقُو الصُّدورِ وَمَا هُمُ أولادَها.[3]

وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} [يوسف: 31]، وقوله تعالى: {وَمَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم}[المجادلة:2]، وأبو حيّان يرى أنه لا يبالى بكونه لم ينقل إلّا قليلًا لأنَّه ثابت في القرآن الكريم.[4]

ومن العبارات الّتي يصرِّح بها على عدم قبوله القياس على الشَّاذ قوله: "وذلك كلُّه شاذٌ خارجٌ عن الأقْيسة"[5].

- **تقديم السّماع على القياس إذا تعارضا**، وهذا واردٌ في حديثه عن (عَلِمَ): بمعنى عرف، فلم تَرِد عن العرب إلّا بالتَّضعيف، أمّا بالهمزة فلم تحفظ عن العرب. [6]

وفي قوله: "لولا السَّماعُ لما أثبتنا ذلك... ولا يُقالُ بقياسٍ"[7]. ومنه قوله: "لا يقاسُ على ما سُمِعَ"[8].

---

[1] أبو حيّان ، **منهج السالك**، ج1، ص233.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص652.
[3] أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج7، ص13. أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص236.
[4] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص237.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص234.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص373.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص374.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص556.

- **عدم القياس على كلام المولدين**، إنّما الحجّة عنده باستعمال العرب[1].

أمّا **وظائف القياس** عند أبي حيّان في الكتاب فيمكن لنا إجمالها في ثلاث وظائف هي: استنباط قاعدة نحويَّة، وتعليلها، والاعتراض على الآراء التي يضعِّفها.

وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولًا: القياس بغرض استنباط القواعد النَّحوية في كتاب أبي حيّان:

وظّف أبو حيّان القياس لاستنباط القواعد النّحوية، ومن ذلك:

- يستدلّ بالقياس على أنّ (لا) لا تعمل عمل (ليس)، وأنّ إعمالها ضعيف جدًا، بدليل أنّ إعمالها لا يحفظ في نثر ولا في نظم إلاّ في بيت نادر ينبغي ألاّ تُبنى عليه القواعد[2].
- إعمال (لا) عمل (إنّ): يؤكد هنا أنَّه في حال تعارض القياس والسّماع فالمقدم هو السّماع؛ فـ (لا) حرف غير مختصّ يدخل على الاسم والفعل، فكان قياسه أنْ لا يعمل، لكنّ (لا) تشبه (ليس) من حيث الاشتراك في النَّفي، وتشبه (إنّ) إذ إنّها تفيد تأكيد الإثبات، وهذا للنّفي، فكان القياس يقتضي أن يكون إعمالها عمل (ليس) أكثر من إعمالها عمل (إنّ)، لأنّ حمل الشّيء على نظيره أقوى من حمله على نقيضه. لكن ما ورد عن العرب بعكس هذا القياس[3]، فإن أهملت أغلق بابًا من أبواب نفي الجنس.
- قياس (ما) على (لا) في قولهم (ما بأسَ)، وبناء اسم (ما) النافية شذوذًا، إلحاقًا لـ (ما) بـ (لا) كما ألحقوا (لا) بـ (ما) في رفع الاسم ونصب الخبر [4].
- النّصب على نزع الخافض قضيّة سماعيّة لا يقاس عليها، إذ حدد أبو حيَّان بعض ألفاظها، وهي: (اختار، واستَغْفَرَ، وأمَرَ، وكَنّى، وسَمّى، وزوّج، وصدّق)[5]. ولم يذكر المصنّف السّبب وراء هذا الرأي، لكنَّه كما يبدو عائد إلى قلّة هذه الألفاظ؛ فالقليل لا يقاس عليه.

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص499.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص248.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص325.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص337، 338.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص461.

- لا يجوز حذف (لا) من (لا سيّما) سواء عند من قال إنّها عاملة عمل (إنّ)، أم ليست عاملة، لأنَّ حذف الحرف خارجٌ عن القياس، ولا ينبغي أن يقال بشيءٍ إلاّ حيثُ سُمع[1].

ثانيًا: القياس لغرض ترجيح رأي على آخر، أو الاعتراض على غيره من النّحاة:

تعددت اعتراضات أبي حيّان وترجيحه رأيًا على آخر بتوظيف القياس، ومنها:

- يعترض أبو حيّان على من ذهب إلى أنّ حذف (كان) بعد (إن) الشَّرطية وتعويض (ما) منها، ولزمت في قولهم (إمّا لا)، ألزمت (ما) عوضًا عن الفعل. وهذا في رأيه كلّه شذوذ خارج عن الأقيسة[2]. لكنَّه لم يذكر وجه الشُّذوذ.
- ويعترض أبو حيّان على من قال بأنّك إذا عطفت بغير (بل)، و(لكن) يمتنع النّصب في المعطوف من بعد منصوب، في قولهم: (ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ)، قياسًا على (ليس)، فلا يجوز قولك: (ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا)، فإذا منعوا ذلك في (ليس)، فإنَّه من باب أولى أن يمنعوه في (ما)[3].
- يعترض أيضًا على مذهب النَّحويين في قياس (لاتَ) على (إنّ) وأنّها تعمل عمل (إنّ)، فيرجِّح أبو حيّان أنّها لا تعمل شيئًا؛ لأنَّ الفارق بينهما أنّ (لات) لم تَرِد باسمها وخبرها مثبَتتين[4]. ويرفض المذهب الذي يرى بقياس (لات) على (ليس). فاستعمل القياس لإثبات أنّ (لات) لا تعمل عمل (ليس)[5].
- يعترض على من قاس (أَخْبَرَ)، و(خَبَّرَ)، و(حَدَّثَ) على (نَبَّأ)؛ لأنَّه –عند من يرى ذلك– مقيس لتضمّنها معنى (أَعْلَمَ)، والتّضمين لا ينقاس[6]. فـ (أنبأ) و(نبّأ) متعديان إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر[7].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص622.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص234.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص241.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص257.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص258.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص370.
[7] المصدر السَّابق، ج1، 370.

- يعترض على مذهب الأَخَفشِ[1] والجَرْمِي[2] في أنّ قول العرب: (دخلتُ البيتَ) ليس منصوبًا على أنَّه ظرف، إنَّما هو منصوب نصب المفعول به، تبعًا لما قرّره ابن مالك من أنَّ ظرف المكان غير المبهم لا ينتصب ظرفًا على الإطلاق[(3)].
- وتبعًا للقاعدة التي أصّلها أبو حيّان للقياس: بأنّ ما كَثُرَ جاز أن يقاس عليه، فإنَّه يقرّر أنَّ نيابة المصدر عن ظرف المكان قليلة، فهي مسألة سماعيّة لا يقاس عليها، مثل قول العرب: (زيدٌ قَصْدَكَ)، فنصبوا (قَصْدَكَ) على الظّرف، أمّا إذا وقعت هذه المصادر أخبارًا، فإنّ النَّحويين قد اختلفوا فيها على جواز الرّفع والنّصب، فأبو حيّان يرجّح رأي الفَرَّاء في أنّه لا يجوّز فيها سوى النّصب، ويردّ رأي سِيبَوَيه[4] بأنّه يجوز فيها الوجهان. ودليله على هذا أنّ " نيابة المصدر عن ظرف المكان قليل جدًا بحيث إنّه لا ينقاس، فنيابته عنه مجاز، ورفعه أيضًا مجاز، فيكثر التجوُّز، وينبغي أنْ يقتصر ذلك على مورد السّماع وهو النَّصب"[(5)].
- يعترض على قول الأَخفَشِ[6]: إنَّ بعْضَ العَرَبِ جَعَلَ الاستِثناءَ مِنَ المجرور مجرورًا، كقولهم: (مَرَرْتُ بالقومِ إلاّ بِزَيْدٍ)[(7)]، ودليل أبي حيّان في الاعتراض على هذا المذهب أنّه ضعيف في القياس؛ لأنّ "فيه جمعًا بعد حرفي تعدية"، وهما: (إلاّ) و(الباء)، في قولهم: (مررت بالقومِ إلّا بزيدٍ)، فالباء عند أبي حيّان زائدة[(8)].

القياس بغرض التَّعليل عند أبي حيّان الأندلسي:

نلاحظ أنّ القياس لغرض التَّعليل عند أبي حيَّان أقل الأغراض في الكتاب؛ إذ لم يذكره إلاَّ على سبيل عرض رأي غيره من النّحاة. كما فيما يأتي:

يقرر أبو حيّان أنّه لا يجوز قولك: (مَرَرْتُ ضاحكةً بهند)؛ على أنه لا يجوز أن تلي صفة الأول الموصوف الثّاني، وتلي صفة الثّاني الموصوف الأول، لكن من أجاز ذلك فإنّه يحتجّ بالقياس، ويعلّل ذلك

---

[1] ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج1، ص328.
[2] ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج2، ص138.
[(3)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص524، 525.
[4] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص412.
[(5)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص544.
[6] أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1507.
[(7)]أبو حيّان، **منهج السّالك** ، ج2، ص567.
[(8)]المصدر السَّابق، ج2، ص567

بقوله: إنّ العاملَ هوَ مَررتُ مِن حَيثُ المعنى، إلّا أنّ حرفَ الجرِّ موصِلُ مَعنَى الفِعلِ إلى الاسمِ، فالعامل في الحرف هو الجر، وهو من حيثُ المعنى مفعولٌ، والعاملُ في الحالِ هو نفسه العاملُ في صاحِبِها. واعتراض أبي حيّان على ذلك لأنّ هذا يفضي إلى إيلاء الصِّفة موصوفًا غير موصوفها، فقد أعطيت (ضاحكة) الذي هو من صفات (هند) إلى المرور، وهو غير موصوفها، وهذا لا يجوز. [1]

ويبيّن أبو حيَّان نظرته من العلّة بأنَّها ليست إلّا فضولًا من القول، لا يحتاج إليه، ولو صرف النّحويون اهتمامهم بالأحكام النّحويَّة المستندة إلى السَّماع لكان أنفع[2].

المطلب الثّاني: القياس والتَّعليل عند ابن هشام في أوضح المسالك

كان اعتماد ابن هشام على القياس والتّعليل في هذا الكتاب أقلّ من اعتماده على الأصول السّماعية، كون السماع مقدمًا على القياس وأنّه أصل الأصول، وقد يعود أيضًا إلى أنَّ هدفه من الكتاب أن يكون كتابًا تعليميًا بالدّرجة الأولى، دون أن يكثر من الخوض في أعماق الخلافات بين النّحاة.

ويمكننا تقسيم استعماله للقياس إلى ثلاث وظائف، هي:

الأولى: ما جاء بغرض استنباط وتأكيد القواعد النّحويّة.

الثانية: ما هو على سبيل الاعتراض على غيره من أقوال النّحاة، وترجيح رأي على آخر.

الثالثة: ما يسوقه لتعليل ما جاء به من أحكام.

أولاً: القياس لاستنباط القواعد النّحوية:

وأكثر استعماله للقياس كان لهذا الهدف، ومثاله:

- جواز فتح اسم (لا) العاملة عمل (إنّ)، في حالة النّكرة الموصوفة المبنيَّة بمفرد متَّصل، قياسًا على (خَمسَةَ عَشَر)، الاسم المبني على فتح الجزئين[3].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص663.

[2] المصدر السَّابق، ج2، ص786. وانظر: أبو كتة، محمود، **أثر المذهب الظاهري في منهج أبي حيَّان الأندلسي**، مجلة جامعة بيت لحم، فلسطين، 1984م، مج3، ع3، ص39.

[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص20.

- دخول همزة الاستفهام على (لا) فقد تكون بمنزلة التَّمني فلا خبر بها، وبمنزلة (لَيْتَ)، فلا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت[1].
- قياس (رأى) الحُلميَّة (الدّالة على الرّؤية المناميّة)، على (رأى) العِلْميَّة في كونها تتعدّى إلى مفعولين[2].
- يجوِّز ابن هشام الأنصاري القياس في مسألة حذف حرف الجرّ ونصب ما كان مجرورًا به قياسي، إذا كان مجرور حرف الجرّ مصدرًا مؤولًا في، (أنَّ، وأنْ، وكي)[3].
- يفسِّر ابن هشام الأنصاري القاعدة النَّحويَّة بالقياس، كتقسيمه للظَّرف المتصرِّف إلى نوعين: ما لا يفارق الظَّرفية أصلًا، وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه مثل: (قبلُ، وبعدُ، وَلَدُنْ، وعِنْدَ)، وحكم عليها بعدم التَّصرُّف على الرَّغم من دخول (مِنْ) عليها، إذ لم يخرج عن الظَّرفية إلَّا إلى حالة شبيهة بها، لأنَّ الظّرف والجارّ والمجرور أخوان[4].
- جواز تعدُّد الحال المفرد وغيره، لشبهه بالخبر والنَّعت كقول الشّاعر:

عَلَيَّ إذا ما جِئْتُ لَيْلى بِخُفْيَةٍ زِيارَةُ بيتِ اللهِ رجْلانَ حَافِيَا[5]

فتعدد الحال في قوله: (رجلان حافيا)، وصاحبهما واحد، وهو ياء المتكلم المجرورة بـ (على)[6].

ثانيًا: استعماله القياس في ترجيح رأي على آخر، والاعتراض على أقوال غيره من النّحاة، ويتجلى ذلك في مسائل منها:

- يرى ابن هشام أنَّه إن جاء بعد (إنْ) المخففة المكسورة فعل كثر كونه مضارعًا ناسخًا نحو: { وَإِنْ يَكَادُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُونَكَ}[القلم، 51] ، وأكثره يكون ماضيًا ناسخًا، نحو: {وإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً}[البقرة: 143]، أما كونه ماضيًا غير ناسخ فإنَّه قليل، كقول عاتكة بنت زيد العدويَّة:

شَلَّت يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[7]

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص24.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص44.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص161.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص211.
[5] نسبه بعضهم إلى مجنون ليلى: **ديوان مجنون ليلى**، تحقيق: فراج، مكتبة مصر، القاهرة، ص 301، 306
[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص277.
[7] من شواهد: ابن هشام، أوضح المسالك، 1، 281. والأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م، ص508.

فإذا كان ماضيًا غير ناسخ، فإنَّه لا يقاس عليه: (إن قامَ لأنا، وإن قعدَ لَزَيدٌ)، لأنَّه نادر، وهنا يعترض ابن هشام على الأَخفَشِ (سعيد بن مسعدة)، والكوفيين في أنّ (إنْ) المكسورة المخفّفة، إن وَلِيَها ماضٍ غير ناسخ مسألة قياسيَّة [1].

ثالثًا: استعماله القياس للتعَّليل، ويظهر هذا جليًّا فيما يلي من الأمثلة:

- يذكر أنَّ علّة بناء اسم (لا) النَّافية للجنس، المفرد على الفتح، تضمّن معنى (مِنْ) الاستغراقية [2].

بدليل قول الشَّاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلى هِنْدِ[3]

ووجه الاستشهاد هو ظهور من الاستغراقية بعد (لا) النَّافية للجنس.

- الاسم الواقع بعد (الواو) في قول الرَّاعي النُّمَيْري:

يزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا[4]

فيمتنعُ العطفُ لانتفاءِ المشاركةِ، إذ إنَّ الفعل (زَجَّجَ) يأتي للحواجب فقط، أمَّا العيون فلا تزجَّج إنّما يكون ذلك بتقدير الفعل (كَحَّلْنَ) العيونا، وتكون من قبيل عطف جملة على جملة،أي: زجَّجن الحواجب وكحَّلن العيونا. أو تكون على تأويل (زَجَّجْنَ) بحسَّنَّ، فيجوز بذلك عطف مفرد على مفرد. ويمتنعُ المفعولُ معهُ لانتفاءِ المعيّةِ في كلمة (زجَّجن)، ولأنَّ كلمة (العُيونا) لا تأتي لفائدة الإعلام؛ لأنَّه من المعلوم أنّ العيون تأتي مصاحبة للحواجب[5].

- إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه في المسبوق بنفي، فإنّه يجب فيه النّصب، ويجيز بعضهم الرفع والجرّ أيضًا على أنّه بدل، مثل قولهم: (ما قام إلّا زيدٌ أحدٌ)؛ وكقول حسّان بن ثابت:

لِأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ.[6]

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 354 - 356.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص10.
[3] من شواهد الأزهري، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ج1، ص343.
[4] الرّاعي النُّمَيْري، **ديوان الرّاعي النُّمَيْري**، شرح: واضح الصَّمد، ط1، دار الجيل، بيروت، 1995م، ص232.
[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص218.
[6] **ديوان حسّان بن ثابت**، تحقيق: عبد أ علي مهنّا، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1994م، ص155.

ويعلّل ذلك بأنّه استثناء مفرّغ، حيث اعتبروا المستثنى (النَّبيون) معمولًا لما قبل (إلّا). فـ (النَّبيون) فاعل ليكن التّامة، و(شافع) بدل كل من كل.[1]

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص233.

❖الفصل الثّاني: الاتجاه النّحوي عند الإمامين.

- **المبحث الأوَّل: موقف الإمامين من المدرستين البصريَّة والكوفيَّة**

  - **المطلب الأوَّل: موقف أبي حيّان من المدرستين البصريّة والكوفيَّة.**

  - **المطلب الثَّاني: موقف ابن هشام من المدرستين البصريّة والكوفيَّة.**

- **المبحث الثَّاني: المصطلح النَّحوي عند الإمامين.**

  - **المطلب الأول: المصطلح النَّحوي عند الإمامين.**

الفصل الثّاني: الاتجاه النّحوي عند الإمامين.

يضم هذا الفصل مبحثين: الأول يتناول بالدراسة موقف الإمامين من مدرستي النّحو الرئيستين: (البصريّة، والكوفيّة)، أمّا الثّاني فيتناول بالدراسة المصطلح النَّحوي عند الإمامين في شرحهما للألفية.

المبحث الأول: موقف الإمامين من المدرستين البصريَّة والكوفيَّة:

المطلب الأوَّل: موقف أبي حيَّان من المدرستين البصريّة والكوفيَّة.

ترجيحات أبي حيّان لآراء المدرسة البصريّة.

يوافق أبو حيّان المَدرسة البصريّة في مسائل نحويّة عدة منها:

1. جواز إعمال (ما) عمل (ليس) على لغة الحجازيِّين[1]. وينكر على الكوفييّن قولهم: إنّ (ما) لا تعمل شيئًا[2]. ودليل أبي حيّان قوله تعالى:﴿ مَا هَذا بَشرًا﴾ [يوسف: 31] فـ (ما) هنا عملت عمل (ليس). ويذكر أنّه قد يكون السّبب في قلّة النّقل؛ اشتهار إعمال (ما) عمل (ليس) في لغتهم، وكونه ثابتًا في القرآن الكريم، دليل على الجواز، وإن كان قليلًا في النّقل[3]. أمَّا تخريج الكوفيين لنصب (بَشَرًا) في الآية، فيقول الفرّاء: " نصبت (بشرًا) لأنَّ الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلَّا بالباء، فلمَّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أنَّ كل ما في القرآن بالباء إلَّا هذا وقوله: {مَا هُنَّ أُمَّهاتم}(المجادلة: 2). وأمّا أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية".[4]

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 237/236.
الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج1، ص165.
[2] الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص42.
[3] أبو حيّان، **منهج السّالك** ، ج1، ص 237.
[4] الفرّاء، **معاني القرآن**، ج2، ص42.

2. في قول العرب: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا". يذكر مذاهب النُّحاة في إعرابه، ومن ضمنها رأي سيبويه[1] والمدرسة البصريّة؛ القائل بأنّ (أَبْؤسًا) خبر عسى، وهو على حذف مضافٍ، وتقديره: (ذا أَبْؤسٍ). أمّا الكِسَائِيّ[2] فيرى أنّه انتصب على أنّه خبر (يكون) المضمرة، فتقدير الكلام: عسَى الغُوَيْرُ أنْ يَكُونَ أَبْؤسًا، أي (أهل بؤس)، ويرى ابن كيسان أنّ (أبؤسًا) مصدر، والتّقدير: (أنْ يَبْأَس).[3]

وبعد عرض أبي حيّان لأقوال النُّحاة في المسألة، فإنّه يرجّح رأي المدرسة البصريّة على غيرها من الآراء[(4)].

3. يرد أبو حيّان على أبي العبّاس، أحمد بن يحيى في قوله: إنّ (عسى) لا يكون لها عمل ألبتّة. وفي كلام العرب يجوز: (عسى زيدٌ قائمٌ)[5]. ودليل أبي حيّان في ردّ هذا الرأي هو أنّ البصريّين لا يعرفون هذا، أي أنَّ البصريين لا يوافقون هذا الرَّأي.[6)]

4. يذكر أبو حيّان المذاهب في خبر إنّ وأخواتها، ويذهب مذهب البصريّين في أنّه لا يجوز نصب الخبر بعد هذه الحروف. واعترض على جماعة من المتأخرين منهم ابن الطَّراوَة[7]، في جواز النَّصب على أنها لغة من لغات العرب[(8)].

5. يرجح أبو حيّان كسر همزة (إنّ) بعد القسم إذا لم يكن بعدها (اللاّم)[(9)]. ودليله على ذلك أنّ به ورد السّماع فقال تعالى: ﴿حم والكتبِ المُبينِ إنّا أنزلنهُ﴾ [الدخان: 1-3]، ويؤكّد أبو حيّان صحّة ما ذهب إليه بأنّه مذهب البصريّين[10]، ويذكر رأي ابن خروف[11] أنّه لم يسمع فتحها بعد القسم. وأنّه لا وجه لها في القياس[(12)].

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص51.
[2] المبرِّد، **المقتضب**، ج3، ص70.
[3] البغدادي، **خزانة الأدب**، ج9، ص324. وأبو حيّان، **التذييل**، ج4، 343.
[(4)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 264- 265.
[5] أبو حيّان، **التذييل**، ج4، ص344. و ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص204. والسّيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص478. والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج9، 360.
[(6)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 266.
[7] ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج1،ص242.
[(8)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 278/277. والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص176. وأبو حيَّان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1237.
[(9)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 289.
[10]أبو حيّان، **التذييل**، ج5، ص70. وأبو حيّان، **ارتشاف الضَّرَب**، ج3، ص1256. والمرّادي، **شرح التَّسهيل**، ص348.
[11] ابن خروف، **شرح الجمل**، ج1، ص468
[(12)]ابو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 289.

6. يؤيّد أبو حيّان رأي البصريّين[1] في عدم جواز دخول (إلاّ) على (حاشا) سواء في حالة جرّت (حاشا) أو نصبت المستثنى، واعترض على رأي الأخفش[2] الذي أجاز ذلك في حالة جرّت؛ ودليله قول العرب: (قامَ القومُ إلاّ حاشَا زيدٍ)، ويحكم أبو حيّان على هذا بالشذوذ فلا ينبغي القياس عليه، لأنَّه جمع بين أداتين على جهة التأكيد[3].

7. يرجّح أبو حيّان مذهب البصريّين[4]، في أنّ (لا سيّما) لا تعَدُّ من أدوات الاستثناء خلافًا للكوفيّين[5]، لأنّ المذكور بعد (لا سيّما) إنّما هو داخلٌ في الحكم عن طريق الأولويّة على حدّ رأي أبي حيّان[(6)].

أ. اعتراضات أبي حيّان على المدرسة البصريّة:

لم يكن أبو حيّان دائم الموافقة للمدرسة البصريّة، إنَّما اعترض عليها في أربع مسائل في أبواب المنصوبات هي:

1. العامل في الحال[(7)]

في قولك: (هذا زيدٌ منطلقًا) يرى البصريّون أنّ (منطلقًا) حالًا منصوب. ولكنّهم اختلفوا في عاملها على ثلاثة أقوال هي:

1. مذهب البصريين، يجوز فيه وجهان هما: أن يكون العامل فيه حرف التَّنبيه، أو أن يكون اسم الإشارة.[8]

---

[1] المرادي، **شرح التسهيل**، ص546. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص282.

[2] الدَّماميني، ، محمد بدر الدِّين بن أبي بكر بن عمر، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، تحقيق: محمد عبد الرحمن بن محمد بن المفدى، ط1، 1983م، ج6، ص116. وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1536. والمرادي، **شرح التسهيل**، ص546. وأبو حيّان، **التذييل**، ج8، ص327.

[3] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_2$، ص614.

[4] أبو حيّان، **التذييل**، ج8، ص364. والمرادي، **شرح التسهيل**، وناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السَّلام للطباعة والنّشر، القاهرة، 2007م، ج5، ص2236. والدَّماميني ، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج6، ص147.

[5] التذييل، ج8، ص364. والمرادي، **شرح التسهيل**، ص554.

[(6)] أبو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج$_2$، ص 618.

[(7)] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_2$، ص 683.

[8] سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص61. والسُّهيلي، **نتائج الفكر**، ص306.

2. أن يكون العامل هو فعل مضمر يدلّ عليه اسم الإشارة وهو (مذهب السُّهَيْليّ)[1].

3. العامل فيه اسم الإشارة فقط وهو (مذهب ابن أبي العَافِيَة)[2]. لكنّ أبا حيّان لم يسلّم لهذه الآراء إنّما قام بنقدها واحدة واحدة.

واعتراضه على الرأي القائل بأنّ العامل (حرف التّنبيه)؛ لأنّه يقتضي معنى آخر للجملة وهو: (تنبَّه أيّها المخاطبُ، هذا زيدٌ في حال انطلاقه)، أي تنبّه في حال انطلاقه، والعامل في الحال هنا هو نفسه العامل في صاحبها، فزيد متصف بالانطلاق سواء أتنبهت أنت لانطلاقه أم لم تتنبه.

أمّا اعتراض أبي حيّان على الرأي القائل بأنّ العامل هو (اسم الإشارة)، فذلك لأنّك حكمت على اسم الإشارة في حالة انطلاقه بأنّه زيد، فالمشار إليه يكون في حالة الإشارة إليه زيدًا وإذا لم تشر إليه فليس هو زيد. وهذا لا يصحّ عند أبي حيّان؛ لأنَّ المشار إليه (زيد) ثابتة له الزَّيديّة سواء أكان المشار إليه منطلقًا أو غير منطلق، أي أنّه هو زيد سواء أشرت إليه أم لم تشر.[3]

وأقرب هذه الأقوال إلى الصّحة عند أبي حيّان، هو مذهب السُّهَيْلي؛ لأنّ فيه إبقاء العمل للفعل، ولكنّ الإشكال في هذا الرأي يكون لتقدير عامل لم يلفظ، ولأنّ الكلام يصير في تقدير جملتين، فالتقدير: هذا زيدٌ انظر إليه قائمًا، وظاهر الكلام أنّه جملة واحدة[(4)].

2. تقدم الحال على صاحبه إذا كان مفعولًا به للمصدر:

أجاز البصريّون[5] تقدُّم الحال على صاحبه إذا كان مفعولًا به للمصدر، مثل: (شُرْبُكَ مَلْتُوتًا السُّوَيْقَ)، ومنع ذلك الفرّاء[6] والكسائي[7]، وهشام الضَّرير[8]. ويحكم أبو حيّان على مذهب البصريين أنّه مُشكِل؛ لأنَّ فيه فصلًا

---

[1] السهيلي، أبو القاسم، **أمالي السهيلي**، تحقيق: محمد إبراهيم البنَّا، ط1، مطبعة السَّعادة، 1970م، ص 104. وأبو حيّان، **ارتشاف الضَّرب**، ج3، ص1585. والمرادي، **شرح التسهيل**، ص570.

[2] المرادي، **شرح التسهيل**، 570. وأبو حيّان، **ارتشاف الضَّرب**، ج3، ص1584. وناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ج5، ص2297.

[3] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص683.

[(4)] المصدر السَّابق، ج2، ص 684.

[5] السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص399.

[6] المصدر السَّابق، ج1، ص399. وأبو حيَّان، **التذييل**، ج3، ص306.

[7] المصدر السَّابق، ج1، ص399. وأبو حيَّان، **التذييل**، ج3، ص306.

[8] المصدر السَّابق، ج1، ص398.

بين المصدر ومعموله بالحال التي سدّت مسدّ الخبر، أمّا إذا تقدمت الحال على مفعول المصدر، فإنّه لا يلزم فيه الفصل بين المصدر ومعموله[1].

3. ويرى أبو حيّان[2] أن رأي المدرسة البصريّة مرجوح، في مسألة تقدُّم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها منصوبًا، ظاهرًا مثل: (ضَرَبْتُ هِندًا ضاحكةً). فمذهب البصريِّين جواز توسطها وتقدمها فيجوز قولك: (ضاحكةً ضربتُ هندًا)، و(ضربتُ ضاحكةً هندًا)[3]. بدليل قول الشَّاعر[4]:

يُغْضِي كإغضاءِ الدَّوي الزَّمينِ يَرُدُّ حَسْرى حَدَقَ العُيُونِ[5].

فـ (حَسْرَى) حال من (حَدَقَ)، وهو منصوب .

أمّا مذهب الكوفيين[6] فعلى المنع، إلاّ إذا كانت الحال جملة فعليّة، فإنَّه يجوز عندهم التّوسط، مثل: (ضَرَبْتُ تضحكُ هندًا).

ويردّ أبو حيّان حجّة البصريّين لأنّها تحتمل التّأويل، وعلى تقدير أنَّ دليلهم حجّة، فليس فيه دليل على جواز التَّقدم على العامل. ويطلب أبو حيّان من البصريّين دليلًا على إجازة مثل: (ضاحكةً ضربتُ هندًا)[7].

4. يخالف أبو حيّان رأي البصريِّين في أنّ نصب المقادير مثل: (فرسخ) و(ميل)، يكون بانتصاب الظَّرف[8]، ويخالف الكوفيّين أيضًا في أنّ انتصابها يكون على المفعول به، ويرجّح رأي السُّهيلي[9] أنّ انتصابها يكون على المصدر، لأنّه اسم لخطى معدودة، فلا تقول: (سِرْتُ خطوةً)، و(خطىً)، فلا يكون ظرفًا، إنّما هو مصدر[10].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 713.
[2] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص678.
[3] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج2، ص340. و المرادي، **شرح التسهيل**، 568. وأبو حيّان، **ارتشاف الضَّرب**، ج3، ص1582.
[4] البيت بلا نسبة
[5] ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 1996م، ج4، ص439. وابن الدهان، **الغرّة في شرح اللمع**، تحقيق: فريد الزامل السليم، ط1، دار الترمذيّة، ج1، ص394.
[6] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج2، ص341. والمرادي، **شرح التسهيل**، ص568.
[7] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 678.
[8] الزّجّاج، **معاني القرآن**، ج5، ص262.
[9] ناظر الجيش، محيي الدين محمد بن يوسف، **تمهيد القواعد**، ج4، ص1995. وأبو حيّان، **التَّذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ج8، ص27. والسّهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص301.
[10] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2 ص 532.

يتابع أبو حيّان البصريّين في الأصول ويقف موقفهم[1]. ومن الأمثلة على ذلك:

1. الاحتجاج بالحديث: فقد وافق أبو حيّان بعض البصريين في موقفه من الاحتجاج بالحديث النّبويّ، ومنع الاحتجاج في ذلك، إلاّ ما جاء على سبيل التوضيح كمثال، أو لتأكيد قاعدة موجودة.
2. الاحتجاج بكلام العرب: ليست كل القبائل عند أبي حيّان بنفس الدَّرجة من الفصاحة. والقياس عنده لا يتمّ بمثال أو مثالين، إنّما يكون باستقراء جزيئات كثيرة[2]، ولا يبني إلّا على الكثير المعروف من كلام العرب[3].

وبالرغم من هذه الموافقات في الأصول، إلاّ أنّ أبا حيّان لم يكن يتعصب تعصبًا أعمى للبصريّين، إنّما كان يوافق ما يراه الأفضل. فقد خالف البصريّين في التّوسع بالأخذ بالمسموع، وقبوله، مادام لغة لقبيلة، فيقول: كان جديرًا ألاّ يكون ممنوعًا[4].

ب. موافقات أبي حيّان للمدرسة الكوفيَّة.

يؤيِّد أبو حيّان رأي الكوفيِّين في مسألتين منهما:

إذا كانت جملة الحال المبيِّنة جملة فعليّة، فعلها فعلٌ ماضٍ متصرِّف فإنّ الكوفيين يجيزون مجيء الفعل دون (قَدْ) لا ظاهرة، ولا مضمرة خلافًا للجزُولِيّ[5]، وابن عصفور[6]، وأبي الحسن الأُبّذيّ[7]. مثل قول العرب: (ما تَأتِيْنِي إلَّا قُلْتَ حَقًّا)[8]، أي: ما تأتيني إلَّا قائلًا حقًّا. فجملة (قلت حقًّا) في محل نصب حال، وقد جاءت

---

[1] الحديثي، خديجة، **أبو حيّان النّحوي**، ص 288.
[2] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 671.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص 248.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 405.
[5] الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، **المقدمة الجزوليّة في النَّحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ص92.
[6] ابن عصفور، **المقرب**، ص221.
[7] الأبَّذي، **شرح الجزولية**، ج1، ص861.
[8] ابن مالك، **شرح التَّسهيل**، ج2، ص274. وأبو حيَّان، **ارتشاف الضَّرب**، ج3، ص1609.

جملة فعليّة فعلها فعل ماض، ولم تقترن بـ (قد). وحجّة الكوفيين في الجواز، كثيرة ما ورد منه بغير(قد) عن العرب. ويرجِّح أبو حيّان رأي الكوفيّين؛ لأنَّ تأويل الكثير ضعيف جدّا، ويكون بناء المقاييس على الكثرة[1].

ج. اعتراضات أبي حيّان على المدرسة الكوفية.

يصرّح أبو حيّان بالاعتراض على آراء المدرسة الكوفيَّة في عشر مسائل ضمن المنصوبات في الكتاب، منها:

1. العطف بـ (ليس)

يعترض أبو حيّان على مذهب الكوفيّين[2] في أنّه يعطف بـ (ليس) في المفردات، وعلى هذا تكتفي باسم واحد نحو: (قامَ القومُ ليْسَ زيدٌ)، ودليل أبي حيّان في الاعتراض أنّ ذلك لا يجوز عند البصريِّين[3]، ولم يذكر أبو حيّان دليلًا آخر على ذلك[4].

2. يذكر أبو حيّان أنّ (لكنّ) مفردة، وليست كما يرى الكوفيون[5] مركبة من (لا)، و(إنّ)، وأنّ الكاف زائدة، والهمزة حذفت. لكنّ أبا حيّان لم يذكر الدَّليل على رأيه[6]، ويذكر المرادي سبب ترجيح بعض النحاة أنّها مفردة لضعف تركيب ثلاثة أشياء[7].

3. يعترض أبو حيّان على[8] في إجازة الكوفيين دخول لام الابتداء على خبر إنّ إذا سدّ الحال مسدّ الخبر، نحو (إنّ أكْلِيَ التُّفَّاحةَ نَضِيجَةً)، فلا يجوز قولك: (إنَّ أكْلِيَ التُّفَّاحةَ لنَضيجَةً). ولم يبيِّن أبو حيّان الوجه في اعتراضه هنا[9].

---

[1] أبو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج2، ص 733.
[2] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج3، ص1232، 1233
[3] السّيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص217.
[4] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 218.
[5] المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص617
[6] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 279.
[7] المرادي، **الجنى الداني**، ج1، ص618.
[8] السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص506. وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1268.
[9] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 299.

4. في قولك: (ظَنَّ زيدٌ قائمًا أبُوهُ)، تأخرَّ (أبوه) وفيه ضمير يعود على الفاعل، فإنّ الكوفيين[1] يجيزون ذلك على مَعْنى: ظَنَّ زيدٌ أن يقومَ أبوه. وأبو حيّان لا يجيز ذلك؛ لأنّه ليس في الكلام سوى مفعول واحد[(2)].

5. يعترض أبو حيّان على رأي الكوفيين[3] في إعراب كلمة: (رمضان)، في نحو قولك: (صمتُ رمضانَ) على أنّها مفعولًا به لا ظرفًا. لأنّ الظّرف عندهم يقدّر بـ (في)، و(في) يقتضي التَّبعيض، فتدافع التَّبعيض والتَّعميم. ويرجّح أبو حيّان مذهب البصريِّين[4] في أنَّها منتصبة على الظَّرف لا على المفعوليّة[(5)].

6. يعترض أبو حيّان على رأي الكوفيين[6] في معنى (بَلْهَ) الجارّة ما بعدها، أن تكون بمعنى (غير). مثل قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الجماجِمَ ضَاحيًا هاماتُها بَلْهَ الأَكُفِّ كأنّها لَمْ تُخْلَقِ.[7]

لكنّه لم يذكر سبب اعتراضه، إنّما اكتفى بذكر آراء النّحاة فيها أنّها قد تكون حرف جرّ على رأي الأخفش[8]، أو قد تكون (مفعولًا مطلقًا) وما بعده مضاف إليه، على رأي الفارسي[(9)].

7. اعترض أبو حيّان على إنكار الكوفيين للحال المؤكدّة. ودليله في الاعتراض قوله تعالى: ﴿ثمّ تَوَلَّيْتُمْ إلاّ قليلًا مِنكُمْ وأنْتُم مُعْرِضُونَ﴾[البقرة: 83] . فقوله: (وأنتم معرضون) جملة في محل نصب على الحال، مؤكدة لما قبلها، والدَّليل على ذلك دخول (الواو) عليها[(10)]. ويذكر أبو حيّان دليلًا على بطلان مذهب الكوفيين، هو عدم ورود السَّماع بما أجازوه من قولك: (جاء زيدٌ مسرعًا مبطئًا) على تقدير: (جاء زيدٌ المسرع) أي المعروف بالإسراع، مبطئًا، فيكون (مسرعًا) منصوبًا على القطع، و(مبطئًا) يكون منصوبًا على الحال[(11)].

---

[1] ابن السراج، **الأصول في النّحو**، ج1، ص186.
[(2)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 365.
[3] السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص147. وأبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1399. وأبو حيّان، **التذييل والتَّكميل**، ج7، ص286.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص147. وأبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، ج7، ص286. وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1399.
[(5)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 522/ 523.
[6] السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص290. والمرادي، **الجنى الداني**، ص426. وأبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**، ج8، ص376.
[7] **ديوان كعب بن مالك**، ص245. والأزهري،أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، 2001م، ج6، ص167. وابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م، ج4، ص327.
[8] الفارسي، أبو عليّ، **إيضاح الشِّعر (شرح الأبيات المشكلة في الإعراب)**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1988م، ص32. وابن الدّهان، **الغرّة**، ج2، ص539. والسّيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص291.
[(9)]أبو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج1، ص 624. والفارسي، **إيضاح الشّعر**، ص34.
[(10)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 633.
[(11)]المصدر السَّابق، ج1، ص 633.

من المسائل التي يذكرها أبو حيَّان على أنَّه انفرد بها في كتابه "منهج السّالك": أنّه يضيف إلى أسباب التّعليق[1] سببًا أهمله النّحاة قبله، ولم يجد فيه نصًا لبصريّ ولا لكوفيّ، وهو (لعلّ)[(2)]. ودليله أنّه مسموع في لسان العرب، وإن لم ينبّه النحويّون إليه. قوله تعالى: ﴿ وما يدريك لَعَلَّه يَزَّكى﴾،[1عبس: 3] وقوله تعالى: ﴿ وإنْ أدْري لَعَلَّهُ فتنةٌ لكم﴾ [الأنبياء: 111] وقوله تعالى: ﴿لا تَدْري لعلَّ اللّهَ يُحدِثُ بعْدّ ذلك أمرًا﴾[الطلاق: 1]، وسبب تعليق (لعلّ) هو شبهها بأدوات الاستفهام[(3)].

لكنّ السّؤال الذي يطرح هنا: هل اطلع أبو حيّان على كل أقوال البصريين والكوفيين؟ وهل كان أبو حيَّان يفخر بنفسه؟ فالمرادي في كتابه "الجنى الدَّاني" يقول: " ذكر الشيخ أبو حيَّان أنَّه ظهر له أنَّ (لعلَّ) من المعلَّقات لأفعال القلوب. ومنه: { وما يُدريك لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا} [الأحزاب:63]... ثم قال: ثمّ وقعت لأبي علي الفارس على شيء من هذا"[4]

إذن: كان أبو حيّان بصريّ النَّزعة، يخالف الكوفيّين في كثير من الأحيان، لكنّه لم يقف موقف المعارض دائمًا، بل يوافقهم في الآراء التي يرى أنّهم على حقّ فيها، كما فعل في موافقتهم الاحتجاج بالقراءات القرآنية ومخالفة بعض البصريّين في ذلك.

المطلب الثَّاني: موقف ابن هشام من المدرستين البصريّة والكوفيّة.

ترجيحات ابن هشام الأنصاري في النّحو.

أ.موافقات ابن هشام الأنصاري للمدرسة البصريّة.

يرجح ابن هشام آراء المدرسة البصريّة في مسائل عدّة منها:

---

[1] التعليق: هو ترك العمل لفظًا لعارض. أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص354.

[(2)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 353.

[(3)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 353.

[4] المرادي، أبو محمد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبد الله، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1992م، ص581.

1. يؤيد ابن هشام رأي البصريين[1]، في منع تقدّم خبر (ليس) عليها، قياسًا على (عسى)؛ لجمودها، أو لأنّها لم ترد عند العرب. أمّا من أجاز ذلك فقد استدلّ بقوله تعالى: ﴿ ألاَ يَوْمَ يأتِيْهِمْ ليسَ مصروفًا عنهم﴾[هود: 8]، فقوله: (يوم يأتيهم) معمولًا لـ (مصروفًا)، وقد تقدّم المعمول على (ليس)، ولا يصحّ تقدّم المعمول إلاّ إذا صحّ تقدّم عامله. فلولا جواز تقديم الخبر (مصروفًا) على (ليس)، لما جاز تقدّم معموله عليها. ويردّ ابن هشام على هذا الاستدلال، بأنّ المعمول (يوم يأتيهم) ظرف، فيتّسع فيه ما لا يتّسع غيره، وهو ما يكون النَّفي شرطًا لعمله كـ (زال)، وما لا يكون النّفي شرطًا لعمله مثل (كان). وإذا نفي الفعل النّاقص جاز توسط الخبر بين النّافي والمنفي[(2)].

2. يتفق ابن هشام[3] مع مذهب البصريين[4] في عدم جواز أن يأتي بعد (كان) وأخواتها، معمول خبرها إن لم يكن شبه جملة؛ لأنّ في ذلك فصلًا بينها وبين اسمها. أمّا الكوفيون فيجيزون ذلك، بدليل قول الفرزدق:

قنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا[(5)]

فمعمول الخبر (إيَّاهم) ليس شبه جملة، و(عطية) اسم كان.

3. في حكم المستثنيات المتكررة، التي يمكن استثناء بعضه من بعض، بالنَّظر إلى المعنى نحو: (له عِنْدي عَشَرَةٌ إلاَّ أرْبَعَةً إلاَّ اثنين إلاّ واحدًا)[(6)]. يرجح ابن هشام رأي البصرين[7]، في أنّ كلًّا من الأعداد مستثنى من الذي قبله، لأنّ الحمل على الأقرب متعين عند التَّردد. أمّا المذهب المرجوح عند ابن هشام، فهو قول النّحاة: إنّ الجميع مستثنى من أصل العدد، أي: العدد الأوّل[(8)].

---

[1] الأنباري، **الإنصاف**، ج1، ص130.
[(2)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 240-241.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص243.
[4] أبو حيّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى النّماس، ج2، ص102.
[(5)] **ديوان الفرزدق**، ص 214. وابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص795.
[(6)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 236.
[7] السّيوطي، **همع الهوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدّين، ج2، ص198، 199. وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج2، ص31
[(8)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 237.

4. اختلف النّحاة في مسألة نداء اسم الإشارة، والنكرة المقصودة، أيجب فيه ذكر حرف النّداء، أم يجوز ذكره، وحذفه؟ فذهب البصريّون[1]: إلى وجوب ذكر حرف النّداء، وأنّه لا يجوز حذفه إلاّ للضّرورة الشّعريّة. وذهب الكوفيّون[2] إلى جواز ذكر حرف النّداء وحذفه واحتجّوا بقول ذي الرُّمّة:

إذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صاحِبِي بمِثْلِكَ هَذا لَوْعَةٌ وغرَامُ[3].

ففي هذا المثال نادى الشَّاعر اسم الإشارة (هذا) وحذف حرف النِّداء، وفقًا لمذهب الكوفيين.

وقولهم : (أَطْرِقْ كَرَا)[4]، أصله يا كروان، فرخِّم بحذف الألف والنّون وقلبت الواو ألفًا لأنَّها متحركة وما قبلها مفتوح.

وقولهم: (افْتَدِ مَخْنُوقُ)[5]، أي افتدِ يا مخنوق.

ففي هذين المثالين، حذف حرف النِّداء مع أنَّ المنادى النكرة المقصودة.

وابن هشام يؤيد رأي البصريين في هذه المسألة، لكنّه لم يذكر العلّة في ذلك[6] ، ولكن ما ورد في كتب البصريين من العلة في عدم جواز ذلك؛ فهو لأنّ حرف النّداء في اسم الجنس هو كالعوض من أداة التَّعريف؛ فلذلك يجب ألّا يحذف كما لا تحذف الأداة، وقيس اسم الإشارة على اسم الجنس لأنَّه في معناه.[7]

لم يصرّح ابن هشام الأنصاري باعتراضه على آراء المدرسة البصريّة في كتابه" أوضح المسالك"، ضمن نطاق الدِّراسة، إلا ما جاء في اعتراضه على قول بعض البصريين[8]: إنّ الفعل أصلٌ للوصف. وفي

---

[1] الأزهري، **شرح التَّصريح**، ج2، ص208

[2] المصدر السَّابق، ج2، ص209.

[3] **ديوان ذي الرِّمَّة**، تقديم: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1993م، ص 563/ وفيه (فتنة) بدل (لوعة). والأزهري، **شرح التصريح**، ج2، ص209.

[4] هذا جزء من مثل وتمامه: (إن النّعام في القرى). وهو مثل يضرب لمن تكبَّر، وقد تواضع من هو أشرف منه. الميداني، **مجمع الأمثال**، ج1، ص431. برقم: 2273

[5] مثل يضرب لمضطّر وقع في شدّة وضيق، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله. الميداني، **مجمع الأمثال**، ج2، ص 78 برقم 2765.

[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج4، ص 10-11-12.

[7] الأزهري، **شرح التَّصريح**، ج2، ص208.

[8] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص4. والسّيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص72.

هذا يعترض أيضًا على قول الكوفيين[1]: إنّ الفعل أصل للوصف، والمصدر. ويرجح ابن هشام أنّ المصدر أصل للفعل والوصف، وهذا هو مذهب البصريين[(2)].

ب. موافقات ابن هشام للمدرسة الكوفيّة:

1. يرجّح ابن هشام مذهب الكوفيين[3] في جواز فتح وكسر همزة (إنّ) وكسرها الأفصح، إذا وقعت بعد فعل قسم، ولا لام بعدها. بدليل رؤبة بن العِجّاج:

أوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيّ[(4)]

فالكسر على جَواب القسم، والفتح بتقدير (على)[(5)].

2. يرجّح ابن هشام رأي الكوفيين[6] في جواز توكيد النَّكرة، وذلك بكون المؤكَّد محدودًا، والتَّوكيد من ألفاظ الإحاطة، كقولهم: (اعتكفتُ أسبوعًا كلَّهُ)، (أسبوعًا) نكرة محدودة، و(كلّه) من ألفاظ الإحاطة[(7)]

3. يوافق ابن هشام رأي الكوفيين[8] في أنّ (إيَّاك) في قولك: (رأيتك إيَّاكَ)، تعرب توكيدًا لا بدلًا لأنّه لا يبدل المضمر من المضمر[(9)].

3.جواز ترخيم المنادى المركب تركيبًا إضافيًا، وذلك بحذف عَجُز المضاف إليه[10]. بدليل قول الشّاعر:

---

[1] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص4

[(2)]ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 182، 183.

[3] أبو حيّان، **منهج السَّالك، ج1، ص331.**

[(4)]البروسي، وليم بن الورد، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، دار ابن قتيبة للنَّشر والتَّوزيع، الكويت، ص191.

[(5)]ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 331.

[6] المصدر السَّابق، ج3، ص298. وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج2، ص612، 613.

[(7)]المصدر السَّابق، ج3، ص298..

[8] المصدر السَّابق، ج3، 368. والسّيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص152.

[(9)]المصدر السَّابق، ج3، ص 368.

[10] المصدر السَّابق، ج4، ص52.

أبَا عُرْوَ لا تَبْعَد فَكُلُّ ابن حُرَّةٍ سَيَدْعوهُ دَاعِي مِيْتَةٍ فَيُجيبُ.[1]

فالأصل: (يا أبا عروة) فرخِّم عجز المنادى المركب تركيبًا إضافيًا، وذلك بحذف (التاء) من آخر كلمة عروة.

ج. اعتراضات ابن هشام الأنصاري على المدرسة الكوفيّة:

من خلال قراءة المنصوبات في شرح ابن هشام الأنصاري نلاحظ أنّه خالف آراء المدرسة الكوفيّة في عدَّة مسائل منها:

رأي الكوفيين[2] في جواز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها مطلقًا، ودليلهم قول الفرزدق:

قَنَافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عطيَّةُ عَوَّدا[3]

فهنا تقدّم معمول خبر (كان)، وهو (إيّاهم) على اسمها، وهو (عطيّة) إذ ليس بظرف أو مجرور[4]. وابن هشام والبصريّون[5] يخرّجون هذا الشّاهد على أنّ (كان) زائدة، أو على إضمار الاسم: مرادًا به الشّأن، أو راجعًا إلى (ما) فعلى هذا تكون (عطيّة) مبتدأ، أو على أنّ البيت ضرورة[6].

*يرى ابن هشام أنّ مجيء الفعل الذي يلي (إنْ) المكسورة المخففّة ماضيًا غير ناسخ، نادر، ولا يقاس عليه، كما في قول عاتكة العدويّة:

شلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمُسْلمًا حَلّتْ عليكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[7].

يأتي خلاف ابن هشام مع الكوفيِّين في هذا، أنّ الكوفيِّين[8] يرون أنّه يجوز أنْ يقاس عليه غيره[9].

---

[1] لم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد: ابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص52. والبغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، ج2، ص336. وهو من شواهد: ابن الأنباري، **الإنصاف**، ص348.

[2] أبو حيّان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى النّماس، ج2، ص102.

[3] علي فاعور، **ديوان الفرزدق**، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1987م، ص 162. برواية:
قَنَافِذ دَرَّامُونَ خَلْفَ حِجَاشِهِم لِمَا كَانَ أبوهُمْ عَطيَّةُ عَوَّدا.

[4] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 245-246.

[5] أبو حيّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى النّماس، ج2، ص102.

[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 246.

[7] البغدادي، **خزانة الأدب**، ج10، ص378.

[8] أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج2، ص150.

[9] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 356.

*يذكر ابن هشام[1] أنّ العامل في نصب المفعول معه، هو: ما سبقه من فعل أو شبه فعل. وليس كما يذكر الكوفيّون[2] الخلاف، ودليل البصريين في الاعتراض على الكوفيِّين هو أنّ الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت أنَّ المعاني المجرَّدة من الألفاظ تعمل في المفعول معه. [3]

* لم يوافق ابن هشام الكوفيين[4] في إنكار العطف بـ (حتَّى) ويقول ابن هشام: إنَّ العطف بها قليل[5]. كما في قول الشَّاعر:

أَلْقَى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّف رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ ألقَاهَا.[6]

فقد عطف (نعله) بـ (حتّى).

أجاز الكوفيّون[7] تثنية (أجمع) و(جمعاء)، فيقولون: (جاءني الزَّيدان أجمَعان)، و(الهندانِ جَمْعَاوَانِ). وابن هشام يرى غير هذا الرَّأي؛ إذ لا يجوز عنده تثنيتهما، استغناءً بـ (كلا)، و(كلتا)، كما استغنوا بتثنية (سِيٍّ) عن تثنية (سَوَاء)[8].

لقد صنّف بعض العلماء ابن هشام ضمن علماء المدرسة المصريّة في النّحو[9]، وهي المدرسة التي كانت قريبة في آرائها من آراء المدرسة البصريّة، لكنّها تختار ما تراه مناسبًا من آراء المدرسة الكوفيّة.

ومن خلال مطالعة ترجيحات ابن هشام يتبيّن لنا، أنّه لم يتعصب لآراء جمهور البصريّين وسيبويه، إنّما تابع الكوفيين في بعض الآراء التي يرى صحتها.

---

[1] المصدر السَّابق، ج2، ص 214.
[2] السيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص179.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص179.
[4] المصدر السَّابق، ج3، ص183.
[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج3، ص 328.
[6] من شواهد: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص50. والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص445. والسّيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص24.
[7] أبو حيَّان، **ارتشاف الضرب**، ج2، ص611.
[8] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج3، ص 298.
[9] ضيف، شوقي، **المدارس النَّحويّة**، ط3، دار المعارف، مصر، 1976م، ص 346.

المبحث الثاني: المصطلح النَّحوي عند الإمامين.

لدراسة المصطلح النّحوي وتطوره التّاريخي أهميّة كبيرة في الدرس النّحوي؛ وذلك لفهم المقصود من أقوال العلماء في كتبهم.

المطلب الأول: المصطلح النَّحوي عند الإمامين.

في هذا المطلب ندرس بعض المصطلحات النَّحويّة التي استعملها البصريّون والكوفيّون، مع ذكر أي من المصطلحات استعمل أبو حيّان، وابن هشام، ومدى التزامهما بالمصطلح الذي استعمله ابن مالك عند عرض المادة النّحويّة.

الحال/المنصوب على القطع:

يرى الفرّاء أنّ الحال لا تكون إلا مبُيِّنَة، ونفى وجود الحال المؤكِّدة، وقال إنّها تكون منصوبة على القطع[1]. ففي قوله تعالى:﴿ ذلك الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ هُدىً لِلمُتَّقِيْنَ﴾. [البقرة: 2] يقول: إمّا أنْ يكون (الكتاب) خبرًا لـ (ذلك)، فَتنصب (هدىً) على القطع، وإمّا أن تكون (هدىً) قد نصبت على القطع من الهاء في (فيه)، كأنّك قلت: لا شك فيه هاديًا[2]. وأبو حيّان يعترض على ما ذهب إليه الفرّاء، ويؤكِّد وجود الحال المؤكّدة[3]. ويذكر ابن هشام مصطلح الحال[4].

مصطلح (**الظّرف**) أو (**المفعول فيه**) عند البصريين، يقابله مصطلح (المحلّ) عند الفرّاء، و(حرف صفة) عند الكسائي، و(الغاية) عند عامّة الكوفيين[5].

أمّا أبو حيّان فقد استعمل اصطلاح البصريِّين، وهو المفعول فيه[6]، والظَّرف[7].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 631.
[2] الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص 11، 12.
[3] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 631، 627، ج1، ص 220، 225، 282، 342.
[4] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 21/ 249.
[5] القوزي، **المصطلح النّحوي**، ص 163. وانظر: أبو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج1، ص 175.
[6] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 519.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص 129، 130، 169.

وبعد أن يذكر أبو حيّان في كتابه منهج السَّالك، خلاف النّحاة في اصطلاحهم على الظّرف؛ يقول: إنّه لا مشاحة في اصطلاح، فلكلٍّ من النّحاة وجه عند التَّسمية[1].

وهو يضع العنوان بمصطلح (المفعول فيه)[2]، ثم يفسّر المقصود به، وأنّه المسّمى ظرفًا، ولكنّه في حديثه عنه يلتزم بمصطلح الظّرف، وفقًا لابن مالك في منظومته.

وابن هشام يوافق البصريِّين في المصطلح، وأبا حيّان في أنّه ذكر المفعول فيه، وأنّه المسمَّى ظرفًا[3].

عطف البيان:

من الأبواب التي ترجم لها البصريّون في حين لم يترجم له الكوفيون بابًا في كتبهم[4]. وأبو حيّان يسير على نهج البصريّين في هذا، إذ أفرد لعطف البيان بابًا في كتابه[5]. كما ترجم ابن هشام في كتابه لعطف البيان على غرار ما فعل البصريّون[6].

الفعل المتعدي/ الفعل الواقع:

يطلق الفرّاء مصطلح (الفعل الواقع) مقابل ما يطلقه البصريّون (الفعل المتعدي). أمّا (الفعل اللازم) فيطلق عليه الفرّاء مصطلح: (فعل ليس بواقع)[7].

وأبو حيّان التزم في كتابه منهج السَّالك بالمصطلح الذي عرف عن البصريّين وهو الفعل المتعدي[8]. يستعمل ابن هشام مصطلح البصريّين في الفعل المتعدِّي[9].

---

[1] المصدر السَّابق، ج1، ص175.
[2] المصدر السَّابق، ج$_2$، ص 519.
[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج$_2$، ص 204.
[4] السّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، **الأشباه والنّظائر في النّحو**، غازي مختار طليمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق 1987م، ج$_2$، ص 243.
[5] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 334، ج$_2$، ص 595، 592.
[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج$_3$، ص 310.
[7] الفرّاء، **معاني القرآن**، ج$_1$، ص 17.
[8] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج$_1$، ص 342، 258، ج$_2$، 453، ج$_1$، ص 340.
[9] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج$_2$، ص 156.

(لا) النَّافية للجنس/ (لا) التَّبرئة/ (لا) العاملة عمل (إنّ):

يسمّيها سيبويه بـ (لا) العاملة عمل (إنّ)، فيقول: " و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها[1]. والبصريّون يسمونها " لا النَّافية للجنس"[2].

وأمّا ما استقرّ عند الكوفيين فهو مصطلح لا التَّبرئة[3]، إذ يرجّح بعض الدّارسين أن يكون هذا المصطلح من ابتداع الفرّاء؛ لأنّه لم ير أحدًا قبله ينسب إليه، وقد ورد عنده كثيرًا[4].

وأبو حيّان في كلامه عن هذا يتابع البصريين في تسميته بـ (لا التي تنفي الجنس)[5]؛ عندما سمّى الباب. أمّا عندما فصّل في الكلام، وذكر شروط إعمالها يقول: (لا العاملة عمل إنّ)[6]. أمّا ابن هشام فإنّه يسمّى الباب بـ : لا العاملة عمل إنّ[7].

ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى/ الممنوع من الصّرف:

مصطلح ما يجري وما لا يجري، استعمله الفرّاء في كتابه معاني القرآن[8] لكنّه في نفس المقام يذكر المصطلح الذي تعارف عليه البصريّون وهو(الانصراف) وليس (الصرف)[9]، وممن تابع الفرّاء في هذا الاصطلاح؛ المبرّد في كتابه المقتضب فهو يعقد بابًا باسم: ما يجري وما لا يجري[10]. أمّا نحاة البصرة فاشتهر عنهم اصطلاح (الممنوع من الصَّرف)، وهو الذي يذكره أبو حيّان في كتابه[11].

يوافق ابن هشام المدرسة البصرية، وأبا حيّان في اصطلاحه: الممنوع من الصّرف، والمصروف أو يقول: ما لا ينصرف[12].

---

(1)سيبويه، ، **الكتاب**، ج2، ص 274.
(2)السكّاكي، سراج الملّة ابو يعقواب يوسف بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 38.
(3)الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص 120.
(4)القوزي، **المصطلح النّحوي**، ص 172.
(5)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 325.
(6)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 326.
(7)ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 3.
(8)الفرّاء، **معاني القرآن**، ج2، ص 175.
(9)الفرّاء، **معاني القرآن**، ج2، ص 175، 176.
(10)المبرّد، أبو العّباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، 1963، ج3، ص 309.
(11)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 109، 143، 328.
(12)ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 89، ج4، ص 113.

مصطلح المشبه بالمفعول عند الكوفيين، ويقابله عند البصريين **المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.** إذ إنّ الكوفيِّين يرَون أنّ الفعل إنّما له مفعول واحد وهو المفعول به[1].

وأبو حيّان يذهب مذهب البصريِّين في هذا، إذ يفصّل كل مفعول من المفاعيل [2] على حدة.

وابن هشام يفصّل أيضًا في هذه المفاعيل، ويقسمها إلى: (مفعول لأجله)[3]، أو (مفعول له) أو (من اجله)، و(مفعول معه)[4]، و(مفعول فيه)[5]، و(مفعول مطلق)[6].

المفعول له/ لأجله:

يذكر أبو حيّان أنّ الكوفيِّين لم يترجموا للمفعول له بابًا في كتبهم؛ استغناءً بباب المصادر، ولأنّهم لم يقدّروا لام العلّة[7]. وقد يسميه الكوفيون (تفسيرًا)، كما فعل الفرّاء، في تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَجْعَلُون أَصَابِعَهُم فِي آذانِهم من الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْت﴾،[البقرة: 19] فتنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد: (يجعلونها حذرًا)، إنّما هو كقولك: أعطيتك خوفًا. فأنت لا تعطيه الخوف، إنّما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التّفسير ليس بالفعل"[8].

وأبو حيّان يستعمل مصطلح سيبويه[9] والبصريّين في المفعول له[10]. وكذلك فعل ابن هشام الأنصاري.[11]

النَّعت

---

[1] السّيوطي، **همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع**، ج2، ص 6.
[2] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 129، 130، 169.
[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 197.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 212.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص 209.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 181.
[7] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 509.
[8] الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص 17.
[9] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص185. والقوزي، **المصطلح النحوي**، ص136.
[10] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، 509.
[11] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 197.

ارتبط مصطلح النّعت بالمدرسة الكوفية ليدل على مصطلح الصِّفة عند البصريِّين، لكنّ بدايات المصطلح كانت عند سيبويه فقد استعمل مصطلح النعت ليطلقه على عطف البيان[1]، أمّا مصطلح الصّفة فقد أطلقه سيبويه على التّوكيد في كثير من المواقع[2]، والسيوطي يقول: "والتّعبير به (أي النّعت) اصطلاح الكوفيين، وربّما قاله البصريّون، والأكثر عندهم الوصف والصِّفة"[3].

وأبو حيّان في كتابه منهج السَّالك يستعمل مصطلح (النّعت)[4] كما أنّه يستعمل مصطلح (الصّفة)[5]، فقد زاوج بينهما، ولم يلتزم بمصطلح واحد في كتابه.

أما ابن هشام فقد التزم استعمال المصطلح الكوفي، وهو (النّعت) في كتابه[6]، ولكنَّه في بعض الأحيان يستعمل مصطلح (الصِّفة)[7].

النّسق

للإمام السّيوطي عبارة تقول: النّسق متداول عند الكوفيِّين، وتسمَّى المعطوفات بها عند البصريِّين شركة[8]. وهذه العبارة أدَّت بكثير من الباحثين إلى القول بأنّ مصطلح النَّسق هو من مصطلحات الكوفيِّين، لكنَّ بعض الدّارسين[9] ينفي ذلك وينسب المصطلح إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، أستاذ البصريِّين والكوفيِّين على السَّواء، وما نسبة هذا المصطلح للكوفيِّين إلاّ من قبيل كثرة الاستعمال. وعلى الرَّغم من ذلك إلاّ أنّ علماء الكوفة أمثال الفرّاء[10] قد استعملوا مصطلح العطف أيضًا، وذلك في تفسيره لقوله تعالى:﴿ يا أيّها الذّينَ آمَنوا لا تَخُونُوا اللّهَ والرَّسُولَ و تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وأَنْتُمْ تَعْلَمونَ﴾ [الأنفال: 27]

---

(1)سيبويه، **الكتاب**، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1، ص 440.
(2)سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص 383. انظر: القوزي، عوض محمد، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثَّالث الهجري**، ط1، عمادة شؤون المكتبات، الرِّياض، 1981م، ص165.
(3)السيوطي، **همع الهوامع**، أحمد شمس الدِّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م ،ج3، ص 117.
(4)أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 687/658/596/595.
(5)أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 621/571، ج1، ص 172/168.
(6)ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص250، 227، 306، ج3، ص 269، ج4، ص 27.
(7)ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 323.
(8)السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع**، ج3، ص 155.
(9)القوزي، **المصطلح النحوي**، ص 169.
10 الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النَّجار، دار السّرور، ج1، ص 70

" إنْ شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقول النَّحويّون"[1] ويصطلح الفرّاء على النّسق أيضًا (مردود).[2]

وأبو حيّان يستعمل مصطلح العطف[3] وأحيانًا يقول عطف النَّسق[4]. أمّا ابن هشام فيستعمل مصطلح الكوفيين أيضًا في (عطف النّسق)،[5] وأحيانًا يكتفي بـ (العطف)[6].

وخلاصة القول في المسألة:

إنَّ أبا حيّان وابن هشام، قد تابعا ابن مالك في مصطلحاتهما، إلّا في مصطلح النّعت، فقد التزم ابن مالك به، لكنّ أبا حيّان وابن هشام قد زاوجا بين مصطلحي الكوفة، والبصرة (النَّعت، والصِّفة).

يذكر أبو حيَّان مصطلح لا النّافية للجنس، أمّا ابن هشام فإنّه يتابع ابن مالك ويذكر مصطلح لا العاملة عمل إنّ.

ومن الملاحظ أيضًا أنّ أكثر مصطلحاتهما كانت بصريَّة، إلّا في مصطلح النّسق الذي ينسب للكوفيّين، فقد استعمله كل من أبي حيّان، وابن هشام؛ إمّا التزامًا بمصطلحات ابن مالك، وإمّا أنَّه قد يكون كل منهما قد ارتأى هذا المذهب مصادفةً، أو لأنّهما عاشا في فترة زمنية قد وصل فيها المصطلح النَّحوي إلى مرحلة أخيرة، أصبحت معروفة بها، فكان دورهما مقصورًا على ما شاع بين النّحاة.

---

[1] المصدر السَّابق، ج1، ص 33.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 70. وانظر: القوزي، المصطلح النَّحوي، ص169.
[3] أبو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج1، ص 306.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 307، 334.
[5] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج2، ص 225، 215، 218، ج3، 317.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 21.

❖ الفصل الثّالث: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من النّحاة.

- **المبحث الأول: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من ابن مالك في نظمه**

  - **المطلب الأول: موقف أبي حيّان من ابن مالك.**
  - **المطلب الثاني: موقف ابن هشام الأنصاري من ابن مالك.**

- **المبحث الثّاني: موقف الإمامين من سائر النّحاة.**

  - **المطلب الأوَّل: موقف الإمامين من الفرّاء**
  - **المطلب الثّاني: موقف الإمامين من ابن عصفور.**

- **المبحث الثَّالث: موقف ابن هشام من أبي حيّان وتأثّره به.**

الفصل الثّالث: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من النّحاة.

المبحث الأول: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من ابن مالك في نظمه

المطلب الأول: موقف أبي حيّان من ابن مالك.

أولًا: موافقات أبي حيّان لابن مالك:

على الرّغم من كثرة اعتراضات أبي حيّان على آراء ابن مالك في الألفيّة وتعقبّه له، إلى درجة أنّه لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته دون الاعتراض على ابن مالك، إلّا أنّه لم يكن معترضًا على ابن مالك دائمًا إنّما أشاد بنظمه، عندما قال: وعبارته لطيفة حسنة[1].

ومن موافقات أبي حيّان لابن مالك في كتاب منهج السّالك ما يلي:

- يؤيِّد أبو حيّان رأي ابن مالك، في أنّ استعمال الماضي بعد (أَوْشَكَ) واردٌ في كلام العرب، لكنّه قليل لا كما قال الأصمعيّ[2] إنّه لم يستعمل إلا مضارعًا[3].
- يقول أبو حيّان: إنّ ظاهر كلام النَّحويين، في أفعال القلوب كلّها أنّه يجوز تعليقها؛ أي: ترك عملها لفظًا لعارض، أمّا ابن مالك، فيرى أنّ التّعليق لا يكون في (هَبْ)، ولا في (تَعَلَّمْ). ويرجِّح أبو حيّان رأي ابن مالك في هذه المسألة، لأنَّهما فعلان جامدان، فلم يتصّرف فيهما بإلغاء ولا تعليق، بل بقيا على أصلهما في العمل، وإنْ كانا من أفعال القلوب[4].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 567.

[2] السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج1، ص472.

[3] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 270/269

[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 345.

- اختلف النَّحويون في تقديم التَّمييز على الفعل العامل فيه، فمنع ذلك سيبويه[1] والفرّاء[2]، وأكثر البصريِّين والكوفيّين[3]، ومنهم من أجاز تقديمه، وهو مذهب الكِسائيّ[4] والمازنيّ[5]، والجَرْمِيّ[6]، والمُبَرِّد[7]، وبه قال ابن مالك[8]، وهو الصَّحيح عند أبي حيّان[(9)].

إذن: نلاحظ أنّ اعتراضات أبي حيّان على ابن مالك لم تكن مطلقة، أو أنَّها خالية من الصِّبغة العلميَّة؛ فقد وافق ابن مالك في العديد من الآراء.

ثانيًا: استدراكات أبي حيّان على ابن مالك.

جاءت استدراكات أبي حيّان على ابن مالك لأهداف عدّة منها: تبيين بعض المواضع التي أطلقها ابن مالك، وذكر مواطن الخلاف في بعض المسائل التي لم يبيِّنها ابن مالك، وتبيين الواجب من الجائز في بعض المسائل، وتوضيح إبهام قد يقع في الأرجوزة، والتّفصيل في المواضع التي أجملها ابن مالك، وإضافة معنى أو شرط أو حدّ لم يذكره ابن مالك في مسائل معينَّة.

ومن الاستدراكات التي جاءت لتبيين المواضع التي أطلقها ابن مالك في نظمه وتحتاج إلى تقييد ما يأتي:

في قول ابن مالك :

والعطفُ إِنْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُمَا لَهُ بِمَا للنعَّتِ ذي الفَصْلِ انْتَمَى

ومقصده أنَّك إذا عطفت، ولم تكرر (لا) النافية للجنس فإنّه يجوز في المعطوف الوجهان: الرّفع، والنَّصب. كما في النّعت إذا فصلت بينه وبين المنعوت. لكنّ أبا حيّان يرفض هذا الإطلاق، ويقول: "وليس

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص205.
[2] الفرَّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص79.
[3] أبو حيّان، **ارتشاف الضَّرب**، ج4، ص1634.
[4] ابن مالك، **شرح التَّسهيل**، ج2، ص389.
[5] المبرّد، **المقتضب**، ج3، ص36.
[6] أبو حيّان، **ارتشاف الضَّرب**، ج4، ص1634.
[7] المبرّد، **المقتضب**، ج3، ص36.
[8] ابن مالك، **شرح التَّسهيل**، ج2، ص390.
[(9)] أبو حيّان، **منهج السَّالك**، ج2، ص 780.

على إطلاقه"، ويرى بضرورة تقييد الكلام؛ لأنّ المعطوف إذا كان معرفة، لا يجوز فيه إلاّ الرفع على المحلّ، سواء أتكررت (لا) أم لم تتكرر[1].

ومن استدراكات أبي حيّان التي جاءت لتبيين مواطن الخلاف في المسائل النّحوية، وردّ كل رأي إلى صاحبه.

يقول ابن مالك عن (لا) النّافية للجنس:

وَرَكّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَلا حَوْلَ وَلا قُوّة والثَّانِ اجْعَلا

مرفوعًا أو منصوبًا أو مركبًا وإنْ رَفَعْتَ أوَّلًا لا تَنْصِبا

ففي قوله: (وفاتحًا) خلاف، يبيِّنه أبو حيّان، إذ يرى الكوفيون، والزَّجَّاج، والسِّيْرَافِيّ أنّ مثل: (لا رجُلَ في الدّارِ)، حركته حركة إعراب، والمشهور أنّها حركةُ بناءٍ؛ قيل: لِتَرَكُّبِهِ مع (لا)، وقيل: لتضمُّنه معنى الحرف، وهو (مِنْ)[2].

ثالثًا: اعتراضات أبي حيّان على ابن مالك في الآراء النّحويَّة، في كتاب منهج السّالك.

من اعتراضات أبي حيّان على ابن مالك في الآراء النّحويَّة، ما يلي:

- يَقيس ابن مالك (إنْ) على (لَيْسَ) ويعملها عملها، بدليل قول الشّاعر:

إنْ هُوَ مُستَوْلِيًا على أحَدٍ إلاّ عَلى أَضْعَفِ المَجَانينِ[3].

لكنّ أبا حيّان يرى أنّ هذا المذهب ليس بشيء؛ لأَنّ من النّحاة من خصَّ ذلك بالضّرورة[4].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج، ص 333.

[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 330.

[3] قائل البيت مجهول، وهو في: ابن الشجري، علي بن محمد بن حمزة العلوي، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م، ج3، ص143.

[4] أبو حيّان ، **منهج السّالك**،ج1، ص253.

- ويعترض أيضًا على رأي ابن مالك في أنّ مجيء خبر (كَاد) المضارع مقرونًا بـ (أنْ) قليل، والأكثر هو عدم اقترانه بـ (أنْ). إذ يرى أبو حيّان أنّ هذا لا تحرير فيه؛ لأنّه مختصّ بالشّعر[1]. لكنَّه لم يذكر أبياتًا شعريّة على ذلك، واكتفى بالاعتراض على استدلال ابن مالك بقول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: (ما كِدْتُ أنْ أصلِّيَ العصرَ حتَّى كادت الشَّمس أن تَغرُبَ).

وخلاصة القول في الاعتراض، أنّ الخلاف بين أبي حيّان وابن مالك هنا كان نابعًا من الاختلاف في النَّظر إلى الشّاهد الشِّعري، فأبو حيَّان لا يقيس إلّا على الكثير لا الشَّاذ.

- وفي قول ابن مالك عن (ظَنّ) وأخواتها:

..... والتزم التَّعليْقَ قَبلَ نفي ما.

وإنْ ولام ابتداءٍ أو قَسَمْ كذا والاستفهام ذَا لَهُ انحَتَمْ.

يعترض أبو حيّان على قوله: (التزم التّعليق)، لأنّ مسائل هذا الباب منها ما يجب فيه التّعليق، ومنها ما يجوز فيه[2]. فاعتراض أبي حيّان هنا على ابن مالك سببه عدم الدِّقّة في اختيار الكلمات التي تعبِّر عن مقصوده.

- يعترض على قول ابن مالك:

والحذفُ حتمٌ مع آتٍ بدلًا مِنْ فِعلِهِ كَنَدْلًا الَّذْ كَانْدُلا.

فما يفهم من كلام ابن مالك: "مع آتٍ بدلًا مِنْ فِعْله"، أي وجوب حذف العامل، ومثَّل لذلك بما ناب عن فعل الأمر، وأنّه يكون للمصدر فعل، لكنَّه ليس كذلك على حدّ قول أبي حيّان، لأنّه قد يأتي مصادر ليس لها فعل مثل: (بَلْهَ) بمعنى (اترك)، فـ (بله) ليس له فعل، لكن له فعل من معناه لا من لفظه وهو (اترك). [3].

- يرى ابن مالك أنّ ظرف المكان لا يأتي من غير المبهم على الإطلاق، لكنّ أبا حيّان يرى غير هذا الرأي؛ لأنّ العرب تقول: (دخلتُ السوقَ)، فأوصلت (دَخَلْتُ) بغير وساطة (في) إلى كلِّ ظرف مكان

---

[1] أبو حيّان ، **منهج السّالك**، ج1، ص 268.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 352/351.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 501.

مختصّ. ويخرج أيضًا عمّا قرّره ابن مالك قول العرب، (ذَهَبْتُ الشَّامُ)، فإنّ الشَّام منصوب على الظَّرف، ولا يجوز: (ذهبتُ مكَّةَ)، تريد: ذهبتُ في مكَّة[1].

- وفي مسألة نصب المفعول معه يرى ابن مالك أنّه لا يكون بـ (الواو)، لأنّه لو كانت (الواو) هي العاملة، لعملت الجرّ؛ لأنّها مختّصة بما دخلت عليه وهو الاسم، ولم تكن جزءًا منه فكون الذي جاء بعدها منصوبًا لا مجرورًا، دليلٌ على أنّها ليست عاملة[2].
- في اسم (لَيْسَ)، و(يكون) يرى ابن مالك أنّه يجوز حذفه. لكنّ أبَا حيَّان يعترض على هذا؛ بأنّ من القواعد أنّ اسم (كان) وأخواتها لا يحذف، لأنّه مشبَّه بالفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما شبه به إنّما هو من باب الإضمار[3]. بدليل قول الشَّاعر:

فأَصْبَحَ مَا فِي الأَرْضِ مِنّي بَقِيَّةً لِنَاظِرِها لَيْسَ العِظامَ العَوَارِيَا[4].

فهذا من قبيل الاستثناء بـ (ليس)، واسم (ليس) مضمر، عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام السابق، وهذا مذهب البصريين. فتقدير الكلام: (ليس هو العظام).

- يرجّح ابن مالك أنّ (حاشا) تخالف (عَدَا)، و(خَلا) فكل منهما تصحب (ما)، أمّا (حاشا) فلا تصحب (ما). فيعترض عليه أبو حيّان بأنّ ذلك ليس صحيحًا، بل تدخل عليها (ما) المصدريّة كما في (عدا)، و(خلا)[5]. بدليل قول الأَخْطَل:

رأَيْتُ النَّاسَ ما حَاشا قُرَيْشًا فإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم فِعالًا[6].

- يعرب ابن مالك كلمة: (جاره) في قول الأَعْشَى:

يا جارَتا مَا أَنْتِ جارهْ بانَتْ لِتُحْزِنَنَا عُفارَهْ.[7]

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج، ص 525/524.
[2] المصدر السَّابق، ج، ص 551.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 604.
[4] بلا نسبة في: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ج13، ص74.
[5] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 613.
[6] البيت للأخطل، وليس في ديوانه، وهو في: البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ج3، ص359.
[7] الأعشى ميمون، **ديوان الأعشى** الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ص153.

أنّها منصوبة على الحال، وعاملهُ الاستفهام الذي بمعنى التعظيم. و(ما): اسم استفهام في محل رفع بالابتداء، و(أنت) خبره فتقدير الكلام: عَظُمَتْ جارةً. لكنَّ أبا حيّان يعترض على هذا الرأي؛ بأنّه ليس على ما زعم ابن مالك، إنّما هو تمييز لا حال، ودليله في ذلك: جواز دخول(مِنْ) عليه، كما في قول السَّفاح بن بَكر اليَربوُعِي:

يا سَيِّدًا ما أنتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطّأَ الأَكْنَافِ رَحبِ الذِّراعْ.[1]

والذي يرجحه الباحث أنّ رأي أبي حيّان أقرب إلى الصَّواب؛ لأنّ ما يميِّز الحال من التَّمييز، هو أنّ الحال يكون على معنى (في)، أمّا التّمييز فإنّه على معنى (مِنْ).

- يعترض أبو حيّان على قول ابن مالك بوجوب النّصب على التَّمييز بعد الإضافة، فيؤكد أبو حيّان أنّه يجوز النَّصب، ويجوز الجرّ بـ (مِنْ) أيضًا. كما في قولك: (مِلء الأَرضِ مِنْ ذَهَبٍ). وابن مالك في ذلك يقول:

واجرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذي العَدَدْ والفَاعِل المعنى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ.

فإذا كان يجوز فيه الجرّ، كيف يقول بوجوب النَّصب[2]. فجاء الاعتراض بسبب التناقض في استعمال العبارات، فمرّة يقول بالوجوب، ثمّ يقول بالجواز في نفس المسألة.

رابعًا: اعتراضات أبي حيّان على ابن مالك بالنّظم:

جاءت أغلب هذه الاعتراضات لصعوبة عبارات النّظم، أو ترتيب المادّة العلميّة، وتقسيمها، أو الإبهام في طرح المادة. فقد يكون ضيق المقام في الشِّعر، وضرورة الإيجاز لتوصيل المعنى سببًا في هذه المآخذ التي أخذها أبو حيّان على ابن مالك. وفيما يلي تفصيل لبعض هذه المواضع التي اعترض بها أبو حيَّان على ابن مالك.

- في قول ابن مالك عن إعمال (إنْ) عمل (لَيْسَ):

فِي النَّكِراتِ أُعْمِلَنْ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلا.

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 691.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 765.

يعترض أبو حيّان على ذلك بأنّه كان على ابن مالك أنْ يقول: (إنْ) النّافية ليحترز من (إنْ) المخفّفة[1] . وفي اعتراضه هذا يلاحظ أنّ أبا حيّان يرى ضرورة استعمال المنهج العلمي، والدِّقة في انتقاء العبارة بحيث لا يتسبب في الخلل، وسوء فهم المقصود من العبارة.

- يعترض أبو حيّان على مقيِّد أطلقه ابن مالك، عندما قال:

ككَانَ كَادَ وعَسَى، لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مضارعٍ لهذَيْنِ خَبَرْ

إذ شبّه (عسى)، و(كَادَ) بـ (كَانَ)، لكن لـ (كان) أقسام : ناقصة، وتامّة، ومتعديّة، وقاصرة، ولازمة، وزائدة. فيقول أبو حيّان: كان عليه أن يبيِّن بأيّ أقسام شبهّها، وإنّما يقصد ابن مالك أنّها مثلها في رفع الاسم ونصب الخبر فقط[2].

- يعترض أبو حيّان على قول ابن مالك في خبر (كادَ) و(عسى):

كَكانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدْرَ غَيْرُ مضارعٍ لهذيْنِ خَبَرْ.

فعلى حدّ قول أبي حيّان، كان عليه أن يقول: لكن ندر مجيءُ خبرهما اسمًا، ولا يقول: (غَيْرَ مضارعٍ)؛ لأنَّ قوله: (غير مضارعٍ) ينطبق على الاسم، وعلى غيره، من شبه جملة، أو جملة اسميَّة، أو فعليَّة لم تصدَّر بمضارع[3].

- يستدرك أبو حيّان على ابن مالك في ترتيبه للمادة العلميّة عند عرضها، ففي باب (إنّ) وأخواتها، يذكر أبو حيّان أنّ ابن مالك لم يذكر المبتدأ والخبر، اللذين تدخل عليهما هذه الحروف[4].
- يعترض أبو حيّان على تعريف ابن مالك (للمصدر) بأنّه ليس جامعًا؛ فيعرفه ابن مالك على أنّه: يقتضي وجود فعل، وأنّ له مَدْلولَيْن، وأنّه اسم لغير الزّمان، وهو الحدث. ويَخْرجُ عن هذا التّعريف، المصادر التي لا أفعال لها، مثل: (الأمومة) فإنّه لا فعل له[5].
- يعترض أبو حيّان على ابن مالك، أنّه يذكر في نظمه ما لا يُحتاج إليه. في كلامه عن المفعول فيه، أنّه: ما نُصِبَ من اسم زمان أو مكان، متضمنًا معنى (في) دون لفظها. فاعتراض أبي حيّان جاء

---

(1) أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1 ، ص 252.
(2) المصدر السَّابق، ج1، ص 262.
(3) المصدر السَّابق، ج1، ص 266.
(4) المصدر السَّابق، ج1، ص 277.
(5) المصدر السَّابق، ج2، ص 488.

على قول ابن مالك: (دُونَ لفظها)؛ لأنّه يبيِّن أنّ المفعول فيه هو ما نُصِب، فإذا كان منصوبًا كيف يقول فيه إنَّ (في) لا تدخل على لفظه فإذا دخلت عليه (في) كيف سيبقى منصوبًا؟! [1].

- يعترض أبو حيّان على ابن مالك؛ لأنّه عقّد العبارة عندما حاول إيصال الفكرة، في الوقت الذي كانت فيه عبارة النّحاة سهلة، وذلك في قوله:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذا مقيسًا أنْ يَقَع ظَرْفًا في أصْلِهِ مَعهُ اجْتَمَع.

فتفسير هذا البيت هو أنّ شرط المشتق من المصدر، أن يقع ظرفًا للعامل الذي اجتمع معه، أي مع الظّرف في الاشتقاق من أصله. أمّا عبارة النَّحويين في هذا، فهي: أنّ الفعل يتعدّى إلى اسم المكان المشتقّ من لفظ الفعل مثل: (جلستُ مجلسًا حسنًا).[2]

- وعندما تحدَّث ابن مالك عن المصوغ من المصدر الملاقي عامله في الاشتقاق، أدرج مختّص المكان المصوغ من العامل في المبهم، وأبو حيّان يحكم على ذلك أنّه ليس بجيّد. وهو يقسِّم المصوغ من المصدر الملاقي عامله في الاشتقاق إلى قسمين: مبهم، ومختصّ[3].
- ينتقد أبو حيّان ابن مالك، في أنّه استعمل عبارة مُخَلِّصَة لا يؤخذ منها مذهبٌ معيِّن" [4].في قوله:

إتباعُ ما اتَّصَلَ وانْصِبْ ما انْقَطَعْ وَعَنْ تمِيم فيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ

فعبارة (إتباع ما اتَّصل) مُخَلِّصَة؛ لأنّ النّحاة قد اختلفوا في إتباع هذا الاسم، فالبصريّون يرون أنَّ الإتباع فيه يكون على طريق البدل، وهو بدل بعض من كلّ، وقد حذف الضّمير للعلم به. أمّا الكوفيون فيرون أنّ الإتباع إنّما هو عن طريق العطف، وأنّ (إلّا) يعطف بها في باب الاستثناء.[5]

- يعترض أبو حيّان على ابن مالك لمخالفته الإجماع، في أنّ الفعل وشبه الفعل (المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول)، يتقدّم على المفعول مَعَه. والإجماع على أنّه لا يجوز تقديمه على الفعل،

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 520.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 536
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 537.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 569.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص 569.

فلا يجوز قولك: (والطَّيالِسَةَ جاءِ البَرْدُ)؛ لأنّه رُوعيَ فيها أصلها، كما لا يجوز: (وزَيْدٌ قامَ عَمرٌو)[1].

- يتعجب أبو حيّان من ابن مالك؛ لأنّه ذكر الفعلين: (عَلِمَ)، و(ظَنَّ)، وبيّن لهما معنى لا يكونان به داخلين على المبتدأ والخبر. فـ (عَلِمَ) تعامل معاملة العرفان، وربّما جعلت العلم متعلقًا بالتصورات فتعدى إذ ذاك إلى مفعول واحد، أمّا (ظنَّ) فإذا كان بمعنى التُّهْمَة فإنّه يتعدّى إلى واحد. وأهمل ابن مالك ما سواهما من أفعال هذا الباب[2].

2. الألفاظ والعبارات التي استعمالها أبو حيّان في موافقته أو اعتراضه على ابن مالك.

أولًا: ألفاظه وعباراته التي استعملها لتأييد رأي ابن مالك.

ومن هذه العبارات قوله عن عبارة ابن مالك: "عبارته لطيفةٌ حسنة"[3]، و "قال به النّاظم وهو الصّحيح"[4]، و "يمكن أن يقال ذلك" [5].

ثانيًا: ألفاظ وعبارات أبي حيّان في الاعتراض على ابن مالك:

نجد أنَّ أبا حيّان في اعتراضه على ابن مالك يستعمل طائفة من الألفاظ والجمل التي يعبّر بها عن رفضه للرأي منها:

- (زَعَمَ): استعمل لفظ (زعم) في اعتراضه على ابن مالك مرّتين في المنصوبات وذلك في:

إذا كان الحال جملة، مُصَدَّرة بالمضارع المنفي بـ (لمّا)، وإذا كان فيها ضمير، فأبو حيّان يرى أنّه يجوز أن يأتي حرف النّفي (لمّا) بـ (الواو)، ويجوز أنْ لا يأتي به، قياسًا على (لم). ومثّل لذلك بشاهد مصنوع وهو: (قَامَ زَيْدٌ ولمّا يضحكْ)، و(قام زيدٌ لمّا يضحكْ). ويعترض على قول ابن مالك:

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 550.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 359/358
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 567.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 780.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص 345.

في أنّ المنفي بـ (لَمّا) كالمنفي بـ (لَمْ) في القياس، إلا أنّ أبا حيّان يذكر أنّ (لَمَّا) لم يستعمل إلا بالواو. وأبو حيّان لم يقدم دليلًا سماعيًا ليعترض على رأي ابن مالك، إنّما اكتفى بالشّاهد المصنوع[1].

- وفي قول أبي حيّان: "وهذا عندنا ليس على ما زعم"[2]، في إعراب (جاره) في قول الأعشى:

  ياجارَتا ما أنْتِ جاره بانَتْ لتحزننا عُفَارَهْ[3].

فابن مالك يرى أنها حال، أمّا أبو حيّان فيرى أنّها تمييز؛ بدليل جواز دخول (مِنْ) عليه.

- (هذ لا تحرير فيه)[4].
- (وهو خطأ)[5].
- (في ذلك نظر)؛ وردت هذه العبارة مرتين في اعتراضات أبي حيّان على ابن مالك[6]. الأولى: في قول ابن مالك: إن (فَتِئَ)، و(زال)، و(ليس) لا تستعمل إلّا ناقصة، فيردّ أبو حيّان على هذا، أنّ هذا يتناقض مع ما ذكره هو وغيره من أنّ (فَتِئَ) تستعمل تامّة. أمّا في (زال) فإنَّ غيره من العلماء قال إنّها قد تكون تامّة، بدليل أنّ مضارع التّامّة هو (يَزولُ)، أمّا مضارع النّاقصة: فهو: (يَزالُ)، وسُمِعَ فيه أيضًا: (يَزِيلُ)[7].

والمرّة الثّانية التي يستعمل فيها أبو حيّان عبارة: (في هذا نظر) عندما اعترض على رأي ابن مالك في إعراب (صعاليكَ)، و(مُلوكًا) في قول الشّاعر:

تُعَيِّرُنَا أَنَّنا عَالَةٌ ونَحْنُ صَعَاليكَ أَنْتُم مُلُوكًا[8].

فيرى ابن مالك أنّ (صعاليكَ) و(ملوكًا)، انتصب بـ (أنتم)؛ لأنّ التّقدير: (مِثْلُكمُ)، فحذف (مِثْلًا)، وأقام المضاف إليه مقامه، فانفصل مرفوعًا، وضمَّنَهُ معناه، وأعمله بما فيه من معنى التَّشبيه في الحالين، فتقدير

---

(1)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج 2، ص 741.
(2)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 691
(3)**ديوان الأعشى ميمون بن قيس (الأعشى الكبير)**، تحقيق:محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 153.
(4)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 268.
(5)المصدر السَّابق، ج2، ص 551.
(6)المصدر السَّابق، ج1، ص 218.
(7)المصدر السَّابق، ج1، ص 218.
(8)البيت للنابغة الذبياني ، وليس في ديوانه، ابن هشام، **المغنى**، ج2، ص 574.

الكلام: (ونحن في حال تَصَعْلُكِنا مِثْلُكُم في حالِ ملكِكُم). ويعترض أبو حيّان على هذا المذهب؛ لأنّ فيه إعمالًا للضمير، وإعماله في الحالَيْن، وتقدّم إحدى الحالَيْن عليه[1].

- (ليس بشيء)[2]: وردت مرّة واحدة.
- (وليس كذلك)[3] وردت هذه العبارة في اعتراض أبي حيّان على ابن مالك أربع مرات[4] منها: يرى ابن مالك أنّ الاستثناء لا يكون إلّا فيما يجوز فيه الإبدال، وذلك في النَّفي، أو شبه النّفي، ويردّ عليه أبو حيّان بأنّ الاستثناء المنقطع يكون في الموجب وغير الموجب[5].
- (ليس بجيّد) وردت هذه العبارة في اعتراضات أبي حيّان على ابن مالك مرتين[6].
- (وليس ذلك بصحيح): استعمل أبو حيّان هذه العبارة في اعتراضه على ابن مالك مرّة واحدة[7].
- تصدير الاعتراض بجملة (أطلق الجملة وينبغي أن يقيِّد)[8]، و(اشتمل البيت على إطلاق يحتاج إلى تقييد)[9].
- (أجمل النّاظم وفيه تفصيل)[10].
- (لاحجّة فيه)[11].
- (الذي ذكره فيه إبهام)[12].
- (هذا البيت تركيبه معقَّد، وعبارة النّحويين فيه سهلة)[13].
- (العجب من هذا النَّاظم)[14].
- (وليس على إطلاقه)[15].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 693/692.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 253.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 501، 573، 604، 524.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 501،
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص 573.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص 352/351 في ج2، ص 537.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص 613.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص 722.
[9] المصدر السَّابق، ج2، ص 667/673.
[10] المصدر السَّابق، ج1، ص 336.
[11] المصدر السَّابق، ج2، ص 671.
[12] المصدر السَّابق، ج2، ص 629.
[13] المصدر السَّابق، ج2، ص 536.
[14] المصدر السَّابق، ج1، ص 359/358.
[15] المصدر السَّابق، ج1، ص 333.

- (لا يصحّ)[1].
- (كان ينبغي أن)[2]،إذ استعملها مرتين في اعتراضه على ابن مالك.
- (ليس بمختار، بل الصحيح...)[3]

وخلاصة القول في هذه الألفاظ، والعبارات، أنّها لم تكن واحدة، إنّما تعددت وتنوعت، فمنها ما كان قاطعًا في الرَّد، بعبارات حادّة، مثل:(العجب من هذا النّاظم)[4]، و(ليس بشيء)[5]، و(ليس ذلك بصحيح)[6]، و(ليس كذلك)[7]، و(هو خطأ)[8]، و(زَعَمَ)[9]، و(لا يصحّ)[10]. ومنها ما كان أقلّ حدّة مثل: (كان ينبغي أن)[11]، و(فيه نظر)[12].

ومن الملاحظ أنّ أبا حيّان لم يتورع عن نقد – بلديِّة– ابن مالك، مع الحفاظ على هيبة شيخة، إذ لم يقلل من شأنه في ردّ الآراء المخالفة. لا كما قال بعض الباحثين[13]، إنَّ أبا حيّان لم يذكر اسم ابن مالك إلّا وأتبعه بنقد أو تهجّم، وذلك تبعًا لخلافات شخصيّة، وأنّه قد وقع في نفس أبي حيَّان من شهرة ابن مالك ما وقع. لكنّ الواضح أنّ كثرة اعتراضات أبي حيّان على نظم ابن مالك جاءت من أنّه لا يؤمن بفكرة استيعاب الشِّعر للنّحو، أو كما فسّرها بعض الدَّارسين، على أنَّ الخلاف ناتج عن اختلاف في الأصول التي اعتمدها كل منهما؛ فأبو حيّان كان ينحو نحو البصرة في أصوله، وابن مالك يتّخذ موقفًا وسطًا بين المدرسة البصريّة والكوفيّة[14]. ويذكر بعض الدّارسين أنَّ أبا حيّان قد عدل عن ذكر اسم ابن مالك في شرحه للألفيّة عدا المقدّمة، واستعمل تركيبًا إشاريًّا[15]، وهو قوله: (النّاظم)، للتّقليل من شأن ابن مالك، لكنّه كما يبدو لي أنّه

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 262.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 252/262.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 670.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 359/358.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص 253.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 613.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص 501، 573، 604، 524.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص551.
[9] المصدر السَّابق، ج2، ص 741.
[10] المصدر السَّابق، ج1، ص 262.
[11] المصدر السَّابق، ج1، ص 262،252.
[12] المصدر السَّابق، ج2، ص 693.
[13] مكرم، عبد العال سالم، المدرسة **النّحويّة في مصر والشَّام في القرنين السّابع والثَّامن من الهجرة**، ط2، مؤسّسة الرِّسالة، الكويت، 1991م، ص166. و أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص18
[14] أبو علي، فؤاد، **الأسس الفكريّة واللغويّة للدّراسة النَّحويّة عند أبي حيّان الأندلسي**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2014، ص121.
[15] هذا رأي أبو الهيجا والنجار في تحقيق كتاب: أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص18.

استعمل هذا التّركيب من باب الاختصار، ولو كان لهدف التّقليل من شأن ابن مالك لما استعمل النّحاة هذا التَّركيب من بعده.

3. أسلوب أبي حيّان في تحرير المسائل.

ممّا يميِّز أسلوب أبي حيّان في عرض مادّته، وضوح العبارة، فلم تكن ملبسة أو مبهمة؛ وذلك لابتعاده عن استعمال المجاز، والمحسنات البديعيّة، وحرصه على مراعاة الحقيقة، واستعماله اللغة العلميّة، وهو يبتعد عن الإيجاز المخلّ بالمعنى، أو الإيضاح المفضي إلى ركاكة العبارة.

وبمكنتنا تقسيم أسلوب أبي حيّان في الاعتراض على ابن مالك إلى ثلاثة أقسام:

الأول: عرض آراء النّحويين والتّعقيب عليها، ومن بين هذه الآراء رأي ابن مالك، ومن ثمَّ يعرض موقفه إمّا مرَجِّحًا أو مضعِّفًا مستندًا إلى حجج عقليّة أو نقليّة. ومن المسائل التي يتّضح ترجيحه لرأي على رأي آخر بعد عرض أقوال العلماء فيها:

- العامل في نصب المفعول معه.

ذكر ابن مالك أنّ ناصب المفعول معه، هو الفعل، وشبه الفعل: (المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول)[1]. وأجاز أبو عليّ الفارسي أن يكون اسم الإشارة عاملًا في المفعول معه[2]، ومنع ابن مالك، والجُرْجَاني[3] أن تكون (الواو) عاملة في المفعول معه. وهنا يأتي اعتراض أبي حيّان على هذا الرأي ويحكم عليه بأنّه خطأٌ[4]؛ لأنّه لو كانت (الواو) هي العاملة لعملت الجرّ؛ لأنَّها مختصّة بما دخلت عليه، وهو الاسم، ولم تكن كالجزء، فكون الذي جاء بعدها منصوبًا، لا مجرورًا دليل على أنّها ليست عاملة في المفعول معه.

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص552.
[2] الفارسي، أبو عليّ، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط2، دار العلوم للطباعة والنشر، 1988م، ص215.
[3] الجرجاني، عبد القاهر، **الجمل في النحو**، تحقيق: يسرى عبد الغني عطية، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1985م، ص76.
[4] أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص551.

ويذكر أبو حيّان آراء عدد من النّحاة الذين يرون أنّ الواو ليست عاملة، كسيبويه[1]، والفارسي، وجمهور البصريين، والأخفش، وجمهور الكوفيين.

ويعرض أبو حيّان من بين هذه الآراء رأي جمهور الكوفيين[2]، ويعترض عليها؛ إذ يرون أنّ انتصاب المفعول به إنّما هو كانتصاب الظَّرف، و(الواو) التي هيأت لما بعدها أن يكون ظرفًا، وذلك أنّ (مَع) ظرفٌ، فلما نابت عنها (الواو) لم يكن أن ينتقل الإعراب إليها؛ لأنّ الحروف لا يكون فيها إعراب، فانتقل إلى الاسم الذي بعده.

ويذكر أبو حيّان رأي الزّجَّاج أنّه منصوب بفعل مضمر، ففي قولهم: (جاءَ البَرْد والطَّيَالِسَةَ) يُقَدّر: (ولابَسَ الطَّيَالِسَة).[3]

وبعض الكوفيين[4] يرون أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف؛ أيّ أنّه يخالف الاسم الذي قبله، إذ لو شاركه في المعنى لكان مشاركًا له في الإعراب فكان معطوفًا عليه. فلمّا خالفه صار كأنّه متأثِّر للأوّل، فانتصب بالخلاف[(5)].

الثَّاني: الاعتراض المباشر، وفيه يذكر الرأي المؤاخذ عليه دون أن يذكر آراء أخرى، ويظهر هذا الأسلوب جليًّا في عدد من المسائل منها:

من صور الاعتراض المباشر على ابن مالك، في قوله بوجوب النّصب بعد الإضافة، إذ يحكم أبو حيّان على ذلك بأنّه ليس صحيحًا؛ لأنّه يجوز فيه النّصب، ويجوز فيه أيضًا الجرّ بـ (مِنْ). وابن مالك في الأبيات التي تليها يذكر أنّه يجوز الجرّ بـ (من). لكنّ أبا حيّان يعلّق على قول ابن مالك بجواز الجرّ بـ (مِنْ)، بأنّه إذا كان كذلك كيف يقول إنّه يجب النَّصب[(6)].

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج1، ص297.

[2] المرادي، **شرح التسهيل**، ص515. و أبو حيّان الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج3، ص1484.

[3] أبو حيَّان، منهج السالك، ج2، ص550.

[4] الفرّاء، **معاني القرآن**، ج1، ص33.

[(5)] أبو حيّان، **منهج السّالك**،ج$_2$، ص 550، 551، 552،553.

[(6)] المصدر السَّابق، ج$_2$، ص 765.

الثَّالث: يذكر أبو حيّان فيه رأيه في المسألة، ومِنْ ثمَّ رأي النُّحاة فيها، ثمّ رأي ابن مالك، وسبب اعتراضه عليه.

كما في مسألة:

- اسم (لَيْسَ)، و(لا يَكُونُ).

يذكر رأيه في المسألة، على أنّ الاسم المنصوب بعد (ليس)، و(لا يكون) يكون خبرًا لهما، وأمّا اسمهما فمضمر فيهما، مفردًا مذكّرًا، عائدًا على البعض المفهوم من الكلام السَّابق. وجاء الإضمار؛ لأنّ هذه الأفعال جرت مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي (إلاّ)، فكما أنّه لم يَظْهَر بعد (إلاّ) سوى اسم واحد، فكذلك ما جرى مجراه. وهذا الرأي هو رأي البصريين.

يذكر أبو حيّان رأي ابن مالك في المسألة ويعترض عليه، إذ يرى ابن مالك أنّ اسمها ملتزم الحذف، وسبب اعتراض أبي حيّان على هذا، هو أنّ من القواعد المذكورة، أن اسم (كَانَ) وأخواتها لا يحذف، لأنّه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف فكذلك ما شبه به [1].

نلاحظ من خلال القراءة في كتاب منهج السّالك، أن أبا حيّان لم يكن متحيزًا لبلديِّه – ابن مالك– إذ لم يتورع عن نقده. وكانت اعتراضاته عليه كثيرة؛ لأنّه يشرح ألفيته، حتى وصل إلى درجة أنَّه يتعقب فيها ابن مالك، ونقصد هنا بالتّعقب: تتبع أخطاء ابن مالك في الألفيّة؛ فقد يكون ذلك تأكيدًا من أبي حيَّان على فكرة قصور الشِّعر في استيعاب النَّحو.

ويذكر أبو حيّان في شرحه للألفيَّة، الأبيات التي نظمها ابن مالك، لذلك جاء في الكتاب توثيق للآراء التي نقلها عنه، دون تحريف لها.

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**،ج2، ص 604.

بعد عرض هذه الاعتراضات يتبيَّن لنا أنّ أبا حيّان في شرحه للألفية قد حقق الهدف الذي ذكره في مقدِّمة كتابه، وهو: تبيين مقيّد أطلقه ابن مالك، وواضح أغلقه، ومخصَّص عمَّمه، ومعيَّن أبهمه، ومفصّل أجمله، وموجز طوَّله. والهدف الثّاني الذي ذكره، هو التَّنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام.[1]

المطلب الثاني: موقف ابن هشام الأنصاري من ابن مالك.

يمكننا تقسيم موقف ابن هشام الأنصاري من ابن مالك إلى ثلاثة أقسام، هي: موافقاته لابن مالك، واعتراضاته في المسائل النّحوية، واعتراضاته على النّظْم وترتيب المادّة العلميّة. وفيما يلي تفصيل لكل قسم.

أولًا: موافقات ابن هشام الأنصاري لآراء ابن مالك:

نذكر المواطن التي أشاد فيها ابن هشام بنظم ابن مالك وأيَّد رأيه، منها:

- يؤيِّد رأي ابن مالك في أنّ المستثنى بـ (سوى) كالمستثنى بـ (غير) في الخفض بهما، لكنّ ابن هشام يذهب إلى أن (سوى) تستعمل ظرفًا غالبًا وكـ(غير) قليلًا[2].
- في إعراب قولهم: (رأيتُك إيَّاكَ)، يرجِّح ابن هشام رأي الكوفيّين، وابن مالك، في أنّ (إيّاك) تعرب توكيدًا، وبذلك يخالف البصريين في قولهم إنّها تعرب بدلًا. لأنّ ابن مالك يرى أنّه لا يبدل المضمر من المضمر[3].

ثانيًا: اعتراضات بن هشام الأنصاري على ابن مالك في المسائل النّحويّة.

احتلت اعتراضات ابن هشام على ابن مالك في المسائل النّحويّة، المرتبة الأولى، على غيرها من الأقسام، فمنها:

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 34.
[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 240.
[3] المصدر السَّابق، ج3، ص 368.

- يستدلّ ابن مالك بقول الشّاعر:[1]

أمُوتُ أسًى يَوْمَ الرِّجَام، وإنَّنِي يَقينًا لَرَهْنٌ بالذي أَنَا كَائِدُ[2].

على أنّ الفعل (كاد) يشتقّ منه اسم فاعل، لكنّ ابن هشام يعترض على ذلك، بأنّ الذي في البيت (كابَد) بالباء الموحدّة من المكابدة والعمل، وأنّه اسم غير جار على الفعل[3].

فاسم الفاعل من الفعل (كابد) هو (مكابدة)، لهذا كان الفعل (كابد) غير جار على قياس الفعل المستعمل.

- يرى ابن هشام جواز إلحاق (رأى) الحلميّة بـ (رأى) العلميّة، في التعدي لمفعولين. كما في قوله تعالى: {هَذَا تَأْوِيلُ رُؤيَايَ مِنْ قَبْلُ}[يوسف: 100] .

ويرى ابن هشام أن الرؤيا لا تختصّ بمصدر الحلميّة، بل تقع مصدرًا للبصريّة أيضًا. وبهذا يخالف ابن هشام ما يراه ابن مالك. ودليل ابن هشام، في ذلك قوله تعالى:{وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الّتِي أَرَيْنَاكَ إلاّ فِتْنَةً للنَّاسِ}[الإسراء: آية 60]. فالرّؤيا هنا بتفسير ابن عبّاس هي رؤيا عين[4]، أي هي قصة الإسراء والمعراج، وسماه رؤيا لوقوعه في الليل وسرعة تقضيته[5].

ففي هذا الشّاهد جاءت (الرُّؤيا) مصدرًا لـ (رأى) البصريّة، على حدّ تفسير ابن عبّاس، خلافًا للمشهور وهو استعمالها في الحلميَّة.

- حذف العامل من المصدر (المفعول المطلق)

يرى ابن هشام أنّ حذف العامل من المصدر المؤكّد وغير المؤكد جائز، أمّا المؤكَّد فيرى ابن مالك أنّه لا يحذف عامله، إنّما جيء به لتقويته، وتقرير معناه، والحذف منافٍ لهما. ويردّ عليه ابن هشام بكلام ابنه –

---

[1] هذا البيت لكثير عزة.

[2] **ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1971م، ج2، ص114. وهو من شواهد السّيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص129.

[3] ابن هشام، **أوضح المسّالك**،ج1، ص 308.

[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 45.

[5] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج6، ص52.

ابن النَّاظم – إنّه قد حذف جوازًا في نحو: أنت سَيْرًا، ووجوبًا في نحو: أنت سيرًا سيرًا، وفي نحو: سَقْيًا، ورَعْيًا[1].

يرى ابن هشام وجوب تقدّم صاحب الحال على الحال، إذا كان صاحبهما مجرورًا بحرف جرّ غير زائد. لكنّ الفارسيّ، وابن جنّيّ، وابن كيسان ، وابن مالك يرون أنّ التَّقديم جائز، وليس واجبًا. ويَحتجّ ابن مالك لذلك بقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كافّةً لِلنَّاس} [سبأ: اية 38]

وبقول الشَّاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكرَاكم حتَّى كأَنَّكُمُ عِنْدِي[2].

فكلمة (طرًا) جاءت حالًا من كاف المخاطب في (عنكم) المجرورة بـ (عن) وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور.

ويعترض ابن هشام على استدلال ابن مالك بالبيت السَّابق؛ بأنّ البيت ضرورة. وأنّ (كافّة) في الآية السّابقة حال من (الكاف) في (أرسلناك)، و(التّاء) للمبالغة، لا للتأنيث. ويلزم ابن مالك عندما قال بجواز تقديم صاحب الحال على الحال، إذا كان صاحبها مجرورًا بحرف جرّ غير زائد، تقديم الحال المحصورة، وهذا ممتنع. أمّا تعدِّي (أرْسَلَ) في قوله تعالى: (أرسلْناكَ) باللاّم. فخلاف الأكثر[3].

- يرى ابن هشام، أن ابن مالك قد وَهِمَ عندما قال: إنّ معنى (فُلُ)، و(فُلَةُ) بمعنى زيد، وهند ونحوهما، إذ يقول ابن هشام إنّ معناهما هو رجل وامرأة[4].

وفي قول أبي النّجم العجلي:

تَضِلُّ مِنهُ إبلي بالهَوْجَلِ في لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلاَنًا عن فُلِ[5]

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسّالك**، ج2، ص 187.

[2] لم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد: الأزهري، **التصريح بمضمون التصريح**، المطبعة الأزهريّة، 1344هـ، ج1، ص 379. و الأشموني، **شرح الأشموني**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م، ج1، ص379.

[3] ابن هشام، **أوضح المسّالك**، ج2، ص 267.

[4] ابن هشام، **أوضح المسّالك**، ج4، ص 36.

[5] من شواهد: الأزهري، **التَّصريح**، ج2، ص180. و السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص177. و المبرد، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص238.

يحكم ابن مالك على (فُل) أنّه خاص بالنّداء، استعمل مجرورًا للضَّرورة. ويردّ عليه ابن هشام بأنّ الصّواب هو كون أصل هذا (فلان)، وأنّه حذف منه الألف والنّون للضَّرورة[1].

- يعترض ابن هشام على قول ابن مالك في المنظومة:

والعَجُزَ احذِف من مُرَكَّب وقَلَّ تَرخيمُ جملةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ.

فهنا يقول ابن مالك إنّه قد يُرَخَّم المركب الإسناديّ، ويكون ترخيمه قليلًا في أحد قولي سيبويه وابن هشام في هذه المسألة لم يذكر وجه الاعتراض وسببه[2].

ثالثًا: اعتراضات ابن هشام الأنصاري على نظم ابن مالك، وترتيبه للمادّة العلميّة.

جاءت هذه الاعتراضات أقلّ عددًا من التي جاءت لنقد المسائل النّحويّة؛ فقد يكون سبب ذلك أنّه لم يذكر أبيات المنظومة في كتابه، ومن هذه الاعتراضات:

- يعترض ابن هشام على ابن مالك، عندما وضع تعريفًا للحال، وهو قوله:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلةٌ مُنْتَصبُ مُفْهِمُ في حَالٍ كَفَرْدًا أذْهَبُ

فيرى ابن هشام أنّ قوله: (وصف) جنس يشمل الخبر، والنّعت، والحال. وقوله: (فَضْلة) يخرج الخبر، وقوله: (منتصب) مخرج لنعتي المرفوع والمجرور، وقوله: (مفهم حال كذا) يخرج نعت المنصوب، وفي قوله: (في حال كذا)، لا يفهم بطريق القصد، إنّما أفهمه بطريق اللّزوم. "وفي هذا الحدّ نظر؛ لأن النّصب حكم، والحكم فرع التّصور، والتّصور متوقف على الحدّ فجاء الدَّور"[3].

- ينسب ابن هشام إلى ابن مالك الخلط بين المسائل النّحوية؛ إذ خلط بين بدل الغلط، وبدل النِّسيان، فبدل الغلط متعلّق باللسان، أمّا النّسيان فمتعلّق بالقلب. وذلك في قوله عن البدل الغلط: "وخذ نَبْلًا مُدًى". إذ يحتمل هذا المثال ثلاثة أنواع من البدل باختلاف التقادير، وهي:

1. بدل الغلط: إذا كان المتكلّم قد أراد الأمر بأخذ المُدَى، فسبقه لسانه إلى النّبل.

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج4، ص 37.
[2] ابن هشام، **أوضح المسّالك**، ج4، ص 53.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص250.

2. بدل نسيان: إذا كان المتكلم قد أراد الأمر بأخذ النبل، ثمّ تبيّن له فساد تلك الإرادة، وأنّ الصّواب بأخذ المُدِى.

3. بدل إضراب وبَدَاء: إذا أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدَى، وجعل الأول في حكم المتروك[1].

الألفاظ والعبارات التي استعملها ابن هشام الأنصاري في الاعتراض على ابن مالك.

تنوعت حدّة الألفاظ والعبارات، فمنها ما جاء بها بعبارات حادّة ومنها أقل حدّة، مثل:

- (خلافًا لابن مالك)[2].
- (خلافًا للنّاظم)[3].
- (في هذا الحدّ نظر)[4].
- و(الحقّ)[5] إذ كررها ابن هشام في اعتراضاته على ابن مالك مرتين.
- (زعم)[6]، وقد وردت ثلاث مرات في اعتراضاته على ابن مالك.
- (وَهِم)[7].
- (والصّواب)[8].
- (إنّهم عن إصابة الهدف بمعزل)[9].

من الملاحظ أنّ ابن هشام لم يستعمل ألفاظًا جارحة في الردّ على ابن مالك، إنَّما جاءت ألفاظه بعيدة عن الفظاظة، وهي أقلّ حدّة من الألفاظ التي استعملها أبو حيّان في الردّ على ابن مالك.

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج3، ص367.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص45.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 262.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 250.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص 276/267.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 255، 187+ ج4، ص 53.
[7] المصدر السَّابق، ج، 36.
[8] المصدر السَّابق، ج4، ص 36 + ج1،ص 308.
[9] المصدر السَّابق، ج3، ص 363.

أسلوب ابن هشام في الاعتراض على ابن مالك.

تميّز أسلوب ابن هشام في اعتراضه على ابن مالك بالوضوح، إذ لم تكن عباراته ملبسة أو مبهمة؛ وذلك لاستعماله اللغة العلميّة البعيدة عن المجاز والمحسّنات البديعيّة، وحرصه على مراعاة الحقيقة، وهو يبتعد عن الإيجاز المخلّ بالمعنى، أو الإيضاح المفضي إلى ركاكة العبارة.

ويمكننا تقسيم أسلوب ابن هشام الأنصاري في الاعتراض على ابن مالك إلى ثلاثة أقسام:

الأول: عرض آراء النّحويين والتّعقيب عليها، ومن بين هذه الآراء رأي ابن مالك، ومن ثمّ يعرض موقفه منها إمّا مُرَجّحًا، أو مضعفًا مستندًا إلى حجج عقليَّة أو نقليّة. ومن المسائل التي يتّضح ترجيحه لرأي على آخر بعد عرض أقوال العلماء فيها:

- يرى ابن هشام وجوب تقدّم صاحب الحال على الحال، في حالة كون صاحبها مجرورًا بحرف جرّ غير زائد. لكنّه يذكر أنّ كلًا من: الفارسيّ[1]، وابن جنّي[2]، وابن كَيْسَان[3]، يرون أنّ التَّقَدّم جائز. ويذكر أيضًا ترجيح ابن مالك للرأي القائل بجواز التّقدّم بدليل قوله تعالى:{وَمَا أَرْسَلْنَاك إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبأ:38]. فهنا تقدم الحال (كافَّة) على صاحبه المجرور بحرف الجرّ (للنَّاس). ودليله من الشِّعر قوله الشّاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذكراكم حَتَّى كأنَّكُمْ عِنْدِي[4].

ويعترض ابن هشام على هذا الاحتجاج بقوله: إنّ البيت ضرورة، وإنّ (كَافّة) في الآية السابقة، حال من الكاف، والتّاء للمبالغة لا للتأنيث وهذا ممنوع. وإذا كان القول بالجواز فإنّه يلزم تقديم الحال المحصورة، وتعدِّي (أَرْسَلَ) باللام، وهذا مخالف لما ورد في اللغة بكثرة[5].

---

[1] ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عطا وطارق السيِّد، ج2، ص253.
[2] السيوطي، **همع الهوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، ج2، ص235.
[3] ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عطا وطارق السيِّد، ج2، ص253.
[4] لم ينسب البيت إلى قائل معين، ورد الشاهد في **التَّصريح**، **ج** 1، ص379.
[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 268/267.

ثانيًا: يعرض فيه ابن هشام رأيه في المسألة، ثم يذكر رأي ابن مالك ويعترض عليه، وذلك باستعمال حجج عقليّة أو نقليّة. ومن ذلك:

- يقول ابن هشام إنّ من الأسماء التي لازمت النّداء (فُلُ) و(فُلةُ) وهما بمعنى رجل وامرأة، ويقول ابن مالك وجماعة: إنّهما بمعنى زيدٍ، وهندٍ؛ وهو وهم[1].

ثالثًا: الاعتراض المباشر: وفيه يذكر الرأي المعترض عليه في بداية كلامه عن المسألة مثل:

يعترض ابن هشام الأنصاريّ على رأي ابن مالك، في أنّ العامل من المصدر غير المؤكَّد لا يحذف؛ لأنّه قد جيء به لتقويته وتقرير معناه، والحذف منافٍ لهما. ودليله في الاعتراض، قول ابن النّاظم: إنّه قد يحذف جوازًا في نحو: (أنت سيرًا)، ووجوبًا في: (أنت سيرًا سيرًا)، وفي نحو: (سَقْيًا، وَرَعْيًا)[2].

من خلال النّظرة إلى شرح ابن هشام للألفيَّة تبيَّن تنوع استعمال ابن هشام لأبيات المنظومة عند الاعتراض على ابن مالك، فقد اعترض عليه ثماني مرات في أبواب المنصوبات دون ذكر البيت[3]، ومرتين يذكر فيهما جزءًا من البيت[4]، ومرتين يذكر فيهما البيت كلّه[5].

في اعتراضه على جواز استعمال اسم فاعل لِـ (كاد)، لم يذكر بيت المنظومة، لكنَّه ذكر الرأي بدقّة فمن خلال العودة إلى قول النّاظم:

واستعْمَلوُا مُضَارِعًا لأَوْشَكا وكادَ لا غيرُ وَزادوا موشِكا[6]

ويذكر البيت كلّه في الاعتراض على حدّ الحال الذي وضعه ابن مالك.

---

(1) ابن هشام، **أوضح المسالك** ج4، ص 36.
(2) المصدر السَّابق، ج2، ص 187.
(3) المصدر السَّابق، ج1، ص 304/ ج2، ص 45، 187، 262، 267، 276/ ج4، ص36، 53.
(4) المصدر السَّابق، ج3، ص 363، ص 367.
(5) المصدر السَّابق، ج2، ص 250،255.
(6) المصدر السَّابق، ج1، ص 304.

فيقول ابن مالك:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ في حَالِ كذا...[1]

ويذكر البيت كلّه في :

ويكثرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ، وفي مُبْدِي تأَوُّلٍ بلاَ تَكلُّف.

فابن هشام يرى أنّ الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق تكون في سبع مسائل هي:

- أن تكون موصوفة.
- أو دالّة على سعر.
- أو عدد.
- أو طور واقع فيه تفصيل.
- أو تكون نوعًا لصاحبها.
- أو فرعًا.
- أو أصلًا له.

وما يفهم من كلام ابن مالك أنّ هناك مواضع أخر للحال تكون جامدة لا تؤول بمشتق بقلّة، ويحكم ابن هشام على أنّ ابن مالك قد عمّم أنّ الجميع مؤول بمشتق وهو تكلّف، إنّما يرى ابن هشام أنّ ذلك في الثلاث الأول؛ لأنّ اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي، فالتأويل فيها واجب[2].

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 250.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 255.

المبحث الثّاني: موقف أبي حيّان الأندلسي وابن هشام الأنصاري من بعض النّحاة.

في هذا المبحث سنتناول موقف كل من أبي حيان، وابن هشام من بعض النّحاة منهم: الفراء، وابن عصفور، بحيث ندرس اعتراضاتهما عليهما، والألفاظ التي استعملت في الاعتراض، إضافة إلى الأسلوب المستعمل في الاعتراض.

المطلب الأول: موقف الإمامين من الفرّاء.

أولًا: موقف أبي حيّان الأندلسي من الفرّاء.

بلغت اعتراضات أبي حيّان على الفرّاء اثني عشر اعتراضًا في المنصوبات، غير ما يستدل به على رأي ما، في مسألة نحويّة. ومن بين هذه الاعتراضات ما يأتي:

- يعترض أبو حيّان على رأي الفرّاء في (لَاتَ)، أنّها قد يُجَرّ بها أسماء الزّمان[1]، كما في قول أبي زبيد الطّائي :

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوَانٍ فأجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقاءِ[(2)].

ودليل أبي حيّان في الاعتراض، أنّ البصريين لم يعرفوا ذلك في الكلام، فقد تأولوا ما ورد من ذلك على حذف (حين). كأن تقدير الكلام: (ولاتَ حِيْنَ أوانٍ).[(3)]

يبدو أنَّ نقل أبي حيَّان عن الفرَّاء في هذه المسألة غير دقيق، أو أنَّه اعتمد على مصادر أخرى غير " معاني القرآن". إذ يقول الفرَّاء في معاني القرآن: " ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض، أنشدوني: لات ساعة مندم... والكلام أن ينصب بها؛ لأنها في معنى (ليس)".[4] ويقول: " أنشدني المفضل: تذكرتُ حب ليلى لات حينًا وأضحى الشَّيبُ قد قطعَ القرينا.

---

[1] الفرّاء، **معاني القرآن**، ج2، ص397، 398.

[(2)] **ديوان أبي زبيد الطائي**، تحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م، ص 30. والزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق، **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1984م، ص69. وابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، 1996م، ج4، ص 250. والفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص398.

[(3)] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص255، 256

[4] الفراء، معاني القرآن، ج2، ص397.

فهذا نصب، وأنشدني بعضهم: طلبوا صلحنا ولات أوانِ، فخفض (أوانِ)."[1]

فالفرَّاء يعتمد على المسموع عن العرب في استعمالها (حرف جرّ)، واستعمالها استعمال (ليس) فترفع الأول (المضمر) وتنصب الخبر.

- في مسألة تقدّم المفعول به المنصوب بفعل الجزاء على الفعل، خلاف بين النّحاة، نحو: (إنْ تَضْرِبْ زَيْدًا عمرًا أضْرِبْ)، وأبو حيّان يذكر رأي النّحاة فيها؛ فالكسائي[2] أجاز ذلك، ومنعه الفرّاء[3]، وقد رجّح أبو حيّان رأي الكسائي، لكنّه لم يذكر السّبب الذي جعله يرجّح هذا المذهب على مذهب الفرّاء[(4)].
- يعترض أبو حيّان على اشتراط الفرّاء في الاستثناء التّام المنفي، كي يجوز فيه النّصب على الاستثناء، أن يكون المستثنى منه معرّفًا، فلو لم يكن معرّفًا، وجب عنده الإبدال، ولم يجز النّصب. كما في قولك: (ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ). فإعراب (زيدٌ) يكون بدلاً، أمّا قولك: (ما قامَ القومُ إلاّ زيدًا): فيكون مستثنى منصوبًا.

وأبو حيّان هنا لم يذكر سبب اعتراضه على الفرّاء[(5)]، ولكنَّه يذكر السَّبب في كتبه الأخرى. ودليل أبي حيَّان في الاعتراض على الفرَّاء، السَّماع الوارد عن العرب: (ما مررت بأحدٍ إلّا زيدًا)، و(ما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا)[6]

- علام يعود الضّمير المستتر في (ليس)، و(لا يكون)؟

يذكر أبو حيّان رأي البصريّين في المسألة، ثم يذكر بعدها رأي الفرّاء، مرجحًا رأي البصريّين. فيرى البصريون أنّ الضّمير عائدٌ على بعض المفهوم من معنى الكلام السّابق لـ (ليس)، و(لا يكون). في حين يرى الفرّاء[7] أنّه عائدُ على الفعل المفهوم من الكلام السّابق، لذلك جاء مفردًا مذكرًا في كل حال. كما يرى أنّ الفعل يعني أنّك إذا قلت: (قام القوم ليس زيدًا)، أي: ليس هو زيدًا، أي: ليس فعلهم فعل زيدٍ، فحذف

---

[1] الفراء، معاني القرآن، ج2، ص398.

[222] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج4، ص86. وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج4، ص1878. وناظر الجيش، محيي الدّين محمد يوسف بن أحمد، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد وجابر محمد وغيره، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م، ج9، ص4365.

[3] ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج4، ص86. وناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ج9، ص4365.

[(4)] أبو حيّان، **منهج السالك**،ج1، ص 399.

[(5)] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 569.

[6] أبو حيان، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، ج3، ص1508.

[7] المرادي، **شرح التسهيل**، ص554. و أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1537. والسِّيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي السيد، ط1، دار الكتب العلميه، 2008م، ج3، ص97.

المضاف، وأقام الثّاني (المضاف إليه) مقامه. وهنا يذكر سبب ترجيحه لمذهب البصريين لأنّه خالٍ من ادّعاء مضافٍ محذوف لم يلفظ قطّ[1].

- يعترض أبو حيّان على قول الفرّاء[2]: إنّ العرب تستثني بـ (ما)، بدليل قولهم: "كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ مَا النِّسَاءَ وذِكْرَهُنَّ"[3] أي: كلّ شيء سهلٌ يسير ليس النساءَ وذكرهن. و(ما) في القياس أولى من (ليس) على حدّ قول الفرّاء؛ لأنَّ (ليس) فعل، والحذف أقرب إلى الحرف من الفعل. ويحتجّ أبو حيّان في اعتراضه على رأي الفرّاء هذا بقول الجمهور، إنّه لم يرد عن العرب سوى ذلك المثل، ويجوز أن تؤوَّل على أن تكون (ما) مصدريّة، وقد حذف الفعل الذي يستثنى به، فيكون تقدير الكلام: (ما خَلا النِّساءَ وذِكرَهُنَّ)، فحذف الفعل، وأبقى معموله.[4]

الألفاظ والعبارات التي استعملها أبو حيّان الأندلسي في اعتراضه على الفرّاء

جاءت ألفاظ أبي حيّان في اعتراضه على الفرّاء في ثلاث عبارات بعيدة عن الحدّة والفظاظة هي:

1. (زعم): وهي أكثر هذه الألفاظ استعمالًا؛ إذ وردت خمس مرات[5].
2. (يُرَدُّ عليه): استعمل أبو حيّان هذه العبارة مرتين[6] .

3. (مَحْجُوج بـ): يعترض أبو حيّان على رأي الفرّاء[7] في أنّ الحال الواقع جملة اسميّة، يجب فيه أن يذكر (الواو) مطلقًا، لكنَّ أبا حيّان اشترط لوجوب ذكر (الواو)، أن لا يكون في الجملة الاسميّة ضمير. نحو: (جاء زيدٌ

---

[1] أبو حيّان الأندلسي، منهج السالك، ج2، ص 605/604.

[2] المرادي، **شرح التسهيل**، 547. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص283. وابن الدهان، **الغرة في شرح اللمع**، تحقيق: فريد الزامل السليم، ط1، دار الترمذية، ج2، ص541

[3] الميداني، وأبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص 132. ومحمود فجال، **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، أصول السلف، ج1، ص229. ورواه الزمخشري، **أساس البلاغة**، ص609. بإثبات لفظ (خلا) في قوله (ما خلا النساء).

[4] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 617.

[5] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص255، و ج2، ص 525، وج2، ص569، وج2، 617، و ص631.

[6] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 716 و ج2، ص 776.

[7] المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط1، دار الفكر، 2001م، ج2، ص720. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص324.

والشَّمس طالعةٌ). وحجّة أبي حيّان في اعتراضه على الفرّاء، ما ورد من أقوال عن العرب نثرًا ونظمًا، لا يذكر فيها الواو[1].

لم ينوع أبو حيّان كثيرًا في الألفاظ عند اعتراضه على الفراء، فكان أغلبها بلفظ (زَعَمَ)؛ فقد يكون ذلك لأنّ هذه الألفاظ واحدة في الدّلالة، وهو رفض الرأي الذي يذكره، أو قد يكون لأنّ هدفه هو الاعتراض فقط دون الاهتمام بتنوع الألفاظ.

أسلوب أبي حيّان في الاعتراض على الفرّاء.

تنوّعت أساليب أبي حيّان في الاعتراض على الفرّاء، فقد يرجِّح رأيًا على رأي الفراء، وقد ينكر رأي الفراء مستندًا إلى حجة سماعيّة أو قياسيَّة، وقد ينكر عليه رأيه دون دليل.

1. **يذكر آراء النّحاة في مسألة ما، من بينها رأي الفرّاء، مرجحًا رأي غيره من النّحاة.**

كما يوضح الخلاف الذي دار بين النّحاة حول تقديم المفعول المنصوب بفعل الجزاء عليه فقط، نحو: (إن تضرب زيدًا عمرًا أضربُ). فيذكر رأي الفرّاء[2]، وهو المانع، ويذكر أيضًا رأي الكسائي[3]، وهو المجيز مرجحًا رأي الكسائي بقوله: (وهو الصحيح)[4].

2. **قد ينكر أبو حيّان ما ذهب إليه الفرّاء[5]، في مسألة ما دون أن يوضِّح سبب إنكاره.** كما في اعتراضه عليه في اشتراطه لإعراب المستثنى المنفي التَّام بعد إلاّ على النَّصب، أن يكون المستثنى منه معرّفًا[6].

3. **وقد يستند أبو حيّان إلى حجج سماعيّه في الرّد على الفرّاء؛** إذ ورد ذلك ثلاث مرات[7]. وقد يستند إلى القياس لإثبات علّة الاعتراض، إذ ورد مرّة واحدة عند اعتراضه على الفرّاء.[8] وقد يحتجُّ في اعتراضه على الفرّاء

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2 ، ص 723.
[2] أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج4، ص1654.
[3] المصدر السَّابق، ج4، ص1654.
[4] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 399.
[5] الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص234.
[6] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 569.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص 723 و ص 778 و ص 717.
[8] المصدر السَّابق، ج1، ص 390.

بكلام الجمهور[1]، أو أنّه يعترض عليه لأنّ البصريين لم يذكروا ما قاله الفرّاء[2]. أو يرجح رأي البصريين لعدم الحاجة إلى تقدير شيء لم يلفظ[3].

ومن خلال العودة إلى آراء الفرَّاء في كتبه، تبيّن أنّ أبا حيّان كان يتحرّى الدِّقّة في نقلها دون تحريف.

ثانيًا: اعتراضات ابن هشام الأنصاري على الفرّاء

أ. موافقات ابن هشام الأنصاري للفرّاء

وافق ابن هشام رأي الفرّاء[4] في مسألة واحدة في أبواب المنصوبات من كتاب أوضح المسالك، وذلك في مخالفته لرأي البصريين في أنّ " رافع المضارع تجرّده من النَّاصب والجازم وفاقًا للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافًا للبصريين لانتقاضه بنحو: هلا نفعلُ"[5].

ب.اعتراضات ابن هشام على الفرَّاء في المسائل النّحويَّة:

- يعترض ابن هشام الأنصاري، على منع الفرّاء[6] تقديم خبر (ما)المنصوب، أو أن يتقدّم معمول الخبر على حرف النَّفي، ودليله في الاعتراض[7] قول الشَّاعر:

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ على السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ[8]

فهنا تقدّم معمول الخبر (خيرًا) على (لا يزال).

- اعترض ابن هشام الأنصاري[9] على أنّ الفرّاء[10] لم يشترط في العطف بالرّفع (الاستئناف) استكمال الخبر. لكنّ الفرّاء اشترط بناء الاسم؛ بدليل قوله تعالى:﴿إِنَّ الذّينَ آمنوا والذين هادُوا والصّابئونَ﴾ [المائدة،69]، وبقراءة

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 617.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 525.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 605.
[4] السّيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص526.
[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج4، ص 142.
[6] الفراء، معاني القرآن، ج2، ص43. والأزهري، **التصريح بمضمون التصريح**، ج1، ص189.
[7] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج1، ص 242.
[8] من شواهد: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص306 . وابن جنّي، **الخصائص**، ج1، ص 162.
[9] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص350.
[10] الأزهري، **التصريح بمضمون التصريح**، ج1، ص230

أبي عمرو، وابن عبّاس، [1]:﴿ إنّ الله وملائكَتُهُ يُصَلّوْنَ على النَّبيِّ﴾[الأحزاب، 56] ولم يشترط الفرّاء[2] أيضًا كون العامل (أنّ)، أو(إنَّ) أو (لكنّ)، بدليل قول رؤية بن العجّاج:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ.[3]

فعطف ضمير الرَّفع (أنت) على محلّ اسم (ليت) قبل استكمال الخبر، فمن هنا استدلّ الفرّاء على جواز العطف على محلّ اسم (ليت).

ودليل ابن هشام في الاعتراض، ووجوب اشتراط الشَّرطين: قوله تعالى:﴿ أَنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ المشرِكِيْنَ وَرَسُولُهُ﴾[التوبة،3] فهنا عطف (رسوله) بالرفع على محل اسم الجلالة المنصوب بـ (أنّ)، بعد استكمال الخبر، وهو كلمة: (بريء).

وبدليل قول الشَّاعر[4]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ فإنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيْبُ[5].

ج. الألفاظ والعبارات التي استعملها ابن هشام الأنصاري في اعتراضه على الفرّاء.

تنوَّعت ألفاظ ابن هشام في اعتراضه على الفرّاء إذ نرى أنّه بعدما يذكر رأي الفرّاء في المسألة يتبعها بقوله: (ويردّه)[6]، أو (وليس بمرضٍ)[7]، وقد يذكر رأيه في المسألة، وبعد ذلك يذكر رأي الفرّاء. ويقول: (خلافًا للفرّاء)[8] أو يقول: (ويتعيَّن التّوجيه الأوّل) أي الرّأي المخالف للفرّاء[9]. وكلّ هذه الألفاظ والتراكيب مترادفة، فهي بنفس الدَّرجة من الحدّة.

---

[1] أبو حيّان، **تفسير البحر المحيط**، ج7، ص 248. والقرطبي، **تفسير القرطبي**، ج14، ص232.

[2] الأزهري، **التصريح بمضمون التصريح**، ج1، ص230.

[3] من شواهد: الأزهري، **التصريح بمضمون التصريح**،ج1، ص23. و **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص53. والسّيوطي، **همع الهوامع** ، ج1، ص225، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص197.

[4] ظابئ بن الحارث البرجمي.

[5] من شواهد: الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م، ص85. وسيبويه، **الكتاب**، ج1، ص38.

[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 242.

[7] المصدر السَّابق، ج3، ص 315.

[8] المصدر السَّابق، ج3، ص 295/ ج4، ص143.

[9] المصدر السَّابق، ج1، ص 343.

المطلب الثّاني: موقف الإمامين من ابن عصفور.

نقف هنا عند موقف كل من أبي حيّان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري تجاه آراء ابن عصفور النّحوية، من خلال عرض هذه الآراء، وأسلوب أبي حيان وابن هشام في الاعتراض، واستخراج الألفاظ التي استعملاها في الاعتراض على ابن عصفور.

أولًا: موقف أبي حيّان الأندلسي من ابن عصفور

اعترض أبو حيّان على آراء ابن عصفور[1] ست مرات، في كتابه منهج السّالك ضمن عينة الدِّراسة. وفيما يلي عرض موجز لهذه الاعتراضات:

- اعترض أبو حيّان على قول ابن عصفور بعدم جواز تخفيف الياء من (لا سيّما)، لعدم مجيئه في كلام فصيح؛ ولأنّ القياس لا يقتضي ذلك. إذ إنّ تخفيفها يؤدِّي إلى بقاء الاسم (سِيَ) على حرفين، الحرف الثّاني منه حرف علّة، وهذا غير محفوظ، لا في حالة الإفراد، ولا في حالة الإضافة، إلاّ ما جاء في الأسماء الخمسة: (فو)، و(ذو)، وهما خارجان عن القياس[(2)].

أما أبو حيّان فإنّه يعترض على هذا الرأي بأنّ السَّماع قد ورد خلاف ما قاله ابن عصفور، وهو قول الشَّاعر:

فِ بالعُقُودِ وبِالأيْمانِ لا سِيَما عَقْد وَفاءٌ بهِ مِنْ أعظَم القُرَبِ.[(3)]

وأبو حيّان هنا يستدلّ ببيت من الشِّعر مجهول القائل في الرّد على ما قرّره ابن عصفور.

- اعترض أبو حيّان على رأي ابن عصفور[4]، في أنّ (ليت)، و(لعلّ)، من الحروف التي تعمل في الحال، أي أنّها تنصب حالًا. فيؤكد أبو حيّان أن شيئًا من هذه الحروف لا يعمل في ظرف، ولا في حال، ولا يتعلق بها حرف جرّ إلاّ (كأنّ)، وكاف التشبيه، بدليل قول النّابغة:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ[5].

فـ (كأنّ) نصبت (خارجًا) على الحال، أي عملت (كأنَّ) في الحال.

---

[1] أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1552.

[(2)] أبو حيّان، **المنهج السّالك**، ج2، ص 620. وأبو حيَّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1552.

[(3)] البيت بلا نسبة في: وأبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج8، ص370. وابن مالك، **شرح التسهيل**، ج2، ص319. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج2، ص288.

[4] المرادي، **شرح التسهيل**، ص570.

[5] **ديوان النّابغة الذبياني**، علي بو ملحم، ط1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1991م، ص30.

ويستدل بتعليل الفارسيّ؛[1] لأنّ (ليت) و(لعلّ) في دلالتها على المعاني قُصِد بها غاية الإيجاز، كما في الحرف (ما) فهو يغني عن قوله: أنفي، و(إنّ) يغني عن قوله: أُؤكد، فلو أعملت في الظَّرف، والحال ومكِّنت تمكّن الفعل، لكان نقضًا لما قُصِد من الإيجاز. أمّا (كأنَّ)، وكاف التَّشبيه، فقد اختصَّت بالعمل في الحال؛ على الرَّغم من كونهما حرفين دلالةً على معنى التَّشبيه والَّشبَه، فاللتّشبيه معنى في نفس المتكلِّم، فمن هنا هي كسائر الحروف؛ لأنّ معنى الحرف في نفس المتكلِّم، بخلاف معنى الفعل، فإنّه مسندٌ إلى ما دخل عليه من الاسم، ولا تعمل بهذا المعنى. فـ (كأنّ) عملت بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء، وعمل معناها في الظّرف والحال.[(2)]

- إذا كانت جملة الحال المبيِّنة، جملة فعليَّة، فعلها ماضٍ، فإنّ ابن عصفور[3]، يرى أنّه لابدّ مع الفعل الماضي من (قَدْ)، ظاهرة كانت أم مقدّرة، لكنّ أبا حيّان يرى جواز مجيء الفعل بغير (قَدْ)، لكثرة ما ورد منه بغيره، كما في قراءة الحسن البصريّ: {حَصِرَت صُدُورُهم}[النساء، 90] وتأويل الشَّيء الكثير ضعيف جدًا، لأنّ المقاييس في العربية تُبنى على وجود الكثرة[(4)].
- ينص ابن عصفور[5] على أنَّ الجملة الفعليَّة المنفيّة الواقعة حالًا، الأولى أن يكون النَّفي فيها بـ (لَمّا)، نحو: (جاءَ زيدٌ ولمّا يضحك). وعلّل ذلك بأنّ (لمّا يَفْعلْ) نفي لقوله: (قَدْ فَعَلَ). وأنّ النّفي بـ (لَمْ)، و(ما) قليل جدًا. ويحاول أبو حيّان تفسير السَّبب الذي جعل ابن عصفور يتبنى هذا المذهب، بأنّ مذهبه ينصّ على أنّ الماضي لا يقع حالًا إلاّ مع (قدْ) ظاهرة كان أم مضمرة. فـ (لمّا) تدلّ على نفي الفعل متصلًا بزمان الإخبار، و(قد) تقرِّب الماضي من زمان الإخبار، فلذلك قال: الأولى (لمّا) ليكون النَّفي مناسبًا للإثبات[(6)].
- يعترض أبو حيّان على استدلال ابن عصفور[7] ببيت الشِّعر:

ونارُنا لمْ يُرَ نارًا مِثلُها قَدْ عَلِمَتْ ذاك مَعَدٌّ كلُّها[(8)].

---

[1] الفارسي، أبو عليّ، **إيضاح الشعر شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1988م، ص75 76.

[(2)]أبو حيّان الأندلسي، **منهج السّالك**، ج2، ص 687/686.

[3] هذا هو رأي ابن عصفور في المقرّب. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد، **المقرّب ومعه مُثُل المقرّب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م، ص221.

أما في شرح الجمل فإنّه يقول: إنّ قياس من زعم أنّه لا بدّ مع الفعل الماضي من (قد) ظاهرة أو مقدّرة باطل. ابن عصفور، **شرح جمل الزّجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، 1998م، ج1، ص527.

[(4)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 733.

[5] أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ج3، ص1607.

[(6)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 742.

[77] ابن عصفور، **شرح الجمل**، ج2، ص283.

[(8)]من شواهد الفرّاء، **معاني القرآن**، ج3، ص55.و **تفسير الطبري**، ج22، ص130.

على جواز توسط التَّمييز المنتصب عن تمام الكلام بين الفعل المتصرِّف ومعموله، فتكون كلمة (نارًا) تمييزًا، العامل فيه الفعل (يُرَ)، ويرى أبو حيّان أنّ ابن عصفور قد التبس عليه المنتصب عن تمام الاسم، والمنتصب عن تمام الكلام، ذلك أنّ المنتصب عن (مثل) إنمّا هو منتصب عن تمام الاسم.[1]

نلاحظ أنّ الخلافات بين أبي حيّان وابن عصفور، لم تصل حدّ ما وصلت إليه الخلافات مع ابن مالك، وقد يعزى ذلك إلى أنّ الخلاف بينه وابن عصفور كانت في الآراء وتناول القضايا النّحويّة، لا في الأصول.[2] والدّليل على ذلك:

1. أنّ خلافه كان في التّعامل مع الشّاهد وتأويله، لا في حجيّة الشّاهد نفسه، في مسألة جملة الحال المبيّنة الفعليّة، والتي سبق لنا نقاشها.

2. ومن ذلك، إصرار أبي حيّان على عدم قبول رأي إلّا إذا ورد السّماع به؛ كما في مسأله تخفيف الياء من (لاسيّما).

ألفاظ أبي حيّان في الاعتراض على ابن عصفور.

جاءت ألفاظ أبي حيّان في الاعتراض على ابن عصفور كما يأتي:

- (زَعَمَ): فقد ذكرها مرّتين[3]، ويقدمها بقوله: (ادّعَى) مرة واحدة[4].
- (وَهِمَ)[5]: ذكرها مرّة واحدة في اعتراضه على ابن عصفور، لكنّه لم يكتفِ بهذا اللفظ، إذ أضاف إليه قوله: (التبس)[6]، ثم يصف هذا الوهم بأنّه (وهم فاحش)[7]. وهذا ما يطلق عليه التدّرج في خط الانفعال، إذ ازدادت حدّة الألفاظ التي استعملها في الردّ على ابن عصفور في نهايته عمّا كان عليه في البداية.
- ومما نلاحظ فيه تدرجه في خط الانفعال، عند اعتراضه على ابن عصفور، في منعه لجواز تقدّم التّمييز على الفعل، وأنّ ذلك لم يجيء إلاّ في بيت واحد من الشّعر. وهو:

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص779.
[2] فؤاد بو علي، الأسس **الفكريّة واللغويّة للدّراسة النّحوية عند أبي حيّان الأندلسي**، ص128.
[3] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 742، ص 779.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 742.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص 779.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 779.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص 779.

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بلفِراقِ حَبيْبَها وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطيْبُ[1].

وقد تأولّه ابن عصفور؛ بأنّه يتقدّم في الشِّعر ما لا يجوز تقدّمه في الكلام، فبذلك أبطل الاحتجاج به. وأبو حيّان في بداية اعتراضه على هذه المسألة يستعمل لفظ (زعم)، ثم يزداد خط الانفعال شيئًا فشيئًا، ويتَّهمه بعدم الاطّلاع على أشعار العرب، وأنّه يقلّد بعض من تقدّم من النّحاة[2]. ويستدل على جواز ذلك بأبيات من الشِّعر مجهولة القائل مثل:

إذا المَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بالأهل مُثْرِبًا ولم يُعْنَ بالإحسَانِ كان مُذَمَّمًا[3].

واستعمل أبو حيّان ألفاظًا أقلَّ حدّة، في اعتراضه على آراء ابن عصفور كقوله: (والصّحيح أنّ ذلك لا يجوز)[4].

وعلى الرّغم من أنّه استعمل ألفاظًا حادّة في اعتراضه على ابن عصفور، إلاّ أنّه يذكر ألفاظًا يعبّر فيها عن إجلاله لابن عصفور، كقوله: " قال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور"[5].

أسلوب أبي حيّان في الاعتراض على ابن عصفور.

اختلفت أساليب أبي حيّان في اعتراضه على ابن عصفور فهو يصدّر المسألة النّحوية برأيه الذي ارتآه صحيحًا، ومن ثم يذكر رأي ابن عصفور المخالف لرأيه، ويعترض عليه دونما ذكر لآراء نحاة غيره[6].

وقد يذكر آراء النّحاة في المسألة الخلافيّة، ومن ضمن هذه الآراء، رأي ابن عصفور، ثمّ يرجّح رأيًا مخالفًا لهم[7]. ونلاحظ أيضًا أنّه قد يبدأ بالاعتراض على ابن عصفور دونما ذكر لآراء النّحاة في المسألة[8].

---

(1)البيت لأكثر من واحد، فهو لأعشى همذان في العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)**، تحقيق: محمد باسل السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م، ج2،ص421. و الشنقيطي، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، تحقيق: محمد بياسل السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م، ج1، ص36.
وهو للمخبل السعدي في ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2008م، ج2، ص366. والقيسي، أبو عليّ، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود الدّعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، ج1، ص249.
وهو للمجنون قيس بن معاذ الملوح، في ابن بري، **شرح شواهد الإيضاح**، ص188.

(2)أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص 781.

(3)من شواهد المرادي، **شرح التسهيل**، ص 593.

(4)أبو حيّان الأندلسي، **منهج السالك**، ج2، ص 686.

(5)المصدر السَّابق، ج2، ص 620.

(6)المصدر السَّابق، ج2، ص 779 ، ص 620.

(7)المصدر السَّابق، ج2، ص 686 ، ص 733.

(8)المصدر السَّابق، ج2، ص 742 ، 780.

ثانيًا: موقف ابن هشام الأنصاري من ابن عصفور في شرحه للألفيَّة.

لم يعترض ابن هشام على آراء ابن عصفور إلاّ في مسألة واحدة، وهي: الاسم الممدود (غراء). إذ يرى ابن عصفور[1] أنَّ المصدر من (غَرِيَ) يكون بفتح (الغين)؛ وأنّه مصدر غَرى بالشيء، فهو غرّ فيكون مدّه شاذًا، والقياس القصر؛ لأنَّه مصدر الفعل المتعدّي. بدليل قول الشّاعر:

إذا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بالبُكى غرّاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهَّلُ[2].

لكنّ ابن هشام يردّ كلام ابن عصفور بقوله: (وفي ذلك نظر)، ويذكر أنّ رواية أبي عبيدة هي كسر (الغين)؛ وفعله (غارى) أي: والى، وعلى ذلك يكون مدّه بقولك: (غِراءً) قياسيًا لا شاذًّا؛ لأنّ (غاريت غِراءً) مثل: (قاتلت قتالًا)، وغاريت: فاعلت، من غَرِيْتُ به؛ لأنّه مصدر الفعل اللازم. [3]

وهنا نلاحظ أنّ ابن هشام عند اعتراضه على ابن عصفور، يبدأ بعرض رأي ابن عصفور، ثم يُصدِر الحكم على هذا الرّأي، وبعدها يعلّل سبب اعتراضه على ذلك.

أمّا في باقي المسائل، فإنّ ابن هشام يكتفي بعرض آراء ابن عصفور دون أن يعلّق عليها سواء بالتَّرجيح أو المعارضة مثل: قول ابن هشام عن كلمة: (لُؤْمان)، و(نَوْمَان)، وما كان على وزن فُعَل وفَعال. إنّها من الأسماء التي لازمت النّداء. ويذكر أنَّ ابن عصفور[4] يختار أنّه قياس، أمّا ابن مالك فاختار كونه سماعًا لكنّ ابن هشام لم يرجّح أيّا من هذه الآراء، واكتفى بعرضها كما هي.[5]

ومنه: إذا كان الفعل المبني للمجهول متعديًا لأكثر من مفعول، فإنَّه يجوز باتّفاق النّحاة أن ينوب الأوّل عن الفاعل، والثّالث ممنوع باتفاق النّحاة على حدّ قول ابن النّاظم. لكنّ بعض النّحاة أجاز إن لم يلبس،

---

[1] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج2، ص504.
[2] كثيّر بن عبد الرحمن، كثيّر عزّة وليس في ديوانه، وهو من شواهد: الأزهري، **التَّصريح**، ج2، ص292.
[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج4، ص 278.
[4] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج2، ص205.
[5] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج4، ص 39.

أمّا الثاني: ففي باب (ظنّ) فيذكر ابن هشام رأي ابن عصفور[1]: أنّه يجوز نيابة الفاعل إن لم يلبس، وإن لم يكن جملة. وفي باب (أعْلَمَ)، فقد منع ابن عصفور[2] نيابة الفاعل، وإن لم يلبس؛ لأنّ الأوّل مفعول حقيقة، أي ليس أصله مبتدأ وخبر، إنّما أصله الفاعليّة فهو أحقّ أن يكون ملتبسًا به، والأخيران (الثّاني، والثّالث) مبتدأ وخبر شبّها بمفعول[(3)].

ويرى ابن هشام أنّه يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها، إذا كان شبه جملة؛ مثل: (كان عندك زيدُ معتكفًا)، وإن لم يكن شبه جملة فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا، والكوفيون يجيزون مطلقًا، لكنّ ابن عصفور[4] يفصّل في المسألة، ويرى أنّه يجوز إذا تقدّم الخبر معه. نحو: "كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً"[(5)]. ولم يعلّق ابن هشام على هذا التّفصيل الذي قدّمه ابن عصفور. وهنا نلاحظ أنّ ابن هشام يستدلّ بكلام ابن عصفور في الاعتراض على ابن مالك.

يرى ابن مالك وجوب حذف عامل المفعول المطلق إذا كان المصدر واقعًا موقع فعل الأمر. أمّا ابن عصفور[6] فإنّه يخصّص وجوب حذف عامل المفعول المطلق بتكرار المصدر. كما في قول الشّاعر قطري بن الفجاءة:

فَصَبْرًا في مَجالِ الموتِ صَبْرًا.[(7)]

*يرجح ابن هشام[8] رأي ابن عصفور في وجوب تقديم الفاعل على المفعول إن خُشِيَ اللبس، كقولهم: (ضَرَبَ مُوسى عيسى). خلافًا لابن الحاج، بدليل جواز تأخير البيان لوقت الحاجة، ويقيس ذلك على ما نقل عن الزّجّاج من أنَّه يجوز في نحو: {فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْواهُمْ}،[الأنبياء،15] أنّ: (تلك) اسم زالت، و: (دعواهم) الخبر،

---

[1] ابن عصفور، علي بن مؤمن، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، رفع المساهم، 1972م، ج1، ص81. وابن عصفور، **شرح الجمل**، ج1، ص573.

[2] ابن عصفور، **المقرب**، ج1، ص81.

[(3)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 132.

[4] ابن عصفور، **المقرب**، ج1، ص85.

[(5)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 244.

[6] الأزهري، **شرح التَّصريح بمضمون التوضيح**، ج1، ص501. وابن عصفور، **المقرب**، ج1، ص114.

[(7)] التبريزي، **شرح الحماسة**، ج1، ص96. والأزهري، **التّصريح**، ج1، ص331.

[8] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص191.

والعكس[1]. وللمرّادي تعليق على كلام ابن الحاج: إنّ التباس الفاعل بالمفعول، ليس كالتباس اسم (زال) بخبرها.[2]

[1]ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 104.
[2]ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج1، ص381. الأزهري،**التَّصريح**، ج1، ص282.

المبحث الثّالث: موقف ابن هشام الأنصاري من أبي حيّان في أوضح المسالك.

المطلب الأول: اعتراضات ابن هشام الأنصاري على أبي حيّان في أوضح المسالك.

لم يتورع ابن هشام عن نقد أستاذه أبي حيّان، في كتبه، لكنّ الملاحظ أنَّ ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك"، لم يعترض على أبي حيّان سوى مرة واحدة، خلافًا لما قدَّمه في كتابه "المغني" الذي كان مليئًا بالاعتراضات عليه، وبألفاظ لا تخلو من الفظاظة مثل قول ابن هشام عن أبي حيان: " فنظرناه فإذا هو سيئ الخلق"[1]، وقد ينسب إليه الجهل، كما في قوله عن أبي حيان: "من لا يعرف هذا العلم كأبي حيّان"[2] ونفسر هذا على أنَّه إمّا أن يكون ابن هشام قد وضع كتاب "أوضح المسالك" ليكون كتابًا تعليميًا، لذلك لم يكثر من الغوص في الخلافات النَّحوية، في حين جاء في كتاب "المغني" بالتَّفصيل في مواضع الخلاف بين النُّحاة. وإمّا أن يكون لزمن تأليف الكتاب أثر في هذا؛ فكتاب " المغني" من الكتب المتأخرة لابن هشام، ومن الممكن أن تكون العلاقة قد توترت بينهما مع تقدّم الزمن.

يرى ابن مالك أنّ من ظروف الزَّمان: (قبلُ)، و(بَعْدُ)، و(أوّلُ)، ومن ظروف المكان: (دُونَ)، و(قدّامَ)، و(وراءَ)، و(خلفَ) و(فوقَ)، و(تحتَ)، و(أعْلَى)، و(أسْفَلَ)، و(يَمينَ)، و(شِمالَ). ومن الأسماء: (حَسْبُ)، و(علُ)، مثل (غيرُ) في البناء على الضّم، في حالة قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى. وهذه الأسماء أضيفت إلى معرفة لكنّه حذف، فأصبحت مضافة إلى نكرة، ففي هذه الحالة يجوز أن تكون هذه الأسماء معربة بالنّصب. وهذا عند أبي حيّان لا ينطبق على كل الأسماء، إنما يستثني منها (حَسْبُ)، و(علُ) ويعترض على ابن مالك، في أنّ نصب (حسب)، و(عل)، إذا نكّرا يحتاج إلى سماع عن العرب، لأنَّ (حَسْبًا) ليس بظرف، إلاّ إذا كان انتصابها على أنّه حال فقط، إذا كان نكرة. و(علاً) لم يعدّها النّحويون ظرفًا، وإن كانت بمعنى (فوق) لكنّ الحكم مختلف[(3)].

واعتراض ابن هشام على أبي حيّان هنا على عدّة مسائل هي[(4)]:

---

[1] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص606.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص459.
[(3)] أبو حيان، **منهج السالك**، ج3،ص 1049.
[(4)] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج3، ص 140.

1. في قول أبي حيّان: إذا كانت (حَسْب) مقطوعة عن الإضافة، فإنّ من الشّائع استعمالها منصوبة، وهذا ممنوع عند ابن هشام؛ لأنَّها إذا قطعت عن الإضافة وَجَبَ بناؤها على الضّم.

2. قول أبي حيّان إنّ (حَسْب)، كانت مع الإضافة، معرفة فهذا ممنوع أيضًا عند ابن هشام؛ لأنها نكرة دائمًا سواء أضيفت أم لم تضيف.

3. يعترض أيضًا على اشتراط أبي حيّان التَّنكير مع الإضافة في (حَسْب)، لأنَّها لم ترد إلّا نكرة .

4. ويعترض على توقف أبي حيّان، في جواز انتصاب (حَسْب) على الحال؛ لأنَّه من المشهور بين العلماء أنّه يجوز منها الحال، أو النّعت، ويستشهد بما يقوله الجوهري في (الصّحاح): قال: تقول: (هذا رجلٌ حَسْبُك مِنْ رجلٍ)، ف (حَسْب) هنا تعرب نعت؛ لأنَّها سبقت بنكرة، وقوله: (هذا عبد الله حسبَك من رجلٍ) فتنصب (حَسْبَك) على الحال. لكنه لم يذكر دليلاً سماعيًا عن العرب لذلك.

- أسلوب ابن هشام في تحرير المسألة.

يذكر ابن هشام آراء النّحاة في المسألة، ومن ثمّ يذكر رأي أبي حيّان المعترض عليه. مستدلًا بما ورد في كتاب (الصِّحاح)، وما نلاحظه على ابن هشام، أنَّه كان دقيقًا في نقل الآراء النّحوية لأبي حيّان وهو ما يدلّ على أنّ ابن هشام قد قرأ كتاب (منهج السَّالك) لأبي حيّان، لكنَّه لم يوثق من أي كتاب نقل رأي أبي حيّان.

- **ألفاظ ابن هشام في الاعتراض على أبي حيّان:**

استعمل ابن هشام لفظ (ممنوع)[1]مرّة واحدة عند اعتراضه على أبي حيّان، واستعمل عبارة: (لا وجه)[2]مرتين. وهذه الألفاظ واحدة في الدّلالة، ونلاحظ أنّها بعيدة عن الشخصيّة.

المطلب الثّاني: تأثُّر ابن هشام الأنصاري بأبي حيّان الأندلسي، في كتابه أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك.

بدا واضحًا التَّشابه بين تسمية شرّاح الألفية، إذ تأثر الأشموني (918) بتسمية أبي حيّان، فسمّى شرحه: "منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك". ويظهر التَّشابه أيضًا في تسمية المرّادي (749) لكتابه: (توضيح

[1]المصدر السَّابق، ج3، ص 140.
[2]المصدر السَّابق، ج3، ص 140، 141.

المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك). أول ما يطالعنا من تأثر ابن هشام بأبي حيّان تسمية الكتاب، فالتَّشابه الكبير في قوله: (السّالك)، وقول ابن هشام (المسالك).

يُجري ابن هشام تسمية شرحه للألفية على النّسق الذي سمّي به أبو حيّان شرحه، فكلاهما يبدأ التَّسمية بجملة اسمية، ذات بنية تركيبيّة إضافيّة. (منهج السّالك)، و(أوضح المسالك). وكلاهما ينتهي بجملة اسمية مركبة تركيبًا إضافيًا؛ (ألفيَّة ابن مالك) ويفصل بين الجملتين حرف الجرّ: (في) و(إلى).

أمّا ما يتعلق بالمقدّمة في الكتابين، فكلاهما بدأ بحمد الله، والسّلام على النّبيّ محمَّد خاتم الأنبياء، ومن ثمّ تحدثا عن الغرض من تأليف الكتاب، وختما المقدّمة بذكر اسم الكتاب، مع الدّعاء لنفسيهما. وممّا نلاحظه على مقدمتهما، أنّهما خالفا المنهج الذي سار عليه الكُتّاب في تلك الفترة من الاعتذار عن النّقص والخلل والسَّهو في الكتاب.

ومن الجمل التي جاءت في المقدّمة وقد تطابقت إلى حدّ ما بينهما، قول أبي حيّان في الدّعاء لنفسه: " لا ربّ غَيْرُه، ولا مَرْجُوّ إلاّ خَيْرُه"[1]، وقول ابن هشام: " لا ربّ غَيْرُه، ولا مأمول إلا خيرُه"[2].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 36.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 31.

❖الفصل الرّابع: ملامح النّحو التّعليمي في شرح أبي حيّان، وابن هشام للألفيّة.

- **المبحث الأوَّل: ملامح النّحو التّعليمي لدى كل من أبي حيّان، وابن هشام في شرح الألفيّة.**

  - **المطلب الأول: سمات النّحو التّعليميّ في شرح أبي حيّان الأندلسيّ للألفيّة.**
  - **المطلب الثّاني: سمات النّحو التّعليمي في شرح ابن هشام للألفيّة.**

- **المبحث الثَّاني: طريقتهما في عرض المادَّة العلميَّة، وشرح أبيات الألفيَّة.**

  - **المطلب الأوَّل: منهجهما في ابتداء الشَّرح.**
  - **المطلب الثَّاني: تسمية الأبواب، وبيان وجه تسميتها.**
  - **المطلب الثّالث: طريقة كل من أبي حيّان، وابن هشام في البدء بشرح الأبيات.**
  - **المطلب الرّابع: علاقة الشّرحين بالنّص.**
  - **المطلب الخامس: توجيه ما فعله ابن مالك من تقديم أو تأخير.**
  - **المطلب السّادس: الخاتمة عند أبي حيّان وابن هشام في الشَّرح.**
  - **المطلب السّابع: الخصائص الأسلوبيّة للغة الشَّارحين.**

الفصل الرّابع: ملامح النّحو التّعليمي في شرح أبي حيّان، وابن هشام للألفيّة.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، هما: ملامح النّحو التَّعليمي عند كل من أبي حيّان وابن هشام في شرحهما للألفيّة، وطريقتهما في الشَّرح، والظَّواهر الأسلوبيَّة للغة الشّارحين. وفيما يلي تفصيل لكل هذه المباحث.

المبحث الأوَّل: ملامح النّحو التّعليمي لدى كل من أبي حيّان، وابن هشام في شرح الألفيّة.

قبل البدء بالحديث عن ملامح النّحو التّعليمي، لا بد لنا من ذكر التّعريفات الواردة حول النّحو التّعليمي، أو ما يطلق عليه النّحو التّطبيقي الوظيفي، فيعرِّفه بعضهم على أنّه: أسلوب تنشئة نحويّة للمتعلمين، وصياغة المواد التّعليمية بطرق تجعل من السّهل على المتعلم فهم ما تّم شرحه له [1].

فالنّحو التَّعليمي يعني أنّه نحو وضع لتلبية حاجات المتعلمين، ومساعدتهم على اكتساب اللغة. فهو يسهل طرق توصيل القواعد النَّحويَّة دون أن يغيِّر في القواعد النَّحويّة.

أمّا الفرق بين النّحو التَّعليمي، والنّحو العلمي، فيكمن في أنّ الهدف الذي وضع من أجله النَّحو التَّعليميّ هو التَّيسير على الطُّلاب، وتسهيل دراسة النّحو، أمّا النَّحو العلميّ فيحاول أن يفسّر القاعدة النّحويّة دون الإشارة إلى المتعلِّم، أو التّركيز على مستويات الطَّلبة، أو مراعاة مستوى الصُّعوبة.[2]

أما عن الأسباب التي أدَّت إلى عزوف الطَّلبة في وقتنا الحاضر عن تعلّم النَّحو ونفورهم منه؛ فمنها عزلة الدّروس اللغويّة الأخرى، كالقراءة والكتابة، والنّصوص، إضافة إلى كون القواعد التي تفرض على الطّالب كثيرة، [3]ككثرة الأبواب والتَّفريعات والصِّيَغ الافتراضيّة التي لا تستعمل.[4]

---

[1] هذا هو تعريف ديفيد نيوبي، نقلًا عن: آل ثاني، نورة خليفة، **النّحو التَّعليمي وواقع تعليم اللغة العربية (مدارس قطر نموذجًا)**، دراسة ماجستير، جامعة قطر، 2014م، ص 45-46.

[2] صالح، عبد الرحمن الحاج، **النَّحو التَّعليمي والنَّحو العلمي وضرورة التَّمييز بينهما**، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، مصر، 2014م، ع127، ص173.

[3] جاهمي، محمد، **واقع تعليم النَّحو العربي في مرحلة الثَّانوية**، مجلَّة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمد خضيرة بسكرة، ع7، 2005م، ص9.

[4] ضيف، شوقي، **تيسير النَّحو التَّعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده**، دار المعارف، القاهرة، 1993م، ص3.

وقد استدل بعض الباحثين على وجود النّحو التّعليمي عند أوائل النّحاة، أنّ سمات النَّحو التَّعليمي كانت واضحة المعالم في كتبهم، ومن خلال النَّظر إلى كتب التّراث في النّحو، سنحاول استخراج بعض سمات النَّحو التَّعليمي منها:

1. **الاختصار**: إن تأليف المختصرات في النَّحو كانت مصاحبة لبداية التَّأليف النَّحوي، مثل كتاب: (مقدِّمة في النَّحو) المنسوب لخلف الأحمر، وكتاب (الموجز الصغير) لابن السَّرَّاج، و(الإيجاز في النَّحو) للرُّمّاني[1].

2. **تقسيم المادّة النّحويَّة إلى أبواب وترتيب الأنواع والصُّنوف على مراتب**، ومن أمثلة ذلك: (الكتاب) لسيبويه، فهو " مبني ضمن نظام دقيق في تقسيم أبوابه، وهو محكم في بناء عبارته، وقد بدأ بمقدمات واعدًا القارئ أن يفيض في شرحها، وقد أوفى بما وعد"[2].

3. **مراعاة مستويات المتعلم عند الكتابة**، وقد صرّح بذلك ابن السّراج، إذ يقول: " ولمّا كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرِّب إلى المتعلم"[3].

4. **تبيين المسائل النّحويَّة**، وذلك ليسهل على الطَّالب فهمها، وحفظها، ويصرّح ابن السَّراج أيضًا، ويقول: " ذكرنا في الباب من المسائل قدرًا كافيًا، فيه دربة المتعلِّم، ودرس للعالم"[4]. إذن يذكر ابن السّراج أمثلة من شأنها أن تقرّب على المتعلِّم الفهم، وتساعده على التَّدريب.

5. **التَّمييز بين ما هو ضروريّ للمتعلِّم المبتدئ، وبين ما يطيقه العالم**[5].

---

[1] عبادة، **النحو التعليمي في التراث العربي**، ص 103- 104.
[2] أبو خضير، **نشأة النحو التعليمي وسماته**،جامعة بيرزيت، فلسطين، 2009م، مقال منشور في موقع رابطة أدباء الشَّام، htt:\\www.odabasham.net show.php sid ص 2.
[3] ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ج1، ص 37.
[4] ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج1، ص 328. وانظر: الطناحي، فهارس كتاب الأصول في النحو، ص 5.
[5] الطناحي، **فهارس كتاب الأصول**، ص 5- 6.

6. يمكن الاستدلال على سمات النَّحو التَّعليمي من خلال **الألفاظ** التي يستعملها الكاتب، مثل ألفاظ التَّوجيه والإرشاد للمتعلم بقولهم: " واعلم". واستعمال ألفاظ يأمر من خلالها المتعلَّم أن يقيس عليها مثل قولهم: " وعلى هذا فقس".[1]

7. ذكر **الملخَّصات**، إذ ينهي الكاتب مادَّته العلميّة بذكر ما يفيد ذلك الباب، كقول الزجاجي: "فافهم، وقس عليه تصب إن شاء الله" [2].

8. **سهولة منهج التأليف**، وخلوّه من الحدود المنطقيّة الجافّة أو التَّفريعات التي تميل إلى الافتراضات[3].

المطلب الأول: سمات النّحو التّعليميّ في شرح أبي حيّان الأندلسيّ للألفيَّة.

لقد سلك أبو حيّان في شرحه للألفية مسلك الكتب التّعليميَّة، فاتَّسم شرحه بسمات النَّحو التَّعليميّ، وفي هذا المطلب نحاول أن نستخرج هذه السّمات، مع ذكر الأمثلة من كتابه، وهي:

1. الاختصار: يصرّح أبو حيّان بأنّ الغرض من كتابه هذا هو الاختصار، وذلك عندما ذكر مسوّغات الابتداء بالنّكرة، فيقول: " ولولا أنّ الغرض في هذا الكتاب الاختصار، لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوِّغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما التَّخصيص، والوصف"[4]. وهو يرجع القارئ إلى كتاب آخر ذكر فيه المسوّغات، وهو (نهاية الإغراب في علمي التَّصريف والإعراب)، وهي أرجوزة كتبها أبو حيّان الأندلسيّ[5]. ويقول أيضًا: " في هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر"[6]. ولكن على الرَّغم من ذلك فإنَّ كتابه لم يخل من التَّفريعات والخوض في المسائل الخلافيَّة بين النّحاة.

2. يحيل أبو حيّان إلى كتب أخرى في المسائل التي تحتاج إلى تفصيل للعالم، وذلك كما يقول: وذكر معانيها، أي: معاني (ظنّ) في الكتب المبسوطة[7].

---

[1] أبو خضير، **النحو التعليمي**، ص 2.
[2] مقدمة محقق: الزجاجي، **الجمل**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ص 19.
[3] مقدمة محقق: الزجاجي، **الجمل**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ص 19.
[4] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 181.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص 180.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص 244.
[7] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 359.

ومن أمثلة إحالة أبي حيّان الكلام في مسألة من المسائل إلى الكتب المبسوطة، في تقسيمه (كان) وأخواتها، من حيث تقدم خبره عليه إلى ثلاثة أقسام، قسم يجب فيه تقديم الخبر، وقسم يمتنع فيه تقديم الخبر، وقسم مختلف فيه، وبعدها يقول: إنّ تحت كل قسم من هذه الأقسام مسائل تذكر في المبسوطات[1]. ولكنَّه لم يذكر أسماء هذه الكتب التي أحال إليها. وفي مواضع أخر كان يحيل إلى كتب معينة من كتبه ذكر اسمها فيقول: " وقد بيّنا الكلام في هذه المسألة في كتابنا المسمى بـ (النّكت الحِسان في شرح غاية الإحسان)[2].

3. ذكر خلاصة للموضوع بعد أن استفاض في شرحه، فهو يأتي بالنَّتيجة للأبيات، من خلال ذكر بيان موجز لما يتضمنه البيت بعد الشّرح التّام له. ومن هذا القبيل، قوله بعد شرح البيت:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِيَ وَذُو تمَامٍ ما بِرَفعٍ يَكْتَفِي.

وتلخّص مما ذُكر في جواز تقديم خبر هذه الأفعال عليها ومنعه، أنّه لا يتقدم على خبر (دام)، أو ما نفي بلفظ (ما)، ولا على (ليس).[3]

ومثاله عند أبي حيّان قوله في خبر (إنّ) وأخواتها: " فَتَلَخَّص من هذه النُّقول أنّ المذاهب في الخبر أربعة: أحدها: لا يجوز فيه إلّا الرَّفع.

الثّاني: يجوز الرفع والنصب.

الثالث: يجوز فيه الرفع والنَّصب في خبر (ليت) دون أخواتها.

الرابع: أنَّه يجوز في خبر (ليت)، (لعل)، و(كأنَّ)، دون (إنّ) و(أنّ)، و(لكنّ).[4]

وقد استعمل لذلك ألفاظًا عدّة هي:

- و" إجماع القول"[5].

---

[1] المصدر السَّابق، ج1، ص 216. وانظر على سبيل المثال: ج1، ص 211.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 569.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص 216.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 278.
[5] ابو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 333.

- " حاصل هذا"[1]، و "فحاصل كلامه"[2]
- " فتلخص من كلام النّاظم"[3]، و" فتلخَّص منه"[4]، و" نلخِّص من هذا"[5].

ومن الشُّروح التي اهتمت بذكر الملخصات، شرح ابن عقيل، لكنَّه لم يربطها بغيرها.[6]

4. ذكر الأمثلة التَّوضيحيَّة: ويصرّح أبو حيّان أنّه يذكر الأمثلة؛ لرغبته في توضيح المسألة على القارئ. وذلك كما في قوله: " وممَّا يزيد هذا وضوحًا أنَّك تقول: (قلتُ زيد قائِمٌ قولًا)[7].

5. سهولة العبارة: يدعو أبو حيّان إلى استعمال العبارات السَّهلة لإيصال الفكرة للقارئ، ويصرّح بمنهجه هذا، عندما شرح قول ابن مالك:

كَذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمّا به عَنهُ مُبينًا يُخْبَرُ.

يصف أبو حيّان عبارة ابن مالك بالمُثَبَجة[8]، ويذكر أنّ للنُّحاة عبارة سهلة المُدرك، وهي: أن يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر"[9]، ثم يذكر بعد ذلك الأسباب التي أدَّت إلى صعوبة العبارة التي ذكرها ابن مالك، وهي:

1. لكثرة الضّمائر (عليه، وبه، وعنه).

2. للحشو، فكلمة (مبينًا) لا يظهر لها معنى في الجملة[10].

ومنه أيضًا قول أبي حيّان عن عبارة ابن مالك: " هذا البيت تركيبه معقّد، وعبارة النَّحويين في هذا سهلة"[11].

---

[1] المصدر السَّابق، ج1، ص 207.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 759.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص 295.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 533.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص 294.
[6] أبو كشك، **ألفيَّة ابن مالك بين ابن عقيل والخضري**، ص112.
[7] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 38.
[8] المثبجة: تعني أنه لم يأتِ بالكلام على وجهه. وقولهم: " ثَبَّجَ الحظ": أي لم يُبَيِّنه. الزمخشري، **أساس البلاغة**، ص 69.
[9] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 189.
[10] المصدر السَّابق، ج1، ص 189.
[11] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 536.

6. يلتزم أبو حيّان في معظم كتابه، أنّه حين يذكر الخلاف في مسألة معينة، فإنّه يبدأ بما اتفق عليه النّحاة، ومن ثم يذكر ما اختلفوا فيه، ومن الأمثلة التي تدل على هذا:

* تقسيمه لأدوات الاستثناء إلى قسمين: قسم متفق عليه، وقسم مختلف فيه. ومن ثم يفصّل في القسم الأول وهو المتَّفق فيه، وهي: (إلاّ)، و(غَيْر)، و(بَيْد)، و(سِوَى)، و(ليس)، ثم ينتقل إلى القسم الثّاني، وهو المختلف فيه ، وهذه الأدوات هي: (سُوى)، و(سَوَاء)[1].

وأمّا في المسألة النّحويّة الواحدة التي اختلفت فيها آراء النُّحاة، فإنّه يقدّم رأي الجمهور من النُّحاة، ويذكرها قبل ذكر من خالف الجمهور، كما في شرحه للحالة التي يجب فيها تقديم الخبر، عندما يكون المبتدأ (أنّ) ومعموليها، مثل: (عِندي أنّكَ منطلقٌ)، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، فلا يجوز عندهم قولك: (إنك منطلقٌ عندي)، أي: أنَّ الابتداء بـ (أنّ) لفظًا لا يجوز، ثمَّ ينتقل إلى ذكر رأي من خالف الجمهور من النّحاة، وهم الأخفش، والفرّاء، وأبو حاتم السّجستاني[2].

7. يفصّل أبو حيّان فيما يتّصل بقراءة البيت، والرّواية. ولكنَّه لم يذكر المسائل العروضيَّة أو البلاغيَّة حول الأبيات، إنّما اكتفى بذكر الضَّبط للشّاهد النّحوي، وهو قول امرئ القيس:

أَلا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِح وَلَا سِيَّما يَوْمٌ بدَارَةِ جُلْجُلِ[3]

فكلمة (يوم) ضبطت بالأوجه الثلاثة[4]؛ لأنَّ ما بعد (لا سيّما) يجوز فيه الرفع والنّصب والجرّ في حال التنكير.

أما ضبط أبيات ابن مالك، فإنّ أبا حيّان لم يتعرض له، وقد يكون ذلك لعدم وجود خلاف في ضبط كلمات الأبيات، وللشُّهرة التي وصلت إليها الألفية.

أمّا فيما يتَّصل بمعنى البيت وتأويله، فإنّه في بعض الأحيان يذكر بعد ذكره للشّاهد توضيحًا للمعنى المقصود منه كما في احتجاجه بقول الشّاعر:

---

(1) المصدر السَّابق، ج2، ص 616.
(2) المصدر السَّابق، ج1، ص 191.
(3) لامرئ القيس، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، ص 10.
(4) أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 618.

لَوْ قُلْتَ مَا في قَوْمِها لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ[1]

يوضح أبو حيّان البيت ويقول: " يريد: أحدٌ يفضلها"[2].

ويبيّن أبو حيّان[3] المخاطَب، وهو الرَّسول صلى الله عليه وسلّم، والمخاطِب وهو كعب بن زهير في قول الشَّاعر:

لا تَأْخُذَنِّي بِأَقْوَالِ الوُشاةِ وَلم أُذْنِبْ وَلَوْ كَثُرَت فيَّ الأَقَاويلُ[4].

8. من حيث تقسيم الأبواب والفصول، فإنّ القارئ في كتاب أبي حيّان يلاحظ أنّه لم يغيّر في تقسيم ابن مالك، لكنّه في بداية كل فصل كان يذكر له اسمًا مختصرًا، بحيث لا يطيل في وصف الباب.

9. يحاول أبو حيّان حصر الاحتمالات التي تحتملها جمل ابن مالك في بعض الأحيان، ويحصر الأوجه التي تفهم عليها عباراته. نحو شرحه لقول ابن مالك: " إتْبَاعُ ما اتّصَلَ"، إذ يقول: إنّ هذه العبارة تحتمل أن يكون الإتباع على أنّه بدل، أو على أنّه صفة[5].

10. يميّز أبو حيّان بين المصطلحات التي ذكرها ابن مالك، وقد يحدث فيها التباس على القارئ بينه وبين مصطلح آخر؛ بهدف دفع الإبهام، كما في شرحه لقول ابن مالك:

(فاكسر في الابتدا...).

بأبو حيّان يعيب على ابن مالك ويقول: " إنّ هذا فيه إبهام؛ لأنَّ الابتداء في اصطلاح النّحاة معروف، ولا يراد هنا"[6].

---

(1) البيت بلا نسبة في: ابن جنّي، **الخصائص**، ج2، ص 370. والسيوطي، **همع الهوامع**، ج3، ص 157.
(2) أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 622.
(3) أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 742.
(4) البيت لكعب بن زهير، **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ص 65.
(5) أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 570.
(6) المصدر السَّابق، ج1، ص 286. وانظر أيضًا، ج2، ص 505.

وعندما يذكر أبو حيّان رأي سيبويه[1] في قوله عن (لات): " تضمر فيها"، فإنّه يوضِّح المقصود بمصطلح الإضمار الذي ذكره سيبويه، فهو لا يريد به الإضمار حقيقة؛ لأنّ الحرف لا يضمر فيه، بل يقصد بأنّ المرفوع مع (لات) يحذف، فالإضمار بمعنى الحذف[2]، ويذكر أبو حيّان السَّبب الذي جعل سيبويه يسمّيه بالإضمار، وهو لأنّ هناك جامعًا مشتركًا بينهما وهو كون كل منهما لا يكون ملفوظًا به[3].

ويوضح أبو حيّان المقصود بالمصطلح الذي ذكره ابن مالك في قوله:

وَتصْحَبُ الواسِطَ مَعْمُوْلَ الخَبَرْ والفَصْلَ واسمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

فيقول: الواسط يعني: ما توسط بين الاسم والخبر من معمول سواء أكان ظرفًا، أو مجرورًا، أو مفعولًا به[4].

11. يذكر أبو حيّان في بعض الأحيان، تعريفًا جامعًا مانعًا قبل البدء بشرح أبيات ابن مالك، نحو: تعريفه للتَّعدِّي، فهو يعرفه لغةً واصطلاحًا، أمّا لغة: فهو: التَّجاوز[5]، وأمّا اصطلاحًا فيقول: إنّه تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به[6].

12. ينبِّه أبو حيّان على إشارات نص ابن مالك، ويفسِّرها، فهو يعتني ببيان قصد النّاظم بعباراته في الأبيات، ويستعمل لأجل ذلك ألفاظًا وعبارات متنوعة، فكثيرًا ما يستمدُّ من لفظة "أشار"[7]، ومشتقاتها، وألفاظ أخرى ومشتقاتها؛ كـ "يريد"[8]، و"يعني"[9]،

و"يدلّ قوله"[10]، و"يقتضي"[11]، وغيرها.

---

[1]سيبويه، أبو ستر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج1، ص 57- 59.
[2]أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص259.
[3]المصدر السَّابق، ج1، ص 259.
[4]المصدر السَّابق، ج1، ص 303.
[5]ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الفكر، 1979م، مادَّة (عَدَى).
[6]أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 452.
[7]المصدر السَّابق، ج1، ص 300، 226.
[8]المصدر السَّابق، ج1، ص 228، 230، 320، 322، 341، ج2، ص 501.
[9]المصدر السَّابق، ج1، ص 303، 208، 260، 262.
[10]المصدر السَّابق، ج1، ص 267، 275، ج2، ص 512، 568.
[11]المصدر السَّابق، ج2، ص 550، ج1، ص 254.

13. الألفاظ والعبارات التي تخاطب الطَّالب، بدت واضحة في شرح أبي حيّان، فمن أمثلة هذه العبارات، قوله:

"فِلَوْ قُلْتَ... كان قبيحًا"[1].

وقوله: " ولو قلْتَ... لم يجذ"[2].

" فَتَقُولُ"[3].

"قَوْلُكَ"[4].

" سواءُ أرفعْتَ أم نَصَبْتَ"، [5] وغيرها الكثير من الأمثلة.

ونلاحظ أنّ أبا حيّان، يستحسن عبارة ابن مالك (فاعلم)[6].

14. اهتمام أبي حيَّان بذكر الأمثلة التي تحيي في نفوس الطَّلبة قيمًا دينيَّة وأخلاقيَّة، فمن القيم الأخلاقية التي مثَّل عليها بمثال قيمة طلب العلم كقوله: (جاء زيدٌ طلبًا للعلم)[7]، وقوله: (أنت الرَّجل علمًا وأدبًا ونبلًا)[8]. أمَّا القيم الدِّينيَّة والعبادات، فمثل قوله: (صمت رمضان)[9]، و(صومًا متقبلًا)[10]، وبعض الأمثلة التي تحث على الإحسان مثل: (جئتك أمسِ لرجائي اليوم إحسانك)[11]، ونلاحظ على الأمثلة والشواهد في الكتاب أنها قد اتَّسمت بروح العصر فحثت الطُّلاب على الشَّجاعة في الجهاد وقتال الأعداء كما في قوله: (ولو جئتهم بي لجئت بفارس بطل)[12]، وقول ابن الزَّبَعرى:[13]

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 231.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 220.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص 218.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 38.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص 240.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 698.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص512.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص653.
[9] المصدر السَّابق، ج2، ص522.
[10] المصدر السَّابق، ج2، ص500.
[11] المصدر السَّابق، ج2، ص513.
[12] المصدر السَّابق، ج2، ص628.
[13] المصدر السَّابق، ج2، ص557. والزَّبَعرى، عبد الله ، **شعر عبد الله بن الزَّبَعرى**، تحقيق: يحيى الحبوري، ط2، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1981م، ص32.

يا لَيْتَ زَوْجُكِ قَدْ غَدا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورمحًا.

وقوله تعالى: { وَمَنْ يُوَلِّهِم يومئذٍ دُبُرَه}،[الأنفال: 16] [1]، ويستعمل الأمثلة التي يضعها لتثبيت القواعد النَّحويَّة لذكر أخلاقيَّات الحرب مثل:

أَبَحْنَا حَيَّهم قَتْلًا وأسرًا عَدَا الشَّمطاءِ والطِّفلِ الصَّغيرِ[2]

فَلَيْتَ لِي بِهِم قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَدُّوا الإغارَةَ فُرْسَانًا وَرُكبانًا.[3]

وقوله: (أنا عمرو يوم القتال)[4].

المطلب الثّاني: سمات النّحو التّعليمي في شرح ابن هشام للألفيّة.

يمتاز كتاب أوضح المسالك بميِّزات جعلته يصنَّف ضمن كتب النَّحو التّعليمي، التي سهَّلت على الطَّالب اكتساب القواعد اللغويَّة، ومن هذه الميِّزات:

1. سهولة العبارة، فمن الملاحظ عند قراءة كتاب أوضح المسالك أنَّ ابن هشام كان يعبِّر عن القواعد النَّحويّة بعبارات سهلة، بعيدة عن المصطلحات المنطقيَّة، كما فعل غيره من شرَّاح الألفيّة أمثال ابن جابر[5] وغيره.
2. التَّدرُّج والتَّسلسل في عرض القواعد النَّحويَّة، وأمثلته في الشَّرح كثيرة، نحو: شرحه لمسألة زيادة الباء في أخبار الحروف العاملة عمل (ليس)، فهو يبدأ بذكر المواقع التي تزاد فيها الباء بكثرة، وهي أخبار (ليس)، و(ما)، ومن ثمّ يذكر المواقع هي التي تزاد فيها الباء بقلّة وهي في خبر (لا)، ومن ثم يذكر المواقع التي يندر فيها زيادة الباء، مثل خبر (إنّ)، و(لكنَّ)، و(ليت).[6]

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 580.

[2] البيت بلا نسبة في: ابن مالك، **شرح التَّسهيل**، ج2، ص310. وأبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص608.

[3] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص516. والبيت لِقَرِيط بن أنيف العنبري، المرزوقي، أبو علي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشّيخ،ط1، دار الكتب العلميَّة، 2003م، ص21

[4] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص520.

[5] البياري، مراد رفيق عبد الفتاح، **شرح ألفيَّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي: دراسة لغويَّة تحليلّة (رسالة دكتوراه)**، الجامعة الأردنيّة، الأردن، 2008م، ص37.

[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص280_286. وانظر: ج1، ص354.

3. ذكر الأمثلة التي من شأنها إعانة المتعلم على الفهم، فهو يذكر لكل قاعدة يضعها مثالًا واحدًا على الأقل، سواء أكان المثال مصنوعًا أم كان شاهدًا نحويًا من القرآن، أو من الشِّعر، أو من كلام العرب، وغيره.

نلاحظ أنّ ابن هشام في عرضه للقواعد النَّحويّة، يذكر القاعدة أولًا ثمَّ يذكر عليها الدَّليل أو المثال، أي أنّه ينتقل من الكلّ إلى الجزء، وهذا ما يسمَّى بالطَّريقة الاستنتاجيَّة في التَّدريس[1]. ومثاله في الشَّرح كثيرة، منها: ما جاء في قوله عن تقديم أخبار(كان) وأخواتها: إنّه جائز[2]، ثمَّ ذكر دليلًا عليه، وهو قوله تعالى: { وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ}[الأعراف: 177].

وكان ابن هشام يصرِّح بالقاعدة النَّحويَّة، ومن ثمّ يذكر الشُّروط التي يجب أن تتوافر حتى تتحقق صحة القاعدة. مثلما ذكر عند إعمال الحجازيين لـ (ما) عمل (ليس)، وبعدها يفصِّل في الشروط التي يجب أن تتوافر كي تعمل عمل (ما)، على لغتهم. [3]

فاستعمال ابن هشام الطّريقة الاستنتاجيّة في عرض المادّة النحويّة لتسهيل النَّحو إلى التعلمين ما هي إلّا دليل على السَّبق في هذا المجال فقد دعا علماء التّربية في العصر الحديث إلى استعمالها في التَّدريس.

4. تعليل الآراء النَّحويَّة، ومن ذلك تعليله لجواز إعمال (إنْ) المخففة عمل (إنَّ)، استصحابًا للأصل[4]، كما في قوله تعالى: { وَإِنْ كُلًّا لمَا لَيُوَفِيَنَّهُمْ }. [هود: 111]
5. استعمال ابن هشام لألفاظ وعبارات تدل على أنَّه يخاطب المتعلِّم، ومن هذه الألفاظ، قوله: " ألا ترى أنَّك تقول"[5]، و" تقول كذا ..."[6]
6. ينبِّه ابن هشام إلى إشارات نص ابن مالك، ويبيّن قصده بعباراته في المنظومة. وألفاظه التي استعملها في سبيل ذلك كثيرة، منها: " يشمل"[7]، و" يفهم منه"[8]، و" كلام النّاظم يوهم ذلك"[9]. وقد

[1] هندي، صالح ذياب وعليان، هشام غافر، **دراسات في المناهج والأساليب العامّة**، ط6، دار الفكر، عمّان، 1995م، ص190.
[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص240.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص265.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص352.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص157.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص232، 310.
[7] المصدر السَّابق، ج2، 250.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص255.
[9] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص150.

يوضح الفكرة وبعدها فيقول: " كما ذكر النَّاظم "[1]، أو " كذا قال النَّاظم"[2]. وقد يشير ابن هشام إلى تفسير رأي ابن مالك، ولكنَّه لا يذكر نصَّ القول لابن مالك[3].

7. يذكر ابن هشام ملخصًا لما تحتويه أبيات المنظومة، ويستعمل في سبيل ذلك عبارات منها قوله: "وقد تبيَّن أنَّ في النَّظم أمورًا"[4]. وقد خالف الخضري في شرحه للألفيَّة هذا المنهج، فلم يشر إلى ملخصات.[5]
8. عند عرض المسألة النّحويَّة، فإنَّ ابن هشام يذكر الأمور المتفق عليها، ومن ثمَّ ينتقل إلى ذكر الأمور التي اختلف فيها النُّحاة. كما في قوله عن تقديم أخبار (كان) وأخواتها، إنَّه يجوز بدليل قوله تعالى: { أَهؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ}[سبأ: 40]، إلّا خبر (دام)، وذلك باتفاق العلماء، أمّا التي اختلفوا فيها فهي خبر (ليس)[6].
9. ما يميِّز كتاب ابن هشام، أنه يقسِّم المادَّة العلميّة على منوال واحد، فهي تخضع لمنهجيَّة علميَّة في التَّأليف من أوّل الكتاب إلى آخره إلى أبواب، والباب ينقسم إلى فصول، وإذا أراد أن يفرِّع أكثر ويفصّل فإنَّه يسمِّي هذا الفرع بـ :

مسألة[7], أو تنبيه[8]، وهذا يدلّ على وجود خطَّة محكمة في بناء المادَّة، فلم يقدِّم ما حقّه أن يتأخَّر، ولم يؤخر ما حقّه أن يتقدّم، فالمسائل مترابطة بعضها مع بعض، وفي الوقت ذاته يبتعد عن تداخل المباحث النَّحويَّة والصَّرفيَّة، فقد وردت مستقلَّة ومنفصلة ومرتبة. قد يكون ذلك لرغبة المؤلف في لفت انتباه المتعلِّم إلى ما يريد قوله، أو لتبسيط المسألة، وإبعادها عن الجمود، وممن فعل مثله: الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل.[9]

---

[1] المصدر السَّابق، ج2، ص131.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص147.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص162.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص133.
[5] أبو كشك، **ألفيَّة ابن مالك بين ابن عقيل والخضري**، ص147.
[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص240- 241.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص25. وج2، ص186.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص194.
[9] أبو سمور، زياد، **منهج الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل**، المجلَّة الأردنيَّة في اللّغة العربيَّة وآدابها، مج8، ع1، الأردن، 2012م، ص335.

وعندما يسمّي ابن هشام الباب، فإنّه ينسج على منوال سيبويه[1] ويقول: "هذا باب كذا..."، وهي عبارة تدل على المنهج التَّعليمي في الكتاب.

ونلاحظ أيضًا أنَّه عند تسمية الباب لا يذكر وصفًا مطولًا إنّما كان يسمِّيه باختصار.

10. الاختصار: وتتضح هذه السِّمة من عنوان الكتاب، فهو يسمِّية: أوضح المسالك، أي أنَّه حصر المسالك التي يتناولها في كتابه بأنَّها فقط الواضحة.

11. إضافة إلى تيسير النَّحو وتعليمه، اهتمَّ ابن هشام بالجوانب التَّربويَّة التي أصَّلها المسلمون؛ إذ كانت التَّوجيهات الدِّينيَّة والخلقيَّة حاضرة عندما وضع أمثلة على القاعدة النَّحويَّة التي ذكرها.

وأمثلة التوجيهات الدِّينيَّة كثيرة في الكتاب كقوله: (اغتسل غسلًا)[2]، و(توضأ وضوءًا)[3]، و(أعجبني اعتكاف أخيك صائمًا)[4]، و(تصدَّق بدينار فصاعدًا)[5]، و(جئتك قدوم الحجَّج)[6].

ومن الأمثلة التي وضعها ابن هشام لتبيين قاعدة نحويّة وتحثّ على قيم أخلاقيَّة كالكرم، في قوله: (هو أكرم النَّاس رجلًا)[7]، والصَّبر: (صبرًا لا جزعًا)[8]. وشكر الله: (حمدًا وشكرًا لا كفرًا)[9]. ويذكر ابن هشام بيتًا على سبيل التَّمثيل يضمّ هجاء اللصوص وتشبيههم بالثّعالب[10]:

فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعالِب[11].

ويذكر بيتًا آخر يتضمّن هجاء الدَّناءة[12]:

ألؤمًا لا أبا لك واغترابًا.[13]

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط3، 1988م، ج1، ص12.
[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**،ج2، ص182.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص182.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص272.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص293.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص204.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص301.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص193.
[9] المصدر السَّابق، ج2، ص193.
[10] المصدر السَّابق، ج2، ص189.
[11] البيت لأعشى همدان: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص95.
[12] ابن هشام، **أوضح المسالك**،ج2، ص192.
[13] البيت لجرير الخطفي: من شواهد، البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص308.

ونلاحظ على أمثلته، أنّه يدعو فيها إلى طلب العلم، مثل: (جئتك قراءة للعلم)[1]، و(أنت الرَّجل علمًا)[2].
وابن هشام في أمثلته التي يضربها للمتعلمين يراعي المرحلة التَّاريخيّة التي يمرّ بها من حروب، ففي كثير من الأمثلة يدعو فيها إلى التَّحلّي بالشَّجاعة، وعدم التّكاسل عن خوض المعارك، مثل: (لله درّه فارسًا)[3]، و(ما أشجعه رجلًا)[4]. وقول الشَّاعر[5]:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَن الهَيْجَاءِ[6].

وقوله:(قعد عن الحرب جبنًا)[7]، و(قتلًا للكفار)[8]، ويستشهد بقول الشّاعر:

فصبرًا في مجال الموت صبرًا[9]

واستشهد بالآية الكريمة التي تدلّ على الحروب: {فَضَرْبَ الرِّقاب} [محمد:4][10]، ويذكر أحكام الأسرى في قوله تعالى: { فَشُدّوُا الوَثَاق فَإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً} [محمد: 4].[11]
نلاحظ أنَّ ابن هشام في تمثيله للأمثلة، وذكره للشَّواهد، قد اهتمَّ بالجانب التّربوي؛ فكانت هذه الأمثلة انعكاسًا لقيم مجتمعه، وقد اهتم بالبعد النَّفسي؛ فكثرت الأمثلة الجهاديّة والقتاليَّة اهتمامًا فاق اهتمام أبي حيَّان بها.

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**،ج2، ص197.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص259.
[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**،ج2، ص301.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص301.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص204.
[6] من شواهد: الأشموني، ج1، ص217.
[7] ابن هشام، **أوضح المسالك**،ج2، ص198.
[8] المصدر السَّابق، ج2، ص197.
[9] البيت لقطري بن الفجاءة، التَّبريزي، شرح الحماسة، ج1، ص96. و ابن هشام، **أوضح المسالك**،ج2، ص191.
[10] ابن هشام، **أوضح المسالك**،ج2، ص189.
[11] المصدر السَّابق، ج2، ص193.

المبحث الثَّاني: طريقتهما في عرض المادَّة العلميَّة، وشرح أبيات الألفيَّة.

في سبيل تيسير النَّحو على الطَّلبة والمتعلمين، اتبع كل من أبي حيّان وابن هشام عدّة طرق لعرض المادَّة العلميَّة، وفي هذا المبحث نتناول طريقة كل من أبي حيّان وابن هشام في بدء الشّرح للألفيّة، وتسمية الأبواب، وطريقتهما في البدء بشرح أبيات المنظومة، وعلاقة الشَّرحين بالنَّص، ومن ثمَّ طريقتهما في اختتام الشَّرح، والظَّواهر الأسلوبيَّة للغة الشَّارحين.

المطلب الأوَّل: منهجهما في ابتداء الشَّرح:

لكل من أبي حيّان وابن هشام منهجه الذي سار عليه في ابتداء الكتاب، وهنا سيتمّ إلقاء الضّوء على مواطن التَّشابه، والاختلاف بين الشَّرحين في كيفيَّة بدء الشَّرح.

أ. منهج أبي حيّان في ابتداء الشّرح:

يبدأ أبو حيّان شرحه بمقدِّمة يذكر فيها، الصَّلاة على النَّبي محمد وعلى آله وصحبه، وسلّم، وحمد الله، ثم يذكر المقاصد من تأليف الكتاب، وبعدها يصرّح بالمنهج الذي اتبعه في التأليف، والأسباب التي دعته إلى شرح الألفيَّة. ثم يذكر الاسم الذي أطلقه على كتابه، والسَّبب الذي جعله يسمّيه بهذا الاسم. ويختم المقدمة بالدّعاء لنفسه[1].

وهو بهذه المقدمة يستغني عن شرح الأبيات المقدمة للألفيَّة، التي كتبها ابن مالك، وهي الأبيات السّبعة الأولى من الألفيّة، فيبدأ شرحه بالبيت الثَّامن:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ اسمٌ وفعلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ.

ب. منهج ابن هشام الأنصاري في ابتداء الشّرح:

يبدأ ابن هشام شرحه بمقدمة، تحمل العناصر ذاتها التي يذكرها أبو حيّان في مقدمة شرحه، من حمد الله، والصلاة على النبّي، والهدف من تأليفه للكتاب، والتصّريح باسم الكتاب، والدّعاء لنفسه. وهو يبدأ الشَّرح من البيت الثّامن أيضًا، وهو أقسام الكلام، لكنّه جرّد الشّرح من أبيات الألفيَّة.

[1] وردت هذه المسألة في هذه الدِّراسة بالتَّفصيل في التّمهيد، ص7-8.

ما نلاحظه على الشَّرحين أنّ الشّارحين قد استغنيا عن مقدّمة ابن مالك، وتبعهما في ذلك ابن عقيل[1] في شرحه للألفيَّة، ولكنَّ ابا حيَّان وابن هشام قد كتب كل منهما مقدِّمة جديدة تخصّ الشَّرح، وابن عقيل قد استغنى عن ذكر مقدِّمة؛ فقد يكون السبب في ذلك كون الكتابين قد ألّفا أثناء التَّدريس، فلم يكن هناك ضرورة لشرح أبيات المقدِّمة.

المطلب الثَّاني: تسمية الأبواب، وبيان وجه تسميتها.

أ. تسمية الأبواب عند أبي حيّان في شرحه للألفية، وبيان وجه تسميتها.

نلاحظ أن ترتيب الأبواب، وذكر أسمائها في شرح أبي حيّان جاءت حسب وضع ابن مالك لها، فلم يقم أبو حيّان بتغييرها، إذ لم نَر عنده إضافة عبارة، أو صفة تسبق اسم الباب لتوضيح المقصود به، مثل: "الضمير"[(2)]، و" العلم"[(3)]، و "النكرة والمعرفة"[(4)].

ونلاحظ أنّ أبا حيّان في تسميته للأبواب يسمّيها بتسمية ابن مالك لها، وخالفه في ذلك ابن عقيل في شرحه، إذ كان يشير إلى ما سيذكره من الموضوع لاحقًا[5]. ولم ينبّه أبو حيّان إلى ما تتضمنه الأبواب من عناوين فرعية، ولكنَّه يبيّن أسماء أخرى للأبواب، مثل: بيان الأسماء الأخرى لباب "المفعول فيه، وهو المسمّى ظرفًا"[(6)]، وفي باب التَّنازع في العمل يذكر اسمًا آخر للباب وهو الإعمال.[(7)]

وعند إحصاء عدد المرات التي يذكر فيها أبو حيّان أسماء أخرى للباب، فإنّ ذلك قد ذُكِر في أبواب المنصوبات مرّتين. ولم يفاضل بينها، إنّما التزم بتسمية ابن مالك لها في الألفية.

وقد يذكر أبو حيّان وجه تسمية الباب، ومنه: بيان وجه تسمية أفعال المقاربة، ومن ذلك قبل شرحه للبيت:

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج1، ص8.
[(2)] أبو حيان، **منهج السالك**، ج1، ص 85.
[(3)] المصدر السَّابق، ج1، ص 102.
[(4)] المصدر السَّابق، ج1، ص 83.
[555] أبو كشك، زياد توفيق محمد، **ألفيَّة ابن مالك بين ابن عقيل والخضري دراسة مقارنة**، (رسالة ماجستير)، جامعة النَّجاح الوطنيَّة، فلسطين، 2005م، ص111.
[(6)] أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص 519.
[(7)] المصدر السَّابق، ج2، ص 470.

كَكَانَ كادَ وَعسى لكن نَدَرْ غيرُ مُضارِع لِهذَيْن خَبَرْ.

فيقول أبو حيّان: " وسميّت أفعال المقاربة؛ لأَنَّ فيها ما هو للمقاربة، لا أنّها كلّها للمقاربة، وإطلاقه مجاز، تسميةٌ للمجموع ببعض أفراده".[1]

ومن الأبواب التي يذكر فيها أبو حيّان سبب تسميتها بهذا الاسم، باب: " المفعول المطلق"، فقد سُمّي مطلقًا لعدم تقييده[2].

أمّا عن ذكره للسبب الذي جعله يضع الباب، فإنّه لم يذكره إلاّ قبل كلامه عن أحكام الحال، فيقول: وذلك، " لئلَّا يخلو هذا الكتاب عنها"،[3] ويذكر السَّبب في تناول موضوع الجمل التي لها محل من الإعراب بعد الحال؛ بأنّ ذكر ذلك يناسب كون الجملة الواقعة موقع الحال لها موضع من الإعراب[4].

ب. تسمية الأبواب عند ابن هشام في شرحه للألفيّة، وبيان وجه تسميتها.

جاء ترتيب الأبواب في شرح ابن هشام للألفيّة، وتسميتها على ما وضعه ابن مالك، فلم يقم بتغييرها، كما فعل أبو حيَّان في شرحه، إلاّ أنّ ابن هشام كمّل اسم الباب بعبارة: "هذا باب". نحو: " هذا باب النّكرة والمعرفة "[5]، و "هذا باب العلم "[6]، على غرار ما فعل سيبويه في تسميته للأبواب النَّحويَّة، فيقول: "هذا باب عِلْم ما الكلم في العربيَّة"[7]. أو أنَّه يصف العبارة بقوله: " فصلٌ في"، نحو: " فصل في المضمر "[8]. وممن استعمل هذه العبارة في شرحه للألفيَّة "الخضري"[9].

وعندما ذكر ابن هشام اسم الباب، لم ينبّه على ما تتضمنه الأبواب. ومن الملاحظ أنّ ابن هشام، في بعض الأبواب، يبيِّن الأسماء الأخرى لها، كما في باب المفعول لأجله، إذ يقول: " يسمّى المفعول لأجله،

---

[1] أبو حيان، **منهج السالك**، ج2، ص 261.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 487.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 707.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 747.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص 98.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص 129.
[7] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص12.
[8] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 99.
[9] الخضري، محمد بن مصطفى الشَّافعي، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت، 2006م، ج2، ص460.

ومن أجله "[1]، وفي باب التّنازع في العمل، يذكر اسمًا آخر لهذا الباب، ويقول: " إنّه يسمّى باب الإعمال"[2] وفي باب المفعول فيه، يقول: " وهو المسمَّى ظرفًا "[3]. اذن لم يتقيّد ابن هشام بالعناوين التي أخذت من مصطلحات ابن مالك في الألفيّة[4]، وبذلك اختلف مع شرح الأشموني للألفيَّة[5].

وعند إحصاء عدد المرات التي يذكر فيها، ابن هشام تسميات أخرى لنفس الباب، فإنّه يذكرها ثلاث مرات فقط في أبواب المنصوبات.

أمّا عن ذكر ابن هشام، الوجه في تسمية الأبواب، فنرى ذلك عنده في باب: " أفعال المقاربة " إذا يقول: " هذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة "[6]. وهذا ما ذكره أبو حيّان كما أسلفنا، ولكن مع اختلاف في العبارة، وإذا كان ذكر السبب الذي جعل أبا حيّان يقيم الباب قليلًا في كتاب منهج السّالك، فإنَّ ابن هشام لم يذكره مطلقًا قبل البدء بشرح الباب؛ فقد يكون السبب وراء ذلك، أنّه يتبع ما وضعه ابن مالك في الألفيّة، فكل هذه الأبواب من وضع ابن مالك لا الشّارح.

خلاصة القول في تسمية الأبواب عند الشارحين أنَّ هناك بعض الفروق، نجملها فيما يأتي:

1. نلاحظ أنّ أبا حيّان لم يضف أيّة عبارة عندما سمّى الباب، في حين يضيف ابن هشام عبارات أو صفات توضح المقصود مثل قوله: " هذا باب "، أو " فصل في ...".

2. تسمية الأبواب في الشرحين، جاءت كتسمية ابن مالك لها؛ إذ لم يكن هناك فارق بين تسمية أبي حيّان، وابن هشام لأبواب الكتاب، إلاّ في باب كان وأخواتها[7] بتسمية أبي حيّان، وتسمية ابن هشام بِـ: هذا باب الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر[8].

---

[1] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 197.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 167.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 204.
[4] أبو كشك، **ألفيَّة ابن مالك بين ابن عقيل والخضري دراسة مقارنة**، (رسالة ماجستير)، ص115.
[5] المرجع السَّابق، ص115.
[6] ابن هشام ، **أوضح المسالك**، ج1، ص 290.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص 290.
[8] ابو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 202.
[9] ابن هشام، **أوضح السالك**، ج1، ص 226.

وفي تسمية أبي حيّان لباب " إنّ وأخواتها"[1]، يسمّى ابن هشام الباب بـ : " الأحرف الثَّمانية الدّاخلة على المبتدأ والخبر[2].

3. في وضع العناوين الخاصّة للأبواب، نلاحظ أنَّ أبا حيّان في بعض الأبواب، لم يضع لها عنوانًا خاصًا، إنّما سار في شرحه لأبيات الألفية بعد ذكرها كما هي، نحو شرحه لِـ : الأسماء الخمسة[3]، والمثنى[4]، وجمع المذكر السّالم[5]، وجمع المؤنث السالم[6]، والممنوع من الصّرف[7]، مكتفيًا بالعنوان العام، وهو " المبني والمعرب"[8] خلافًا لابن هشام الذي وضع لكل من هذه الموضوعات عنوانًا مستقلًا في شرحه[9].

4. يذكر أبو حيّان الأسماء الأخرى للباب مرتين، في حين يذكرها ابن هشام ثلاث مرات في المنصوبات. ولكنهما لم يرجحا تسمية أخرى.

المطلب الثّالث: طريقة كل من أبي حيّان، وابن هشام في البدء بشرح الأبيات.

أ. طريقة أبي حيّان في البدء بشرح الأبيات:

استعمل أبو حيّان أربع طرق في البدء بشرح أبيات ألفيّة ابن مالك، نجملها فيما يأتي:

الطّريقة الأولى: البدء مباشرة بشرح أبيات الألفية، وفيه لا يذكر مقدمةً، أو استدراكًا، أو إجمالًا لما يتضمنه البيت، ولا ينبّه إلى تغيّر مسار البحث. ونماذجها عند أبي حيّان كثيرة، نحو ما فعل أبو حيّان عند شرح البيت:

إنْ مُضْمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أو الْمَحَلْ.

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 277.
[2] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 313.
[3] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 53.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 65.
[5] المصدر السَّابق، ج1، ص 67.
[6] المصدر السَّابق، ج1، ص 73.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص 78.
[8] المصدر السَّابق، ج1، ص 49.
[9] المصدر السَّابق، ج1، ص 54، 64، 72، 73، 89.

فيبدأ أبو حيّان بتفسير ما يتضمنه البيت، مع ذكر أمثلة مصنوعة توضح المقصود أكثر. ويقول: إنّه يشتغل ضمير اسم سابق منصوب لفظًا مثل: " زيدًا ضَرَبْتُهُ "، أو محلًا، مثل: " زيدًا مَرَرْتُ به"، عن الفعل أو عن الاسم، مثل " زيدًا أنا مارٌ به "[1].

ومن أمثلته أيضًا عند أبي حيّان في شرح المفعول معه[2]، يذكر البيت:

يُنْصَبُ تَالِي الواوِ مفعولًا مَعَهُ في نَحْوِ: سِيري والطّريقَ مُسرِعَه.

فيقول: إنّ الاسم الذي يتلو الواو، ويكون منصوبًا، أعمّ من أن يكون مفعولًا معه، أو معطوفًا؛ لذلك قال ابن مالك: " مفعولًا معه "[3].

وكذلك فعل أبو حيّان في شرح قول ابن مالك عن الحال:

الحالُ وصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمٌ في حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ.

فهنا يفسّر أبو حيّان المقصود بكل كلمة من كلمات هذا البيت، واحدة تلو الأخرى؛ ليصل إلى تفسير دقيق لمعنى الحال.[4]

وفي شرح البيت:

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ للِا في نَكِرَة مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أو مُكَرَّرة.

يذكر أبو حيّان أنّ (لا) حرف مشترك، قد يأتي للنفي، أو للنّهي، أو للدّعاء، أو قد يكون زائدًا.[5]

ومن أمثلتِهِ أيضًا: في (أَعْلَمَ)، و(أَرَى). يبدأ شرح قول ابن مالك:

إلى ثَلاَثَةٍ رأى وعَلِمَا عدّوْا إذا صَارا أرَى وأعْلَمَا.

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 432.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 547.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 547.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 627.
[5] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 325.

بقوله: إن ابن مالك ذكر ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، وهي سبعة: (أَعْلَمَ) و(أَرَى)، و(أَنْبَأَ)، و(نَبّأَ)، و(أَخْبَرَ)، و(خبَّرَ)، و(حدَّثَ).[1]

الطَّريقة الثّانية: يستدرك فيها الشّارح مالم يذكره ابن مالك في أبياته، من تعريف، أو وجه تسمية، وغير ذلك قبل البدء بالشّرح.

ومثاله عند أبي حيّان في باب: (المفعول المطلق)، إذ يذكر المعنى المقصود بمصطلح (المطلق)، فهو المصدر الذي يتكلم فيه . ويذكر أيضًا سبب التَّسمية؛ لأنّه ليس مقيدًا.[2]

وكذلك فعل في باب أفعال المقاربة، إذ أضاف إلى كلام النّاظم سبب التَّسمية، وأنواع أفعال المقاربة قبل أن يبدأ بشرح أبيات ابن مالك.[3]

أمّا في باب التّعدي واللزوم فإنّ أبا حيّان يستدرك على ابن مالك، تعريف التّعدي لغةً، واصطلاحًا.[4] ويضع حدًّا لكل من مصطلح التنازع[5]، ومصطلح المفعول له[6]. ويستدرك على ابن مالك في باب المفعول فيه فيذكر تسمية أخرى له وهي الظّرف[7].

الطّريقة الثّالثة: التَّنبيه على المواضع التي يتغيّر فيها مسار البحث، أي الانتقال من موضوع إلى آخر.

ومن أمثلته عند أبي حيّان، في شرحه للجمل التي لها محلّ من الإعراب يقول: قد "انتهى القول في شرح الأبيات التي أوردها النَّاظم في الحال، ونحن نختم القول فيها بذكر الجمل بالنسبة إلى ما لها موضع من الإعراب، وما لا موضع له"[8].

وبعد أن شرح التّمييز الذي ينتصب عن تمام الاسم يقول: " والآن نتكلم على التّمييز الذي ليس منتصبًا عن تمام الاسم"[1]

---

[1] المصدر السَّابق، ج1، ص 369.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 487.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص 261.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 453.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص 470.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 509.
[7] المصدر السَّابق، ج2، ص 519.
[8] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج2، ص 747.

وعندما انتهى من الحديث عن جواز تقدّم عامل التّمييز سواء أكان منتصبًا عن تمام الاسم، أو عن تمام الكلام يقول: " نتكلّم على التّمييز بالنّسبة إلى جواز تقديمه على العامل، وامتناعه"[2].

ومثاله في باب (لا) التي لنفي الجنس، إذ يقول: " وقد تقدّم الكلام في إعمالها عمل (ليس)، وهذا الباب معقودٌ لعملها عمل (إنّ)، وهي فرعُ فرعِ فرعٍ".[3]

الطَّريقة الرَّابعة: ومن الطّرق التي استعملها أبو حيّان في البدء بشرح أبيات المنظومة، هي **التّنبيه إلى الموضوعات التي يتناولها البيت**، كما في شرح البيت:

نَحْوُ الجِهَاتِ والمقادير وما صِيْغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَىً مِن رَمَى.

فيشرح هذا البيت بعدما يذكر ما يتضمنه، ويقول: " أخذ في تمثيل المبهم، فيذكر في البيت ثلاثة أنواع: الجهات، والمقادير، والمصوغ من الفعل".[4] ثمّ يفصّل في كل نوع من هذه الأنواع بشرح وافٍ.

ويفصّل أبو حيّان فيما يتضمنه البيت عند ذكره لِـ: (كان) وأخواتها، فيقول: " وذكر هذا النّاظم في هذا البيت مع البيت الذي قبله، والبيت بعده ثلاثة عشر فعلًا ترفع الاسم، وتنصب الخبر".[5]

ب. طريقة ابن هشام في البدء بشرح الأبيات

استعمل ابن هشام طريقتين في البدء بشرح الأبيات هما:

الطَّريقة الأولى: البدء **مباشرة بشرح أبيات الألفية، وفيه لا يذكر مقدمة أو استدراكًا، أو إجمالًا لما يتضمنه البيت، ولا ينبّه إلى تغيّر مسار البحث.** ونماذجها عند ابن هشام كثيرة، فمنها، عند قوله عن معنى الكلام: إنّه في اصطلاح النّحويين عبارة عمّا اجتمع فيه اللفظ، والفائدة.[6] فلم يذكر مقدمة لما ذكره النّاظم، إنّما شرع في شرح كلامه مباشرةً.

---

(1) المصدر السَّابق، ج2، ص 766.
(2) المصدر السَّابق، ج2، ص 775.
(3) المصدر السَّابق، ج1، ص 325.
(4) المصدر السَّابق، ج2، ص 529.
(5) المصدر السَّابق، ج1، ص 204.
(6) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 33.

ومثاله أيضًا عند ابن هشام، في شرحه للمفعول فيه (الظّرف) فإنّه يبدأ من حيث بدأ ابن مالك، وهو تعريف الظّرف[1]، وكذلك فعل في شرحه أبيات المفعول معه، إذ يبدأ بشرح التّعريف الذي وضعه ابن مالك، إذ هو " اسم فضلةٌ، تالٍ لواو بمعنى مَعَ، تاليةِ بجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه".[2]

الطَّريقة الثّانية: يستدرك فيها ابن هشام مالم يذكره ابن مالك في أبياته، من تعريف، أو وجه تسمية، وغير ذلك قبل البدء بشرح البيت. ومنها: في باب التنازع يذكر أنّ وجه تسميته من باب تسمية الكل باسم الجزء[3] .

وفي باب المفعول له، يستدرك ابن هشام على ابن مالك تسمية أخرى، وهي المفعول لأجله، ومن أجله[4]، وهكذا فعل في باب المفعول فيه، فيقول وهو المسمّى ظرفًا[5].

وفي باب الحال، وقبل أن يوضح التّعريف الذي وضعه ابن مالك فإن ابن هشام يستدرك عليه أنواع الحال، وهي الحال المؤكدة، والحال المؤسسة.[6] وكذلك فعل عندما تناول موضوع التّعدي واللزوم، إذ قسّم الأفعال من حيث التّعدي واللزوم إلى ثلاثة أقسام هي:

1. ما لا ينطبق عليه وصف التّعدّي ولا اللزوم، وهو (كان) وأخواتها.
2. المتعدِّي.
3. اللازم[7].

وعندما تناول موضوع التّنازع، ذكر ابن هشام اسمًا آخر له، وهو الإعمال، ويفصّل في معنى التنازع، وحقيقته[8]، في حين أنّ ذلك لم يذكر في الألفية.

---

(1) المصدر السَّابق، ج2، ص 204.
(2) المصدر السَّابق، ج2، ص 212.
(3) المصدر السَّابق، ج1، ص 290.
(4) المصدر السَّابق، ج2، ص 197.
(5) المصدر السَّابق، ج2, ص 204.
(6) المصدر السَّابق، ج2، ص 249.
(7) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 156.
(8) المصدر السَّابق، ج2، ص 167.

وفي موضوع الاشتغال يذكر ضابطه، والأصل فيه[1]. أمّا المفعول المطلق، فيستدرك فيه تعريفه، وسبب التَّسمية.[2]

وقد استعمل ابن عقيل هذه الطَّريقة عندما ذكر القاعدة ثمَّ ذكر بيت ابن مالك، ومن ثمَّ وضح ما يقصده ابن مالك بأمثلة[3]، كما في باب: "أفعل التَّفضيل"[4].

خلاصة:

1. نلاحظ مما سبق أنّ الاستدراكات التي استدركها كل من أبي حيّان، وابن هشام على منظومة ابن مالك كانت في أغلبها، إمّا ذكر أمثلة توضح المقصود الذي أراده ابن مالك، أو أن تكون تكملة للشُّروط، والأقسام التي ذكرت في الأبيات، أو تعليلًا للقواعد التي ذكرها ابن مالك، أو ذكر قواعد لم يذكرها ابن مالك وأكثر هذه الاستدراكات جاءت لتوضيح التَّعريفات، وذكر مصطلحات أخرى تعبِّر عن المصطلح، وسبب التّسمية .

2. لم ينبّه ابن هشام في شرحه لأبيات المنظومة إلى المواضع التي تغيّر فيها مسار البحث، خلافًا لأبي حيّان؛ فقد يرجع ذلك إلى أنّه يقسم الكتاب إلى أبواب محددّة كلّ باب يندرج تحته فصول، وإذا أراد أن يعترض على رأي، أو يستطرد في مسألة من المسائل، فإنّه يذكر ذلك تحت عنوان يسمّيه " تنبيه".

3. نلاحظ أنّ ابن هشام، لم ينبّه إلى الموضوعات التي يتناولها بيت ابن مالك، في شرحه للألفيَّة، خلافًا لأبي حيّان، فقد يكون هذا بسبب عدم ذكره للأبيات بيتًا بيتًا.

---

(1) المصدر السَّابق، ج2، ص 139.
(2) المصدر السَّابق، ج2، ص 181.
3 أبو كشك، **ألفيَّة ابن مالك بين ابن عقيل والخضري دراسة مقارنة**، (رسالة ماجستير)، ص111.
(3) ابن هشام ، **أوضح المسالك**، ج1، ص 290.
4 ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج3، ص187.

المطلب الرّابع: علاقة الشّرحين بالنّص

أ. علاقة شرح أبي حيّان بنص ابن مالك:

شرح أبي حيّان من الشّروح المباشرة التي انفصل فيها النّص عن الشَّرح، فالقارئ يستطيع أن يميّز النّص عن الشَّرح، إذ كثيرًا ما يذكر أبو حيّان، أنّ هذه هي أبيات النّاظم ويقول: " قال النّاظم"[1]، أو يقول: " قوله"[2] وقد لا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتابه دون أن يذكر فيها النّاظم.

والملاحظ في شرحه، أنّه قسّم الأبيات إلى مقطعات، وعدد الأبيات في كل قطعة يتراوح من بيت واحد – وهو الأكثر – إلى بيتين. ثمّ أتى بشرح كل قطعة في هامشها.

ب. علاقة شرح ابن هشام بنص ابن مالك.

أوضح المسالك من الشّروح المجرّدة من النّص، إذ استغنى عن كتابة نصّ ابن مالك داخل شرحه؛ اختصارًا، إلاّ ما جاء من أبيات المنظومة على سبيل الاعتراض كما ذكرنا في الفصول السّابقة. فلولا ذكر ابن هشام في عنوان كتابه أنّه شرح لألفيّة ابن مالك لما أدرك القارئ ذلك.

المطلب الخامس: توجيه ما فعله ابن مالك من تقديم أو تأخير.

أ. توجيه أبي حيّان لما فعله ابن مالك من تقديم أو تأخير:

كان أبو حيَّان يعللّ ويوجّه ما فعله ابن مالك في أبيات المنظومة من تقديم وتأخير للموضوعات؛ وهذا من شأنه أن يرشد الطّالب إلى استيعاب كلام المصنِّف أكثر.

ومن أمثلة ذلك، في شرحه للمواضع التي تكسر فيها همزة (إنّ)، إذ يقول: إنّ ابن مالك ابتدأ في الحالات التي تكسر فيها الهمزة لا الحالات التي تفتح فيها الهمزة؛ وذلك لأنّ الأصل هو كسر الهمزة[3].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 382.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 251/93/91/82/83.
[3] المصدر السَّابق، ج1، ص 285.

ويعلل أبو حيّان سبب ابتداء ابن مالك بـ (إلاّ) عند ذكره لأدوات الاستثناء؛ بأنّها أمّ الباب، وأنّ ما استثنى به من الأسماء، والأفعال، إنّما هو بالحمل عليها، وإنّما كانت (إلاّ) الأصل في ذلك، لأنّ الأصل في المعاني أن تؤدّيها الحروف[1].

كما يذكر أبو حيّان السَّبب في تقديم موضوع الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، على الجمل التي لها محلّ من الإعراب؛ أنّ الأصل في الجمل ألّا يكون لها موضع من الإعراب[2].

ب. توجيه ابن هشام لما فعله ابن مالك من تقديم وتأخير.

نلاحظ أنّ ابن هشام في شرحه للألفية، لم يعلّق أو يفسّر سبب تقديم أو تأخير ابن مالك عند عرضه للموضوعات خلافًا لما فعل أبو حيّان؛ فقد يكون لعدم ذكره أبيات الألفيَّة سببًا في ذلك، أو أنَّ همَّه الأساسيّ كان شرح المادَّة للمتعلمين، فالمسألة النَّحويَّة وشرحها للطُّلاب هي الهدف الأساسي من الشّرح.

المطلب السّادس: الخاتمة عند أبي حيّان وابن هشام في الشَّرح.

أ. الخاتمة في شرح أبي حيَّان:

يذكر بعض الباحثين أنّ كتاب منهج السالك، من أوائل مصنَّفات أبي حيّان[3]، وعلى الرّغم من ذلك، فإنّه لم يكمل شرحه، إذ توقف عند باب أفعل التَّفضيل. وقد يكون ذلك؛ لأنَّه قد انشغل بمصنفاته الأخرى، أو قد يكون الكتاب قد كتب أثناء تدريس الطَّلبة في حلقات الدِّراسة وهذه الحلقة لم تكتمل لسبب ما.

وأبو حيّان يصرّح بالوقت الذي انتهى فيه من كتابة الفصل الثاني من الكتاب، وهو سنة ثمانٍ وثلاثين وسبع مئة (738هـ) أي قبل وفاته بسبع سنوات. أمّا السِّفر الأول من الكتاب، فقد أتمه في سنة سبع وثلاثين وسبعمائة (737هـ)[4]. وهو من أول الكتاب إلى باب التَّمييز أي قبل عام واحد من إنجاز باقي الكتاب. وهذا يرجح عند الباحثة أنّه ليس من أوائل مصنَّفات أبي حيّان، وبدليل آخر على هذا أنّه قد أجرى الكتاب على سنن واحد من أوّله إلى الفصل الذي توقف عنده.

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 562.
[2] المصدر السَّابق، ج2، ص 747.
[3] مثل: النّجار، وأبو الهيجا محققا كتاب **منهج السالك**، ج1، ص 17.
[4] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج2، ص 787.

ولأنّ أبا حيّان لم يكمل شرحه، فمن الطَّبيعي ألاّ يكون للكتاب خاتمة، أو نتائج.

ب. منهج ابن هشام في اختتام الشّرح.

أتمّ ابن هشام شرحه للألفيّة، إذ توقف عند الباب الذي توقف فيه ابن مالك في المنظومة، وهو باب الإدغام. ولكنّه لم يشرح أو يذكر الأبيات التي قالها النّاظم على سبيل الخاتمة، وهي:

وَمَا بجَمْعِهِ عُنيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا على جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشتَمَلْ.

أحْصَى مِن الكَافيَةِ الخُلاَصَةْ كَما اقْتَضَى غِنىً بِلا خَصَاصَهْ.

فأحْمَدُ الله مُصَلِّيًا على مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ.

وآلِه الغُرِّ الكِرامِ البَرَرَة وَصحبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَه.

ويبدو من عدم اهتمام ابن هشام بشرح الخاتمة التي كتبها ابن مالك، أو حتى كتابة خاتمة جديدة تخص الشَّرح، أنَّه يشرح ألفيَّة ابن مالك على الطُّلاب، فلم يجد ضرورة لشرح خاتمة ابن مالك لهم. إذن قد يكون شرح الكتاب عمليَّة تعليميّة وليست عملية تأليفيَّة، وما يؤيِّد هذه الفكرة ما يلاحظه القارئ على لغة الكتاب السَّهلة.

وهنا لا بدَّ من طرح هذا السُّؤال حول كتابي أبي حيَّان، وابن هشام وهو:

من الذي قام بكتابة الكتاب؟ هل هو المؤلف نفسه أم أنَّ أحد الطُّلاب كان يكتب ما يملي عليه الأستاذ؟ وإذا كان أحد الطُّلاب هو الذي كتب الكتاب وأجازه عليه المؤلف، هل كان المؤلف قد حضَّر ورقة من أجل إلقاء الدَّرس وأعطاها للطُّلاب، أم أنَّه مرتجل فيشرح ما يجول في خاطره؟

وللإجابة عن هذا السُّؤال لا بدَّ من البحث في طريقتين للاستدلال:

الأولى: الدَّليل النَّقلي، وهو ما نقل عن هذا الكتاب، أي من أين وصلنا الكتاب، وممن أخذت هذه النُّسخ؟

الثّانية: الدَّليل العقلي، وذلك من خلال محاولة تحليل السِّمات التي يتميَّز بها الكتاب.

أمَّا كتاب أبي حيَّان، فإنَّ الأدلَّة النَّقلية تقول: إنَّ أبا حيَّان هو الذي الذي كتب الكتاب بخط يده، فيقول عبد الرَّحمن البياري الذي نسخ نسخة الجزائر التي وصلت إلينا، إنَّ هذا المخطوط "نقل من أصل منقول من خط المصنف، ومقابل عليه". [1]

أمَّا الأدلَّة العقليَّة التي تؤكِّد أنَّ الكتاب كان ضمن عمليَّة تأليفيَّة لا تعليميَّة أنَّه يتَّسم بلغة قويَّة، وطبيعة الكتابة التي تختلف عن الإلقاء التي في الكتاب، وتعمّقه في تأصيل المسائل النَّحويَّة، وكثرة ذكره للخلافات بين النُّحاة، وكثرة انتقاداته لابن مالك وتوجيهه لما فعله من تقديم وتأخير في المنظومة.

أمَّا كتاب ابن هشام، فلم تذكر الكتب التي حققت الكتاب أية إشارة على أنَّ ابن هشام أو أحد تلاميذه هو الذي كتب الكتاب، ولكن علينا أن نستدلَّ من خلال الأدلَّة العقليَّة والاستنتاج من السِّمات التي تميَّز بها الكتاب.

ما نلاحظه في مقدِّمة الكتاب ما ورد في (مخطوط أيا صوفيا) [2]ما كتبه النَّاسخ، " قال سيِّدنا الشَّيخ الإمام العالم العلَّامة جمال الدِّين أبو محمَّد بن يوسف بن هشام الأنصاري النَّحوي". فمن هنا ندرك أنّ الكتاب قد يكون أُلِّف ضمن عمليَّة تعليميّة لا تأليفيَّة، وأنَّ أحدًا من طلابه هو الذي قام بكتابة ما يقول أستاذه ابن هشام في حلقة الدَّرس، وإلَّا لما وردت كلمة: (قال).

والأسلوب الخطابي البارز في الكتاب وكذلك المقدِّمة، يدلُّ على ما ذكرناه سابقًا، وكذلك ما تميَّز به الكتاب من اللغة السَّهلة الواضحة، حتى إنَّ بعض الدَّارسين عاب عليه هذه اللغة، تشير إلى أنَّه يشرح ما يجول في خاطره ارتجالًا، ولكن ضمن خطَّة مدروسة ومحضَّرة سابقًا، فقد يكون قسَّم المادَّة قبل الشُّروع في الدَّرس، أو أنَّه قدَّم ورقة للتَّلاميذ بالعناوين التي سيتناولها بالدَّرس، وذلك لما يتميَّز به الكتاب من براعة التَّقسيم. وابتعاد ابن هشام عن الغوص في الخلافات النَّحويَّة بين النّحاة، وعن توجيه ونقد ما فعله ابن مالك من تأخير وتقديم في المنظومة، قد يدلّ على أنَّ ابن هشام عندما أَلَّف الكتاب كان ضمن عمليّة تعليميّة ولم يقصد التأليف، وأنَّ طلابه هم الذين كتبوا الكتاب وليس هو.

---

[1] أبو حيَّان، **منهج السَّالك**، ج1، ص21.

[2] ابن هشام، جمال الدين أبو عبد الله بن يوسف، **مخطوط أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، أيا صوفيا، 4481.
http://waqfeya.com/manuscript.php?mid=103

المطلب السّابع: الخصائص الأسلوبيّة للغة الشَّارحين.

نتناول بالدِّراسة هنا المحسِّنات المعنويَّة التي وردت في الشَّرحين، مثل: الاستطراد. وبعدها سيتناول بالدِّراسة المحسِّنات اللفظيَّة ومدى استعمالها في الشّرحين.

أ. المحسِّنات المعنويَّة في شرحي أبي حيّان، وابن هشام للألفيّة.

يقتصر كلامنا هنا على المحسّنات المعنويَّة التي استعملها الشّارحان في شرحهما للألفيّة، مثل: الاستطراد.

أولًا: المحسِّنات المعنويَّة في شرح أبي حيّان للألفيّة.

بعد ذكر كل نوع من أنواع المحسنات، سنقوم بذكر التَّعريفات لكل واحدة منها، وأمثلة عليها من شرح أبي حيّان الأندلسي، إن وجد.

الاستطراد: وهو أن ينتقل المتكلِّم من الغرض الذي هو فيه إلى غرض آخر لمناسبة بينهما، ثمَّ يعود إلى ما بدأ، ويتمّ كلامه فيه[1]. ومن فوائد الاستطراد في التَّعليم أنَّه يدفع السَّأم عن المتعلمين إذا استعمل بضوابط، حتى بالغ بعضهم وقال: الاستطراد حسن كله يستعمله الفصحاء، ويعوّل عليه أكثر البلغاء[2].

وقد ورد الاستطراد في شرح أبي حيّان كثيرًا، نحو: قوله إنّ:

* لـِ (ليس) حالة لا تعمل عمل (كان)، إذا شبهت بـِ (ما) غير العاملة لأنَّ خبرها اقترن بـِ (إلاّ). وروي عن العرب: (ليس الطيبُ إلاّ المِسْكُ)، بمعنى: ما الطيبُ إلا المسك. ويسرد باستطراد حادثة حصلت بين عيسى بن عُمَرَ الثَّقَفي، وبين أبي عَمْرو بن العلاء. على خلافهم في عمل (ليس). فقد كان عيسى ينكر الرفع في كلمة (المسك)، وأبو عمرو يجيزه. فقال أبو عيسى رأيه في ذلك، وردَّ عليه أبو عمرو وقال: نمت يا

---

[1] اليمني، يحيى بن حمزة، **كتاب الطِّراز**، ص 404.
[2] اليمني، يحيى بن حمزة، **كتاب الطِّراز**، ص 404.

أبا عُمَرَ وأَدْلَجَ النّاسُ، إذ ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، ولا تميميٌّ إلّا وهو يرفع، ثم وجّه أبو عمرو خلفًا الأحمرَ، وأبا محمد اليَزِيدِي إلى بعض الحجازيين، وحاولا أن يلقناه الرَّفع فلم يفعل، وإلى بعض التّميميين وجَهدا أن يلقِّناه النَّصب فلم يفعل، ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى عمرٍو وقال: هو لك بهذا والله فُقْتَ النّاس[1].

ومن أمثلة الاستطراد عند أبي حيّان أيضًا، توسعه في ذكر المسائل الخلافيّة، فيفصّل في ذكر الآراء النّحويّة على اختلافها. كما في مسألة: تقديم الخبر على (ليس)، فأبو حيَّان يختار منع ذلك، ويفصّل في الآراء مثل رأي الكوفيين[2] والمبّرد[3]، وابن السّراج[4] والزّجاج[5]، وأكثر المتأخرين اختاروا المنع أمّا أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي[6] والمبّرد[7] فقد اختاروا الجواز[8].

في مسألة تعلّق الفعل (عَلِمَ) بجملة غير خبريّة نحو: (عَلِمْتُ أيّهُمُ في الدّار) يرى المانعون[9] أنّ بانعقاد الجملتين (علمتَ) الخبرية، وجملة: (أَيهم في الدار) الاستفهامية إشكال؛ لأنَّ معنى الجملة الأولى يفيد حصول العلم، أمّا الجملة الثّانية، فيفيد معنى طلب الإعلام بمن في الدار، فالكلام هنا يدافع أوله آخره؛ لأنّ حصول العلم ينافي طلب العلم. ويَردّ أبو حيّان الذي يجيز تعلّق الفعل (عَلِمَ) بجملة غير خبريَّة على المانعين، بأنَّ الجملة صورتها صورة الاستفهام، وليس معناها معنى الاستفهام[10].

وبعد أن أنهى أبو حيّان حديثه في المسألة، استطرد إلى ذكر المعاني الأخرى التي تستعمل لأدوات الاستفهام بحيث تكون مجرّدة من معنى الاستفهام،[11] تم يستطرد أكثر فأكثر، ويتحدَّث عن تركيب كلام العرب، ويقسِّمه إلى ثلاثة أقسام، هي:

---

(1) أبو حيّان الأندلسي، **منهج السالك**، ج1، ص 203، و ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ج3، ص 1231.

(2) الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ص 160.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص 194.

(4) ابن السّراج، **الأصول في النحو**، عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ج1، ص 89- 90.

(5) أبو حيّان الأندلسي، **ارتشاف الضَرَب**، ج3، ص 1171.

(6) أبو حيّان الأندلسي، **ارتشاف الضَرَب**، ج3، ص 1171.

(7) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: الشّربيني شريدة، ج1، ص 246.

(8) أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 215.

9 انظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ج3، ص1513.

(10) أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 354- 355.

(11) أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 355.

القسم الأول: مطابقة اللفظ للمعنى، نحو: (زيدٌ قائم).

القسم الثّاني: غلبة اللفظ على المعنى، نحو: (أَظُنُّ أَنْ تَقُومَ).

القسم الثالث: غلبة المعنى على اللفظ، نحو: (لَيْتَ شِعرِي زيدًا ما صنع)[1].

ثانيًا: المحسنات المعنويّة في شرح ابن هشام.

الاستطراد: ذكر بعض الباحثين أنَّ ظاهرة الاستطراد هي السِّمة البارزة في مؤلفات ابن هشام، وأنَّه على الرَّغم من منهجيته وطريقته المبتكرة في التَّقسيم، فإنَّه لم يستطع أن يتخلَّص منها.[2]

يستعمل ابن هشام أسلوب الاستطراد في شرحه للألفية، في عدّة مواضع منها:

- في باب (لا) العاملة عمل (إنّ)، يذكر أنّ (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، فإن ذلك لا يغيّر في حكمها[3]. لكنّه يستطرد، ويذكر المعاني التي يراد بها عند دخول همزة الاستفهام على (لا). وهذه المعاني هي:

1. تبقى الهمزة و(لا) على معنييهما، نحو قول قيس بن الملوَّح:

ألاَ اصطبارَ لسَلمَى أمْ لها جَلَدٌ إذا أُلاقي الذي لاقاه أمثالي[4].

فـ (الهمزة) حرف استفهام، أمّا (لا) فـ (لا) النَّافية للجنس.

2. التَّوبيخ: كقول الشّاعر:

ألا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[5]

3. التَّمني: كقول الشّاعر: أَلاَ عُمْرَ وَلّي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ[1].

---

[1] أبو حيّان، **منهج السالك**، ج1، ص 357.

[2] هذا هو رأي البقاعي في مقدمة تحقيقه لكتاب أوضح المسالك. ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: البقاعي، يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للنَّشر والتَّوزيع، ج1، ص14.

[3] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج2، ص 21.

[4] قيس بن الملوح، **ديوان مجنون ليلى**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، ص 178.

[5] لم ينسب البيت إلى قائل معين، وهو من شواهد: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص 147.

فهو يشرح هذه المعاني كأنَّه يعقد مبحثًا جديدًا، ثمَّ يعود إلى موضوعه الأوَّل. وهدف ابن هشام من الاستطراد هو توضيح الأفكار ، ولتكون أرسخ في أذهان المتعلمين.[2]

ب. المحسنات اللفظية عند أبي حيّان، وابن هشام في شرح الألفية.

نلاحظ على شرح أبي حيّان أنّ اللغة والألفاظ التي استعملها كانت سهلة بعيدة عن التّكلف، إذ كانت بألفاظ علميّة، كأنَّ هدفه الأسمى من هذا الكتاب هو إيصال المعنى للمتلقي.

ومن أجل هذا الهدف ابتعد عن استعمال المحسنات اللفظية، إلَّا في مقدِّمة الكتاب، فلا تكاد تخلو جملة من جمل المقدمة، من هذه المحسنات؛ وقد يعود ذلك إلى رغبة الكاتب في جذب أسماع المتلقي إلى الكتاب.

ومن المحسنات اللفظيَّة التي وردت في مقدِّمة الكتاب:

1. **السَّجع:** وهو تواطؤ الفاصلتين من النَّثر على حرف واحد[(3)].

يكثر أبو حيّان من السَّجع في المقدمة خلافًا لِنصِّ الكتاب، ومن أمثلة السَّجع قوله: " تَبْيِين مُقَيَّدٍ أَطلَقَه، وَواضِح أَغْلَقَه، وَمُخَصَّص عَمَّمَه، وَمُعَيَّن أَبْهَمَهُ، وَمُفَصَّل أَجمَلَه، وَمُوَجَزٍ طَوَّلَهُ"[(4)].

ومثاله أيضًا: قول أبي حيّان: " التَّنبيه عَلى الخِلافِ الواقِع في الأَحكامِ، وَنِسبَتُه إنْ أَمكَنَ إِلى مَنْ ذَهَبَ إِلَيْه مِن الأَئمَّةِ الأَعلامِ"[(5)].

وقوله: " فالله الحمد مِلءُ الأرضِ والسَّماءِ، والصَّلاة والَّسلام على محمد خاتم الأَنبياء"[(6)].

وقوله: " ولم أَقصِد التَّكثير مِن الكلام، ولا التَّمثيل لِما وضح للأفهام"[(1)].

[(1)]لم ينسب البيت إلى قائل معين. وهو من شواهد ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج2، ص 23.
[2] البقاعي، مقدمة تحقيق أوضح المسالك، ج1، ص14.
[(3)]التفتا زاني، **المطّول**، ص 695.
[(4)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 34.
[(5)]المصدر السَّابق، ج1، ص 34.
[(6)]أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 34.

2. **الطِّباق:** وهو تناسب الألفاظ عن طريق المعنى على أنْ يكون أحد المعنيين مضادًا للآخر أو قريبًا للمضاد[2]. ويعرَّف أيضًا على أنّه الإتيان بلفظين متضادين، فكأن المتكلِّم طابق الضِّد بالضَّد[3].

ومن أمثلة الطِّباق عند أبي حيّان قوله في المقدِّمة:

" حتى يترك السَّهل، ويسلك الحَزْنَ"[4]. وكما في قوله: " ويُعبّر عَن المَعنى القَريبِ، باللَفظِ البعيدِ"[5].

3. **الجناس:** وهو بيان المعاني بأنواع من الكلام يجمعها أصلٌ واحدٌ من اللغة[6]. أو هو أن تعبِّر عن معنيين مختلفين بلفظين متشابهين في النُّطق.

فأمثلة الجناس عند أبي حيّان في المقدِّمة كثيرة منها قوله: " فَيَكْتَسِي مُحَيّا جَمَالِهِ غَمَمًا، ويُثيرُ النَّاظر فيه غُمَمًا"[7]، وقوله: " ولَعلّة ما عَرَضَ في هذه الأرجوزة ما عَرَضَ حتى قام بجوهرها العَرَض إلاّ لضيق الشّعر"[8].

4. **الازدواج:** يُعرّف الازدواج على أنّه تجانس في لفظين متجاورين، أو كما يعرِّفه بعضهم أنّه: مزاوجة بين الكلمات والجمل، بكلام عذب وألفاظ عذبة حلوة[9].

ومن أمثلة الازدواج في القرآن الكريم، قوله تعالى:﴿ عَلِيمًا حَكيمًا، غفُورًا رحيمًا﴾[10] ومثاله عند أبي حيّان في مقدمة شرحه، قوله: " العالمُ العَامِلُ العلاَّمَة"[11]، وقوله: " وربّما اختار ما ليس بالمختار"[12].

---

(1)المصدر السَّابق، ج1، ص 34.
(2)الحلبي، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن سنان، **سرّ الفصاحة**، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، ط1، دار الفكر، عمان، 2006م، ص 191.
(3)الحليّ، صفيّ الدين، **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع**، تحقيق: نسيب نشاوي ، ط2، دار صادر، بيروت، 1992م، ص 72.
(4)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 35.
(5)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 35.
(6)ابن أبي الأصبع، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد المصري، **تحرير التحبير في صناعة الشِّعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، تحقيق: حنفي محمد شرف، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، 1995م، ص 102. وانظر: ابن المعتز، **البديع**، تحقيق: عرفان مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت، 2012م، ص36.
(7)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 35.
(8)المصدر السَّابق، ج1، ص 35.
(9)ابن منقذ، **البديع في نقد الشّعر** ص 165.
(10)الإنسان: 30.
(11)أبو حيّان، **منهج السّالك**، ص 34.
(12)المصدر السَّابق، ص 35.

5. التَّرصيع: وهو مقابلة كل لفظة من صدر البيت، أو من الفقرة في النّثر بلفظة على وزنها، ورويِّها، وإعرابها[1]. كما في قوله تعالى" ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُم، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[2].

ومثاله في شرح أبي حيّان، قوله: " تبيينُ مُقَيَّدٍ أَطْلَقَهُ، وواضحٍ أغلقَهُ، ومخصَّص عَمَّمَهُ، ومعيَّنٍ أبهمهُ"[3]، وقوله: " إنْ هي إلاّ كَنُغْبَةٍ مِنْ دأْمَاءَ، وتُرْبَةٍ مِنْ يَهْمَاءَ"[4].

المحسنات اللفظيّة عند ابن هشام في شرح الألفيّة.

عند مطالعة كتاب أوضح المسالك، نلاحظ أن ابن هشام واضح في لغته، فلم يعر اهتمامًا للمحسنات اللفظية أثناء شرح الألفيّة، شأنه في ذلك شأن أبي حيَّان في شرحه للألفيَّة؛ فهو كتاب تعليمي، الهدف منه تبسيط وتوضيح المنظومة لتصل إلى أذهان الطَّلبة بأقصر الطُّرق؛ لذلك كانت لغته لغة علميّة، سهلة، بعيدة عن التَّكلف والتَّعقيد، حتى وصفها بعض الدَّارسين بأنَّها ركيكة، وظنَّه بعضهم أنَّه يلحن في اللغة.[5] إلاّ المقدِّمة التي أكثر فيها من المحسنات، وفي هذا المبحث سنتناول بالدِّراسة أهم المحسنات اللفظية التي استعملها ابن هشام في مقدمة الكتاب. وهي:

1. **السَّجع:** ويأتي هذا النَّوع من المحسنات اللفظية الأكثر استعمالًا في مقدمة ابن هشام، فمنه قوله: "محمد خاتم النبين، وإمام المتقين، وقائد الغرّ المحَجَّلين"[6]. وقوله: " فإن كتاب الخلاصة الألفيّة، في علم العربيّة"[7]. وقوله: " وقد أسعفتُ طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره يباريه"[8]. وقوله: " ولا أخلي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل"[9].

2. **الطِّباق:** ومن أمثلته عند ابن هشام قوله في المقدمة: " منشئ الخلق، ومعدمه"[10].

---

[1] الحلّي، **شرح الكافية البديعية**، ص 190. وانظر: ابن ابي الأصبع، **تحرير التّحبير**، ص 302.
[2] الغاشية: 25-26.
[3] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 34.
[4] المصدر السَّابق، ج1، ص 36.
[5] البقاعي، محقق كتاب أوضح المسالك، ج1، ص14.
[6] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 29.
[7] ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج1، ص 30.
[8] المصدر السَّابق، ج1، ص 31.
[9] المصدر السَّابق، ج1، ص 31.
[10] المصدر السَّابق، ج1، ص 30.

3. **الجناس:** التام في قوله: " والسلام على أشرف الخَلْقِ وأكرمه، المنعوت بأحسن الخُلُقِ"[1]. والجناس الناقص في قوله: " لا ربّ غيره، ولا مأمول إلاّ خيره"[2]. وقوله: " وأحزابه، وأحبابه"[3].

4. **الازدواج:** مثل قوله: " دائمين بدوام"[4].

5. **التَّرصيع:** مثل قوله: " وأحلل تراكيبه، وأنقح مبانيه"[5]. وقوله: " وأعذب به موارده، وَأعقِل به شوارده"[6]

والسؤال الذي يسأل هنا: ما الأسباب وراء نجاح كتاب "أوضح المسالك" بوصفه كتابًا تعليميًا تتناقله الأجيال جيلًا بعد جيل؟ في حين ظل كتاب منهج السالك حبيس المكتبات فظننا أنّه سقط من يد الزمان حتى جاءت المستشرقة الأمريكية سيدني كليزر فحققته تحقيقًا رديئًا عام 1947م.

وللإجابة على هذا التساؤل نحاول ذكر الميِّزات التي امتاز بها شرح ابن هشام من براعته في نتظيم المسائل النَّحويَّة، والمنهجيَّة العلميَّة في تقسيم الأبواب والفصول، مما أدَّى إلى تيسير النَّحو على المتعلمين، إضافة إلى سهولة اللغة، وابتعاده عن الألفاظ المعقَّدة، وقد يكون لاكتمال الشَّرح إلى آخر الألفية في شرح ابن هشام دور كبير في انتشاره في حين شرح أبي حيَّان لم يكتمل.

---

(1) المصدر السَّابق، ج1، ص 30.
(2) المصدر السَّابق، ج1، ص 31.
(3) المصدر السَّابق، ج1، ص 30.
(4) المصدر السَّابق، ج1، ص 29.
(5) المصدر السَّابق، ج1، ص 31.
(6) المصدر السَّابق، ج1، ص 31.

خلاصة:

توصلت الباحثة إلى أنّ كتاب ابن هشام هو أنسب ليكون كتابًا تعليميًا من كتاب أبي حيّان؛ لما سبق من الميِّزات، ولأنّ أبا حيّان كان قد مزج كتابه بالنَّحو العلمي، وقد أكثر من ذكر الخلافات النَّحويّة، وفصَّل فيها بإسهاب، وهذا ممّا يهمّ العالم أكثر من المتعلِّم، وكذلك فإنّه أكثر من التّعليلات النَّحويّة، والوقوف على طريقة النُّحاة في التّعليل لقواعدهم، فيوغل في دراسة الفكر النَّحوي، وهو ما يسميه بعض الدّارسين بـ : النَّحو التَّخصصي[1]. إضافة إلى استعمال أبي حيّان لبعض المصطلحات الفلسفية مثل: "الدّور"[2] التي أضافت إلى الكتاب شيئًا من الصُّعوبة. كما يستعمل أبو حيّان في شرحه أسلوب القلقلة، وفيه يذكر افتراضات كقوله: "إن قلت كذا... قلت: كذا..."[3]

[1] المثنّى، الحسن، **أثر سيبويه في التَّبويب عند النَّحويين**، مجلّة كليّة أصول الدِّين بجامعة أم درمان الإسلاميَّة، السّودان، 2011م، ع7، ص273.
[2] أبو حيّان، **منهج السَّالك**، ج
[3] أبو حيّان، **منهج السَّالك**، ج1، ص239، 231، 223.

الخاتمة

وبعد؛ فإنَّ هذه الدِّراسة قد خلصت إلى النتائج الآتية:

- استعمل أبو حيَّان السَّماع معيارًا للصِّحّة والبطلان في الأحكام النَّحويَّة، وإذا احتجّ بدليل سماعيّ فهو لا يحتاج إلى استعمال القياس، وهو لا يكتفي بالمثال أو المثالين لإثبات القاعدة النَّحويَّة، وهو لا يحتج بدليل دخل إليه الاحتمال. وابن هشام يعتمد كذلك على السَّماع في إثبات القواعد النَّحويَّة، أو إثبات لغة من لغات العرب، أو للاعتراض على قول من أقوال النّحاة، وبهذا يتفق كل من أبي حيّان وابن هشام.
- أبو حيَّان وابن هشام كلاهما يقدِّمان الشَّاهد القرآني على غيره من الشَّواهد عند عرض المسائل النَّحويَّة.
- خالف أبو حيَّان في كتابه منهج السَّالك ما سنَّه في عدم جواز الاحتجاج بالحديث النَّبوي الشَّريف، عند بناء الأحكام النَّحويَّة، وإن لم يقر بذلك في كتابه.
- اشتهر بين الباحثين أنَّ ابن هشام الأنصاري قد أكثر من الاحتجاج بالحديث النَّبوي في بناء الأحكام النّحويَّة، ولكن خلال هذه الدِّراسة تبيَّن من مقارنة عدد شواهد ابن هشام الأخرى كالقرآن والشِّعر، أنَّها قليلة بالنِّسبة إليها؛ فقد يرجع ذلك إلى أنَّه اشترط نقل الحديث باللفظ لا بالمعنى كي يحتجَّ به.
- توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ كلًا من أبي حيَّان وابن هشام، قد احتجَّ بالحديث النَّبوي الشَّريف، ولكن على سبيل التَّوضيح والتَّمثيل.
- صرِّح أبو حيَّان بعدم جواز الاحتجاج بشعر المولَّدين ويلتزم بذلك في الكتاب، إلَّا ما جاء في بيت واحد، على سبيل الاستئناس. ونرى أنَّ ابن هشام لم يبتعد عن هذا المنهج.
- لم يتعصَّب كل من أبي حيّان وابن هشام للآراء أي من المدرتين: البصريَّة والكوفيَّة، إنَّما كانا يرجِّحان ما يريانه صوابًا، على الرَّغم من أنّ أكثر هذه التَّرجيحات عندهما كانت لصالح المدرسة البصريَّة.

- توصَّلت الدِّراسة إلى أنّ كلًا من أبي حيّان وابن هشام، قد تابعا ابن مالك في مصطلحاتهما، إلّا في مصطلح النّعت، فقد التزم ابن مالك به، لكنّ أبا حيّان وابن هشام قد زاوجا بين مصطلحي الكوفة، والبصرة (النَّعت، والصِّفة). ويذكر أبو حيَّان مصطلح لا النّافية للجنس، أمّا ابن هشام فإنّه يتابع ابن مالك ويذكر مصطلح (لا) العاملة عمل إنّ. وتوصلت الدِّراسة أيضًا إلى أنّ أكثر مصطلحاتهما كانت بصريَّة، إلّا في مصطلح النَّسق الذي ينسب للكوفيّين، فقد استعمله كل من أبي حيّان، وابن هشام، إمّا التزامًا بمصطلحات ابن مالك، وإمّا أنَّ يكون كل منهما قد ارتأى هذا المذهب مصادفةً.
- جاءت استدراكات أبي حيّان على ابن مالك لأهداف عدّة منها: تبيين بعض المواضع التي أطلقها ابن مالك، وذكر مواطن الخلاف في بعض المسائل التي لم يبيِّنها ابن مالك، وتبيين الواجب من الجائز في بعض المسائل، وتوضيح إبهام قد يقع في الأرجوزة، والتّفصيل في المواضع التي أجملها ابن مالك، وإضافة معنى أو شرط أو حدّ لم يذكره ابن مالك في مسائل معينَّة.
- توصَّلت الدِّراسة إلى أنّ أبا حيّان لم يتورَّع عن نقد – بلديَّة– ابن مالك، مع الحفاظ على هيبة شيخة، إذ لم يقلل من شأنه في ردّ الآراء المخالفة، فألفاظه، وعباراته التي استعملها في الاعتراض على ابن مالك لم تكن واحدة، إنّما تعددت وتنوعت، فمنها ما كان قاطعًا في الرَّد، بعبارات حادّة، مثل:(العجب من هذا النّاظم)[1]، و(ليس بشيء)[2]، و(ليس ذلك بصحيح)[3]، و(ليس كذلك)[4]، و(هو خطأ)[5]، و(زَعَمَ)[6]، و(لا يصحّ)[7]. ومنها ما كان أقلّ حدّة مثل: (كان ينبغي أن)[8]، و(فيه نظر)[9].
- لم يستعمل ابن هشام ألفاظًا جارحة في الردّ على ابن مالك، إنَّما جاءت ألفاظه بعيدة عن الفظاظة، وهي أقلّ حدّة من الألفاظ التي استعملها أبو حيّان في الردّ على ابن مالك.

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 359/358.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 253.
[3] المصدر السَّابق، ج2، ص 613.
[4] المصدر السَّابق، ج2، ص 501، 573، 604، 524.
[5] المصدر السَّابق، ج2، ص551.
[6] المصدر السَّابق، ج2، ص 741.
[7] المصدر السَّابق، ج1، ص 262.
[8] المصدر السَّابق، ج1، ص 262،252.
[9] المصدر السَّابق، ج2، ص 693.

- تبيَّن لنا أنّ أبا حيّان في شرحه للألفيَّة قد حقق الهدف الذي ذكره في مقدِّمة كتابه، وهو: تبيين مقيّد أطلقه ابن مالك، وواضح أغلقه، ومخصَّص عمَّمه، ومعيَّن أبهمه، ومفصّل أجمله، وموجز طوَّله. والهدف الثّاني الذي ذكره، هو التَّنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام.[1]
- تنوّعت أساليب أبي حيّان في الاعتراض على الفرّاء، فقد يرجِّح رأيًا على رأي الفراء، وقد ينكر الرأي مستندًا إلى حجة سماعيّة أو قياسيَّة، وقد ينكر عليه رأيه دون دليل.
- لم يكثر ابن هشام من الاعتراض على أبي حيّان في كتابه: (أوضح المسالك)، وحتى ألفاظه التي استعملها في الاعتراض كانت بعيدة عن الشَّخصيَّة، خلافًا لما فعل في كتابه: (المغني)، الذي أكثر فيه من الألفاظ والعبارات التي تقلل من شأن أبي حيّان؛ كأنّ خلافًا قد وقع بين الرجلين في فترة متأخرة أي بعد تأليفه كتاب: (أوضح المسالك)، أو أنّ الكتاب تعليميّ لا يليق بطلبة العلم.
- جاءت تسمية ابن هشام لشرحه للألفيَّة على النّسق الذي سمّي به أبو حيّان شرحه، فكلاهما يبدأ التَّسمية بجملة اسميَّة، ذات بنية تركيبيّة إضافيّة. (منهج السّالك)، و(أوضح المسالك). وكلاهما ينتهي بجملة اسميّة مركبة تركيبًا إضافيًا؛ (ألفيَّة ابن مالك) ويفصل بين الجملتين حرف الجرّ؛ (في) و(إلى).
- استغنى الشّارحان عن مقدِّمة ابن مالك، وكتب كل منهما مقدِّمة جديدة تخصّ الشَّرح.
- نلاحظ أنّ أبا حيّان لم يضف أيّة عبارة عندما سمّى الباب، في حين يضيف ابن هشام عبارات أو صفات توضح المقصود مثل قوله: " هذا باب "، أو " فصل في ...".

جاءت تسمية الأبواب في الشَّرحين، كتسمية ابن مالك لها؛ إذ لم يكن هناك فارق بين تسمية أبي حيّان، وابن هشام لأبواب الكتاب، إلاّ في باب كان وأخواتها[2] بتسمية أبي حيّان، وتسمية ابن هشام بـِ: هذا باب الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر[3].

- إنَّ الاستدراكات التي استدركها كل من أبي حيّان، وابن هشام على منظومة ابن مالك كانت في أغلبها، إمّا ذكر أمثلة توضح المقصود الذي أراده ابن مالك، أو أن تكون تكملة للشُّروط، والأقسام التي ذكرت في الأبيات، أو تعليل للقواعد التي ذكرها ابن مالك، أو ذكر قواعد لم يذكرها ابن مالك

---

[1] أبو حيّان، **منهج السّالك**، ج1، ص 34.
[2] المصدر السَّابق، ج1، ص 202.
[3] ابن هشام، **أوضح السالك**، ج1، ص 226.

وأكثر هذه الاستدراكات جاءت لتوضيح التَّعريفات، وذكر مصطلحات أخرى تعبِّر عن المصطلح، وسبب التّسمية .

- لم ينبّه ابن هشام في شرحه لأبيات المنظومة إلى المواضع التي تغيّر فيها مسار البحث، خلافًا لأبي حيّان، فقد يرجع ذلك إلى أنّه يقسّم الكتاب إلى أبواب محددّة كلّ باب يندرج تحته فصول، وإذا أراد أن يعترض على رأي، أو يستطرد في مسألة من المسائل، فإنّه يذكر ذلك تحت عنوان يسميّه " تنبيه". وتبيَّن أنّ ابن هشام، لم ينبّه إلى الموضوعات التي يتناولها بيت ابن مالك، في شرحه للألفيّة، خلافًا لأبي حيّان، فقد يكون هذا بسبب عدم ذكره للأبيات بيتًا بيتًا.
- لأنّ أبا حيّان لم يكمل شرحه، فمن الطَّبيعي ألاّ يكون للكتاب خاتمة، أو نتائج. لكنَّ ابن هشام قد أتمَّ شرحه للألفيّة، فتوقف عند الباب الذي توقف فيه ابن مالك في المنظومة، وهو باب الإدغام. ولكنّه لم يشرح أو يذكر الأبيات التي قالها النّاظم على سبيل الخاتمة.
- كما توصلت الدِّراسة إلى أنّ كتاب ابن هشام هو أنسب ليكون كتابًا تعليميًا من كتاب أبي حيّان؛ لأنّ أبا حيّان كان قد مزج كتابه بالنَّحو العلمي، وقد أكثر من ذكر الخلافات النَّحويّة، وفصَّل فيها بإسهاب فهذا ممّا يهمّ العالم أكثر من المتعلِّم، وكذلك فإنّه أكثر من التّعليلات النَّحويّة، والوقوف على طريقة النُّحاة في التّعليل لقواعدهم، فيوغل في دراسة الفكر النَّحوي.

قائمة المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم.**
2. الأَبَّذي، أحمد بن حمد بن عبد الرحمن، **الحدود في علم النَّحو**، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، د.ط، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،2001م.

3. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النّهاية في غريب الحديث والأثر**، طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة.

4. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، **شرح التَّصريح على التَّوضيح أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو**، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م.

5. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت،2001م.

6. الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشّافعي أبو محمد جمال الدِّين، **طبقات الشافعيّة**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، دار الكتب العلمية، 2002م.

7. الأشموني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمى منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، ط$_1$، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م.

8. ابن أبي الأصبع، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد المصري، **تحرير التحبير في صناعة الشِّعر والنَّثر وبيان إعجاز القرآن**، تحقيق: حنفي محمد شرف، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، 1995م.

9. الأعشى ميمون، **ديوان الأعشى** الكبير، د.ط، محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.

10. الأفغاني، سعيد، **في أصول النّحو**، د.ط، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987م.

11. آل ياسين، محمد حسين ، **الدراسات اللُّغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثَّالث**، د.ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1989م.

12. امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1984م.

13. أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**، ط10، مكتبة النّهضة المصريّة، مصر، 1933م.

14. الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدِّين:

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، جودة مبروك محمد مبروك، ورمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م. ونسخة أخرى بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.

لمع الأدلة في أصول النَّحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971م.

15. أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، ط6، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1978م.

16. البحتري، **ديوان البحتري**، تحقيق: محسن كامل الصَّيرفي، ط2، دار المعارف، مصر، 1972م.

17. البروسي، وليم بن الورد، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، دار ابن قتيبة للنَّشر والتَّوزيع، الكويت، د.ت.

18. ابن بري، **شرح شواهد الإيضاح**، تحقيق: عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1985م.

19. البغدادي، إسماعيل باشا، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.1951م.

20. البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م. ونسخة أخرى بتحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.

21. بو علي، فؤاد، **الأسس الفكريّة واللغويّة للدّراسة النَّحويّة عند أبي حيّان الأندلسي**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2014.

22. التَّبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشَّياني، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: فريد الشّيخ وأحمد شمس الدِّين، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2000م.

23. التّفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر:

المُطَوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط$_1$، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

مختصر السعد شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط$_1$، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.

24. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتَّبيين**، تحقيق: محمد عبد السّلام هارون، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

25. الجرجاني، الشّريف أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ الحُسيني، **التَّعريفات**، ط$_1$، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.

26. الجرجاني، عبد القاهر، **الجمل في النحو**، تحقيق: يسرى عبد الغني عطية، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1985م.

27. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدّمشقي، **النّشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضَّباع، دط، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.

28. الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، **المقدّمة الجزوليّة في النَّحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، د.ط، مطبعة أم القرى، د.ت.

29. الجنان، مأمون محيي الدِّين، **أبو حيان الأندلسيّ ومنهجه التفسيريّ**، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993م.

30. ابن جني، أبو الفتح عثمان:
الخصائص، تحقيق: الشربيني شريدة، د. ط، دار الحديث، القاهرة، 2007م.

مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق: أحمد بو عبَّاس، ط1، منشورات مركز الملك فيصل، الرِّياض، 2010م.

31. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حّماد الفارابي، **تاج اللغة وصحاح العربيّة**، أحمد عبد الغفور العَطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت،1987م.

32. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق: محمد شرف الدِّين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

33. ابن حجرالعسقلاني، شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن عليّ بن أحمد، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامنة**، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

34. الحديثي، خديجة:

أبو حيَّان النَّحوي، ط1، منشورات مكتبة النَّهضة، بغداد، 1966م.

المدارس النَّحوية، ط3، دار الأمل، إربد، 2001م.

موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف، د.ط، دار الرَّشيد للنَّشر، العراق، 1981م.

35. حسّان بن ثابت، **ديوان حسّان بن ثابت**، تحقيق: عبد أ علي مهنّا، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1994م.

36. الحطيئة، **ديوان الحطيئة** بشرح ابن السّكيت والسّكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

37. الحلبي، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن سنان، **سرّ الفصاحة**، تحقيق: داود غطاشة الشوابكة، ط$_1$، دار الفكر، عمان، 2006م.

38. الحلواني، محمد خير، **أصول النَّحو العربيّ**، ط2، إفريقيا الشَّرق، الدَّار البيضاء، د.ت.

39. الحليّ، صفيّ الدِّين، **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة والمحاسن البديع**، تحقيق : نسيب نشاوي، ط$_2$، دار صادر، بيروت، 1992م.

40. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن عليّ:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1998م. ونسخة أخرى بتحقيق: مصطفى النّماس، ط1، مطبعة المازني، القاهرة، 1989م.

البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط3، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010م.

التَّذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، د.ط، دار القلم، دمشق، 1998م.

منهج السَّالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: النّجار وأبو الهيجا، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2015.

41. الخضري، محمد بن مصطفى الشَّافعي، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت، 2006م.

42. خلف الأحمر، خلف بن حيّان البصريّ، **مقدّمة في النّحو**، تحقيق: عز الدّين التّنوخي، مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم، دمشق، 1961م.

43. الدّاني الأندلسي، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عفان، **الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة بالتجويد والدلالات**، ط1، دار المغني، الرِّياض، 1999م.

44. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط$_1$، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

45. الدَّماميني، ، محمد بدر الدِّين بن أبي بكر بن عمر، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد عبد الرحمن بن محمد بن المفدى، ط1، القاهرة، 1983م.

46. ابن الدَّهان، **الغرّة في شرح اللمع**، تحقيق: فريد الزَّامل السَّليم، ط1، دار التِّرمذيّة.

47. الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النُّبلاء**، د.ط، مؤسسة الرِّسالة، بيرت، 2001م.

48. ذو الرُّمَّة، **ديوان ذي الرُّمَّة**، تقديم: مجيد طراد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1993م.

49. الرّازي، أبو حاتم، **الزّينة في الكلمات الإسلاميَّة العربيّة**، حسين فيض الله الهَمَداني، ط$_1$، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994م.

50. الرّاعي النُّمَيْري، ديوان الرّاعي النُّميري، شرح واضح الصَّمد، ط1، دار الجيل، بيروت، 1995م.

51. ابن رشيق القيرواني، أبو العلي الحسن، **العمدة في محاسن الشِّعر ونقده**، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، سوريا، 1981م.

52. رؤبة، ابن العجَّاج، **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

53. الزَّبَعرى، عبد الله ، **شعر عبد الله بن الزَّبَعرى**، تحقيق: يحيى الحبوري، ط2، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1981م.

54. الزّبيدي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن بشر، **طبقات النَّحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف،1984م

55. الزبيدي، السيِّد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط1، التراث العربي، الكويت.

56. الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1،1988م.

57. الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق:

حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1984م.

الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النَّفائس، بيروت، 1979 م.

58. أبو زرعة، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001م.

59. الزَّركلي، خير الدِّين **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط13، دار العلم للملايين، بيروت، 1998م.

60. الزَّمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر:

أساس البلاغة، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1994م.

الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، تحقيق: خليل مأمون شيخا، ط3، دار المعرفة، بيروت، 2009م.

الفائق في غريب الحديث، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1993.

61. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرَّحمن بن محمد، **حجَّة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، 1997م.

62. الزَّوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين، **شرح المعلَّقات السَّبع**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، د.ط، دار الطَّلائع، القاهرة، 1994م

63. السّبكي، بهاء الدين، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط$_1$، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.

64. السُّبكي، تاج الدِّين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، **طبقات الشَّافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطّناحي وعبد الفتَّاح الحلو، د. ط، دار إحياء الكتب العربيَّة، 1964.

65. ابن السّراج، أبو بكر محمد بن السّري بن سهل، **الأصول في النّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1996م.

66. السَّكّاكي، سراج الملّة ابو يعقوب يوسف بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، ط2، دار الكتب العلميَّة، بيروت،1987م.

67. السُّهيلي، أبو القاسم:

أمالي السّهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنَّا، ط1، مطبعة السَّعادة، 1970م.

نتائج الفكر في النَّحو، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1992م.

68. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: محمد كام البكّاء، ط1، دار البشير، الأردن، 2004م. ونسخة أخرى بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

69. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل:
المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م.

المخصَّص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 1996م.

70. السِّيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي السّيِّد، ط1، دار الكتب العلميَّه، 2008م.

71. السُّيُوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر أبو الفضل:

الأشباه والنَّظائر في النَّحو، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، 1978م.

الاقتراح في علم أصول النَّحو، تحقيق: عبد الحكيم عطيَّة، ط2، دار البيروتي، دمشق، 2006م. ونسخة أخرى بتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصّفا، القاهرة، 1999م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م. ونسخة أخرى بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2004.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، 1986م.

همع الهوامع، أحمد شمس الدِّين، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1998م.

72. الشَّاعر، حسن موسى، **النّحاة والحديث النَّبوي**، ط1، وزارة الثقافة والشَّباب، عمّان، 1980م.

73. ابن الشَّجري، علي بن محمد بن حمزة العلوي، **أمالي ابن الشَّجري**، تحقيق: محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.

74. الشَّريف الرَّضي، محمد بن الحسين بن موسى أبو الحسن الرَّضيّ العلويّ الموسويّ، **ديوان الشَّريف الرَّضيّ**، دار بيروت للطباعة والنَّشر، بيروت، 1983م.

75. الشَّمري، نهدي صالح، **في المصطلح ولغة العلم**، د.ط، جامعة بغداد، 2012م.

76. الشَّنقيطي، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، تحقيق: محمد يباسل السّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.

77. الشِّيرازي، نصر بن علي بن محمد أبو عبد الله، **الكتاب الموضَح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط1، مكة، 1993م.

78. الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم أبو الحسن النّوري، **غيث النَّفع في القراءات السَّبع**، تحقيق: أحمد محمود عبد السّميع الشّافعي الحفيان، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2004م.

79. الصَّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك:

أعيان العصر وأعوان النَّصر، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عمشة، محمد موعد، محمود سالم محمد، ط1، دار الفكر، دمشق، 1998م.
الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الارناؤوط، وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.

80. ضيف، شوقي:

المدارس النّحويّة، ط3، دار المعارف، مصر، 1976م.

تيسير النَّحو التَّعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، 1993م.

81. الطائي، أبو زيد، **ديوان أبي زبيد الطائي**، تحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م.

82. الطّناحي، محمود محمد:
أرجوزة قديمة في النَّحو للشِكري، ضمن كتاب: في اللغة والأدب دراسات وبحوث، د.ط، دارالغرب الإسلامي، د.ت.

فهارس كتاب الأصول في النّحو لأبي بكر السّرّاج، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986م.

83. أبو الطيّب اللغوي، عبد الواحد بن عليّ، **مراتب النَّحويين**، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، بيروت، 2002م.

84. عبادة، محمد إبراهيم، **النّحو التّعليمي في التّراث العربي**، د.ط، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1986م.

85. عتيق، عبد العزيز، **علم البديع**، د.ط، دار الآفاق العربيَّة، القاهرة، 2004م.

86. عزة، كثيِّر، **ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عبّاس، بيروت، 1971.

87. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي:

شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، 1982م. ونسخة أخرى بتحقيق: فواز الشعّار، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.

المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.

88. ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله العقيلي الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، 2004م.

89. ابن العماد الحنبلي، أبو فلاح عبد الحيّ، **شذرات الذَّهب في أخبار من ذهب**، دار الفكر، بيروت، 1988م.

90. عمر، أحمد مختار، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1982م.

91. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)**، تحقيق: محمد باسل السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.

92. الغنيمان، حسان عبد الله بن محمد، **المنظومات النحويّة وأثرها في تعليم النَّحو**، كلية المعلمين، الرِّياض.

93. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السَّلام هارون، دار الفكر، 1979م.

94. الفارسي، أبو عليّ:

إيضاح الشِّعر (شرح الأبيات المشكلة في الإعراب)، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1988م.
الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط2، دار العلوم للطباعة والنشر، 1988م.

95. الفاكهي، عبد الله بن أحمد، **شرح كتاب الحدود في النّحو**، تحقيق: المتولي رمضان احمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م.

96. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منور الدليمي، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النّجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، الدَّار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر.

97. الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1987م.

98. ابن قاضي شهبة، الأسدي الشَّافعي، **طبقات النُّحاة واللّغويين**، تحقيق: محمد فاخر، مطبعة النُّعمان، بغداد، 1974م.

99. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التّركي، ط1، مؤسسة الرّسالة، 2006م.

100. القشيري، الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنَّشر والتّوزيع.

101. القوزي، عوض محمد، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، ط1، عماده شؤون المكتبات، الرياض، 1981م.

102. قيس بن الملوح، **ديوان مجنون ليلى**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر.

103. القيسي، أبو عليّ، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود الدّعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.

104. القيسي، مكي بن أبي طالب أبو محمد، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السَّواس ط1، دار المأمون،، دمشق، 1974م.

105. الكتبي، محمد شاكر، **فوات الوفيات والذَّيل عليها**، تحقيق: إحسان عبّاس، ط1، دار صادر، بيروت، د.ت.

106. كعب بن زهير، **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
107. كعب بن مالك، **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، تحقيق: سامي مكي العاني، ط1، منشورات مكتبة النَّهضة، بغداد، 1966م.

108. الكميت، **ديوان الكميت بن زيد الأَسدي**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م.

109. اللبدي، محمد سمير نجيب، **معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية**، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1985م.

110. المالقيّ، أحمد بن عبد النُّور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد محمّد الخرّاط، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، دمشق، د.ت.

111. ابن مالك:
شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السّيّد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطِّباعة والنّشر، 1990م.

شرح الكافية الشَّافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط1، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتُّراث، مكة المكرَّمة، د.ت.

112. المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، د.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.

113. المتنبي، **ديوان المتنبي**، د.ط، دار صادر، بيروت، 1964م.

114. مجنون ليلى، **ديوان مجنون ليلى**، تحقيق: عبد السَّتَّار أحمد فراج، ط1، دار مصر للطِّباعة، القاهرة، 1979م.

115. أبو المحاسن، يوسف ابن تغري بردي بن عبد الله الظَّاهري الحنفي، **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دار الكتب، مصر.

116. محمود فجال، **السَّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيّ**، ط2، أضواء السَّلف، 1997م.

117. المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النّحو**، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1958م.

118. المرّادي، أبو محمد الحسن بن قاسم:

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط1، دار الفكر، 2001م.

الجنى الدَّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدِّين قباوة ومحمد نديم، د.ط، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.

شرح التَّسهيل، ط1، تحقيق: محمد عبد النبي مكتبة الإيمان، مصر، 2006م.

119. المراغي، أحمد مصطفى، **علوم البلاغة**، ط1، دار القلم، بيروت، 1980م.

120. المرزوقي، أبو عليّ، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشّيخ، ط1، دار الكتب العلميَّة، 2003م.

121. ابن المعتز، **البديع**، تحقيق: عرفان مطرجي، ط1، مؤسسَّة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت، 2012م.

122. مكرم، عبد العال سالم، المدرسة **النّحويّة في مصر والشَّام في القرنين السّابع والثَّامن من الهجرة**، ط2، مؤسّسة الرِّسالة، الكويت، 1991م.

123. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط$_1$، دار صادر، بيروت، 1997م.

124. ابن منقذ، أسامة بن مرشد بن علي، **البديع في نقد الشِّعر**، تحقيق: عبد آه علي مهنّا، ط$_1$، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م.

125. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النَّيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدَّين عبد الحميد، د.ط، دار المعرفة، بيروت، 2004م.

126. النّابغة، **ديوان النّابغة الذبياني**، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1991م.

127. ناظر الجيش، محيي الدّين محمد يوسف بن أحمد، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد وجابر محمد وغيره، ط1، دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر، القاهرة، 2007م.

128. ابن النَّاظم، بدر الدين بن مالك، **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، ط1، مكتبة الآداب، 1989م.

129. النّحاس، أبو جعفرأحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

130. نحلة، محمود أحمد، **أصول النَّحو العربي**، د.ط، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 2004م.

131. النّسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **السّنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.

132. النَّيسابوري، نظام الدِّين، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1416هـ.

133. نيل، علي فودة، **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النّحوي**، ط1، عمادة شؤون المكتبات، الرِّياض، 1985م.

134. الهاشمي، أحمد، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، ط$_{12}$، دار الفكر، بيروت، 1978م.

135. ابن هشام الأنصاري، جمال الدِّين عبد الله:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، د.ط، دار الفكر، بيروت، 1994م.

مخطوط أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، أيا صوفيا، 4481.
http://waqfeya.com/manuscript.php?mid=103

تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م

شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحقيق: محمد علي أبو حميدة، ط1، دار عمّار، عمّان، 1990م.

مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 2013م.

136. ابن يعيش، موّفق الدِّين الحلبي، **شرح المفصَّل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2001م.

137. اليمني، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوب، **كتاب الطِّراز**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.

البحوث والدَّوريات:

1. آل ثاني، نورة خليفة، **النّحو التَّعليميّ وواقع تعليم اللغة العربية (مدارس قطر نموذجًا)**، دراسة ماجستير، جامعة قطر، 2014م.

2. البجادي، عبد العزيز بن أحمد، **ملامح اضطراب في أوضح المسالك**، مجلة العلوم العربيَّة والإنسانيَّة، جامعة القصيم، السُّعوديَّة، 2010م، مج3، ع2

3. بورويس، ذهبية، **النّحو التَّعليمي العربيّ وآلية التَّواصل بين القدماء والمتأخرين**، مجلة منتدى الأستاذ، الجزائر، 2012م، ع12.

4. البوشيخي، الشّاهد، **مقترحات في منهجيّة الاستفادة من كتب التراث في وضع المصطلح**، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق،2000م، ج4، م 75.

5. البيَّاري، مراد رفيق عبد الفتاح، **شرح ألفيَّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي: دراسة لغويَّة تحليليّة (رسالة دكتوراه)**، الجامعة الأردنيّة، الأردن، 2008م.

6. التواتي، التواتي، الاحتجاج بالحديث النَّبوي في النَّحو العربيّ، **مجلَّة المجمع الجزائري للغة العربيَّة**، الجزائر، 2009م، مج5، ع10.

7. جاهمي، محمد، **واقع تعليم النَّحو العربي في مرحلة الثَّانوية**، مجلَّة العلوم الإنسانيّة، جامعة محمد خضيرة بسكرة، ع7، 2005م.

8. الحمد، غانم قدري، **الإشمام في اللغة حقيقته وأنواعه**، مجلة معهد الإمام الشّاطبي للدراسات القرآنية، جمادى الآخرة، 1431هـ ، ع9.

9. خربيش، محمد، **الاحتجاج بالحديث النَّبوي الشريف وشواهد الشِّعر عند أبي حيَّان الأندلسيّ بين الأصول المقررة والاضطراب المنهجيّ، قراءة في كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب)**، مجلة معارف، 2010، ع8.

10. أبو خضير، ناصر الدِّين، النّحو التعليمي، **نشأة النّحو التّعليمي، وسماته**، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2009م، مقال منشور في موقع رابطة أدباء الشّام، htt://www.odabasham.net/show.php sid= 25462.

11. الخطيب، عماد علي، **الاحتجاج بالحديث النبوي الشّريف دراسة في اختلاف آراء العلماء**، مجلَّة هدى الإسلام، الأردن، 2009م، مج53، ع5.

12. أبو سمور، زياد، **منهج الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل**، المجلَّة الأردنيَّة في اللّغة العربيَّة وآدابها، مج8، ع1، الأردن، 2012م.

13. صالح، عبد الرحمن الحاج، **النَّحو التَّعليمي والنَّحو العلمي وضرورة التَّمييز بينهما**، مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة، مصر، 2014م، ع127.

14. عامر، محمد مرسي، **ابن هشام من خلال كتابه أوضح المسالك**، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعوديَّة، 1971م، ع1.

15. عسكري، محمد صالح شريف، **الاستشهاد بالحديث النبوي الشّريف عند اللغويين**، آفاق الحضارة الإسلامية أكاديمية العلوم الإنسانية والدّراسات الثقافية، 1431هجري، ع2.

16. أبو كتة، محمود، **أثر المذهب الظَّاهري في منهج أبي حيَّان الأندلسي**، مجلة جامعة بيت لحم، فلسطين، 1984م، مج3، ع3.

17. أبو كشك، زياد توفيق محمد، **ألفيَّة ابن مالك بين ابن عقيل والخضري دراسة مقارنة**، (رسالة ماجستير)، جامعة النَّجاح الوطنيَّة، فلسطين، 2005م.

18. المثنَّى، الحسن، **أثر سيبويه في التَّبويب عند النَّحويين**، مجلَّة كليَّة أصول الدِّين بجامعة أم درمان الإسلاميَّة، السّودان، 2011م، ع7.

19. مجمع اللغة العربيَّة، قرار الاحتجاج بالحديث الشَّريف، **مجلَّة مجمع اللغة العربيّة في القاهرة**، مصر، 1937م، ج7.

20. محمود، محمد حسني، **احتجاج النَّحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، 1979م، مج1، ع2.

21. مليكة، ناعيم، **سؤال النّسق في عناوين كتب أبي حيّان**، مجلّة البحوث والدّراسات الإنسانيّة، ع9، 2014.

22. نعيم، مزيد إسماعيل، **أبو حيَّان النَّحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، مجلّة التُّراث العربي، سوريا، 1984م، مج4، ع13_14.

23. النّهار، عمَّار محمد، **أبو حيَّان الأندلسي الغرناطي**، مجلّة التُّراث العربي، سوريا، 2015م، ع139_138.

24. هبوش، عبد الفتاح محمد، **حقيقة رأي البصريّين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة على قواعدهم النَّحويَّة**، مجلّة دراسات يمنيَّة، ع80.

25. الهروط، علي، **أبو حيّان الأندلسيّ والطَّعن في القراءات، مؤتة للبحوث والدِّراسات**، ج6، ع1، 1991.

26. هندي، صالح ذياب وعليان، هشام غافر، **دراسات في المناهج والأساليب العامّة**، ط6، دار الفكر، عمّان، 1995م.